

المجوامع الفقهية

محمد باقر بن محمد زعيم خوانساري

طهران

١٨٥٩

فقه امامية عري - ٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب لطافت

[illegible]

۷. سید محمد امجد علی خان صاحب سید محمد علی خان صاحب

وَقَدْ شَافَى

اَكَلْتُ لَبَنًا وَمُخَيَّرَ

د

وہیں

محمد الملقح

•

ایک طرف

7

•

نقطہ

51

کتاب الفصول

[illegible]

کتاب الضو

[illegible]

کتاب الحج

تقبله ربه فان لم يقبله حالها الحرة سبق مسجكا فان لم يقبله على ما مضى قبل تعليمه ثمانية عشر يوما ولما ضا بقية صليبه فرفه وان لم يقبله فليهم
لثمين مسجكا فان لم يقبله فليهم بقية الفام واما صاب قريبا صليبه ثمانية وان لم يقبله فليهم طعام عشرة هذا كين فان لم يقبله فليهم ثمانية
الام فان لم يقبله فليهم صاب قريبا فان كان مشر عليها او على فليهم ثمانية وان كان ذمها على وجهه بل وعاصم فليهم فداء ولا لانه لا
حاصنه لعله هلك ان لم يقبله فليهم ثمانية وان لم يقبله فليهم ثمانية وان لم يقبله فليهم ثمانية وان لم يقبله فليهم ثمانية
فان لم يقبله فليهم ثمانية وان لم يقبله فليهم ثمانية وان لم يقبله فليهم ثمانية وان لم يقبله فليهم ثمانية وان لم يقبله فليهم ثمانية
سبعين مسجكا لهم وكلها طعام سبعين مسجكا فان لم يقبله فليهم ثمانية وان لم يقبله فليهم ثمانية وان لم يقبله فليهم ثمانية

تاریخ

[illegible]

بَابُ الْفَضْلِ وَالْأَحْكَامِ

[illegible]

والا فلا ينبغي له ان ينكره
حتى يكون متبلا ص
فان لم يستنم

من كل من الصين
لنكون من دولتي
عليه السلام على كل من

ويعتقدون انهم في الحلال
لقد فعلوا ذلك

ملا يجوز شهادة المقر
على غيره من غير وثيق
ان يفتق الموضع الذي
قال فيه ان حاله كان

کتاب المیزان المصطفیٰ علیہ السلام

حيا الله والحمد لله

[illegible]

وفاقی

ایم جی بی

کتاب المصابین

[illegible]

لِلصَّدَقَاتِ

[illegible]

کتاب الحدیث

[illegible]

للصندوق

[illegible]

للصديق

[illegible]

51

[illegible]

للصدق

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اَلْحَوْلُ وَالْجَبَرُ

[illegible]

احوال ابنی صبر

[illegible]

اشارة السبق

[illegible]

للشيخ العلامة الذي

[illegible]

اشارة السبق

والجمل ليس سببا ولا مقول لمن انظر ان يكون تفضيل العلم وحده لا يستحق له الجمع بين التعظيم والمنظر وحده لا كتاب له عزوا اجمعنا
خرج عن مقدمه وكل ما وقع عليه مما يخص سبحانه لا يتقدم عليه من الخارجيه اصله لعدا ان يتجاوزا فلا من كل تكليف لكن ذلك مشروط
بان ينسب اليه من ان يفتح لا يشك ان لا مان يكون مستهيا للحسن كما نرا من القبح لا بالعكس من ذلك يستفاد ان يكون خلو من التكليف
جائزا ان يكون غير متناهي الحكيم يكون كالمعلم مع ما ينسب من اصوله ثم لا يثبت له الماهية فمفهومه سبحانه عليه احسانا الى العقل يقتضيه من
الابتداء بدلا للاحق ما ينسب في ذلك العقل للكلام في الموعلة لوجه هو استحباب التكليف مثلا وتكرار المستحق في المدح والذم
التواكب للعقاب التكرار والعرض والمدح بغير يكونه لا على الارشاع والعلم يكونه لا على الارشاع والتواكب بوقوعه مستحقا على وجه التعظيم
والعقاب بوقوعه مستحقا على وجه ما نراه التكرار بوقوعه على ما مقتضى به التعظيم والعرض بمقتضى به من تعظيم بغيره المدح والذم العلم
بما به يستحقه العقل كذا احد منهما والوضع العربي بينهما وبيننا بالقول حقيقة فاما العقل مجازا ويشغلان في ما يشاؤون واثوابه يستحق كذا احد
منهما بحسب الوجه على المطلقة موضع مفيدة فيزود يعلمان عقلا لا مستحضر وتعلمها في علمه يستحق المدح اما عقلا لواجب في حجب براد التذك
لوجه ندي بغيره اجتناب لفتح لوجه يتولد ساقط الحقوقي لوجه لا يستحق على ما سؤدد على ما يستحق استحقاقا فربما يستحق استحقاقا التواكب في
حصول المستحق في العقل والاعمال في سببها وما به يوصل اليها وطريق العلم باستحقاقه العقل بغيره انما المشان التي لو لا ما به نقا بلها
من الاستحقاق لم يحسن انما ولا كان له وجه من وجهها في عين اللطف فيها وما بها يقال لها ان الاستحقاق تعين فيها وجه الحكيم ولزم الاعتقاد
الصريح علمه ان لا يرد له الحسن في مثل المشان في النافع المقتضيه عقلا اذ ليس فيها يستحقها شرط بلها انما فيكون القطع على ما وصفنا ان سببا
باجمع جميع الامور بل من جهة على المدح والشر كما به به لا استحقاق لانها ما اشتراك به ذلك ففقد اختلافه في غيره وثبت احدها به فوضع
يستحق بغيره الاخر في مدح ما به حتى الذم اما مثلا لفتح والاحلال التواكب لا يستحق بغيره وما به يستحق استحقاقا فربما يستحق استحقاقا العقاب فيشرط اخذنا
المكلفه التي على ما ينسب عليه وطريق العلم بل العلم لان العقل اذ اجازة ولم يتبع مثلا ان لا قطع على ثبوت استحقاقه لعموله من لا لزم عليه
على للمعصية واستدلالا لا يجمع باثبات شرطها الى التسليم المنطوق على محضه هو لا يجمع والنفوس التي لا يرد له بل من عليه الاخر انما يجوز في عقلا
والقطع عليه معناه ان لا اعراض معناه ان كان الاصلية الذي هو ثبوت استحقاقه لا يزيل الامعاء لفتح التكرار واثابة ان نظامه لم يزل
وقد اجعلنا لشر على فقام عقاب من ناشن العقاب كما نرا في اجماع على فقام عقاب من عدا من عقاب المؤمنين فقام على ما كانا عليه من ثبوت
استحقاق التواكب للذم وان استحقاقه من وجهها في العقاب في غشاع عقابهم ممكن بقدره فقام فوامم الجمع عيسى ما مع من نظامه مكان
حصول ما به لا لا يستحق منهم ما مع من ذلك كما لا يخفى من استحقاق المدح في حاله من استحقاق الذم لوجوب مدحهم بايمانهم وذنوبهم فيهم
وما فقد ذلك من فقام احدا لا لعدا لا لعدا لا استحقاقا فانه لو كان ثلثا ان لم يدح باحد ما ودم والاخر ونومح بلها فقام
يكتب بيده ولا يفرح من له جمع وكان جامعا بينهما في حال واحدة فكما لا يشك بين ثبوت استحقاقه في الاعمال ما فاحد على امرين مختلفين
فكلما نتاج ايضا بين ثبوت استحقاق ما بينهما من ثواب عقاب كما اجعلنا لا من على فقام عقاب لكانا لاجمعوا ايضا عدا الوعيد
على غشاع عقاب من وصفنا حاله لا يستحق له الجمع بين ثواب العقاب لفتح العقاب بحسب كون المنقطع متقدما على الذم الذي يحصل به لا
منه معناه وقد ثبت بما ذكرناه ان المستحق من التواكب لا يغير شي ولا يغيره سقلا لان اسقاطه من ان الحكم لكونه مستحقا على
لا يغيره فمقدره مقوله بعد ثبوت من ان الحكمه شر واذ اجمع ذلك بطل الخطاب بين الطاعات والعقوبات بين المستحق علمه او بطل
ان لا يشك بين ذلك لكونه متخاضا فان حشرنا يقع طاعة ومعصية واحدة لا اختلاف بينهما الا بالوجوه التي يقع عليها
وهي اربعة لا ختمها والقاعلة قصد بلها يجمع مفرقا منها فان دخول الذم في ذنوبها كدخولها في ثوابها لكونها في طاعة وذمها في
معصية وجهها واحد لا اختلاف بينها لا لوجه لفتح على كل حشرنا يقع ثوابا ومعصية واحدة لا معصية بينها الا بالوجوه التي يقع عليها
الحكمه واحدة لا تفاوت من اجل الامور والذم واحدة اذ الحكمه بطريق في حاله لا اختلاف بينهما الا بالوجوه والقاعلة ولو لا ذلك
الابتداء خلقنا بما بنا ليرحمه والعكس من ذلك فان المبرور يلد له ما يولد له المبرور من الذنوب والذم من الذنوب والذم من الذنوب والذم من الذنوب
وما به يستحق استحقاقا ايضا كان له يعقل خولا لخطا بغيره لا لا معقول الا ان الشا في الذي لا يدخل الا في الاختلافات في التفاضل انظر
لوجه وهما لكان بين المؤمنين المستحق معدله لو وجد بعد تكليفه بحد لا لاجبا ولو جمع جامع بين الطاعات والمعصية على حاله احد
لربيت على راي الوعيد به استحقاقا وكان بمنزلة من لم يبلغ ولم يمسك ولا عليه هو فاما لعلنا واذ بطل الخطاب على التكرار بل
لان صفات الذنوبية استحقاق الذم والعقاب عليها اكبر شرها وان زادما يستحق على اكبر شرها لعلنا واذ بطل الخطاب على صفات الذنوبية
الصغير كعشره وانما يجمع على اثباتا اكبر من حجة لا لوجهها انما يجمعها على صفات العقاب على حقيقة نعم الله ما عدا ذلك وتلك

المشايخ علماء الدين

[illegible]

في النظر الى

وفيه ما نضلل جبر عليها من ذلك كان حكمها حكم الظاهر والاعلان **القسمان** هو ما يحصل له من الاكراه وحكمه حكم الجبر لا في
 الظاهر لا في احد ولا في كل الجبر على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 الاصل لا في احد من الجبر على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 يكره لمن لا اكراه له من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 ولا يصح خلافا بيننا الا ان يكون غير من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 من البشر في علمه كله احسن من هذا الاحتمال لا في بعض بل في كل واحد من هذه الجبر على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 الحاجة وقوة استنباط القليلة واستدراكها بكل واحد من المجددين وعند الجماعة لا يتكسر الاستدراك من خروج البول فلا تار حظه كماله
 على جبر الجماعة من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 العلمان قلدهما من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 والعظام ما نشأ واحد من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 جمع بينهما كانا من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 والا ينزله الشوط والشور وسكان القزائم من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 من الاكراه والشرك في العلم والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 الحديث واستنباط ما في جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 طاعة قد مرت على جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 او من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 الاصل له واحد من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 يقع عليه من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 ايضا ليقول البشر ليس هو من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 بعضه بعضه من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 استنباط جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 تجديدها وكذلك في جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 او بول مرة ومن عاينها من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 في علمه على غير بذاته الرجل من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 الكفين من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 الذي كونه وما فيها من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 اول ليلة منه وليلة من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 الجوع من الجوع من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 زيادة بركلا من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 والقوة من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 جليها او بدو ثلثون من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 الامين من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 حركه من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 الوضوء والحد لا من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 والمعضن من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 ومن لا يملك احد من جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين
 هل جبره على الجبر من خاتمة القزائم وسكان جبره على الاكراه والاعلان لا في احد من المجددين الذين

في النظر الى
 في النظر الى

کتاب الترویج

[illegible]

کتاب

[illegible]

بِرَبِّكَ السَّمْعِينَ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ عَلَيْهِمْ غَشَاةٌ لَّا يَفْصِلُ بَيْنَهُمُ الْوَسْطَاءُ الَّذِينَ يَضَعُونَ أَدْبَارَهُمْ لَدَىٰ أَعْيُنِهِمْ فَذُكِّرُوا بَعْدَ أَنْ عَجَلْتُمْ دُونَهُمْ

ویکپیڈیا

کتابخانه

[illegible]

كتاب الجهاد

فتا لا اعاد عليه الا الفداء السم في ديارهم من بين الكفار من الاشهر ليس اذ لم يبق الا قتال باقيا عليهم ومن عدا اهل الكتاب من
 جميع من يجب جهادهم لا يكون من قتالهم الا بالرجوع الى الحق وهو الاسلام والجهاد الجوس يجب لکن منهم اذا بدوا الجزية والقتل
 فيهم على الجزية من جهادهم لا يقتلهم ولا يقتلوا على مسلم ولا يرفعوا عليه صوته ولا كل ذلك كما جاء في الآية ولا بد من استحقاق الجزية
 في الملل الاسلامية ولا تجوز اكلية ولا يقتلوا مادام فيها ولا يقتلوا باطل كسلب غيرهم فلو اذلت قوت الدفع عنهم ولا يمكن
 منهم ولا كانوا مضطرا لاهل الاسلام وما ولاوا اهل الله وغيبه ووضعت الجزية على رؤسهم وادخلهم في جملتهم بالبراه الامام مفضل الى اهل
 الجهاد ولا تقدر من انفسهم ولا من غيرهم الا ما لا يصلح لاهل من غيرنا كتركنا من اهلنا في بلادهم واما في الجزية التي لم يبرها فما سلم
 هذا اسلاما في قتالهم من قبلهم ومدين من حيث يتبع مدبرهم وقبضه لهم بهم واسيرهم ويخاضعون على جميع سوارك فواكفا ولا تترك
 لهم فيه الا ما هو لهم ولا يضل بغيره اهل الله ولا تترك لهم فيه بل تقصر على قتالهم من غير ابتاع ولا اهان ولا قتل سوارك من غير
 الاوتار ما تعلم في ذلك حكم البقاء فان كان في الاصل كما في سلم ثم ادى بعد انقضاء الاسلام فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا
 مسلم الا من يترك من ولد على قتلهم وقاتلهم على اكلية الاسلام ثم اهلهم لا تتركوا بطليلهم من نزع او غيره بطليلهم فقتلوا فقتلوا
 استنابوا في الحسد في الارض كضلع الخراف والواشين على غلب الاموال يقتلون ان قتلوا فان زادوا اهل انفسهم انما لم يلبوا فقتلوا
 ويقتلون من خلفنا فقتلوا بالاختلاف من الله ان لا يترك منهم سواء اقاموا في بلادهم او اخرجوا من بلادهم او اهلهم من
 يتوبوا ويؤمروا ومن سار على فتح الحرب وادبا قتل اهلها لزويعدها يكون لوطا لاسر سوا اخيائهم عليها بالقتل والاسرة فاقوا
 القادة ولا يقتلهم من عداك البقاء الا ما حواه الجيش من ما لا يمنع وجها فاجتمعوا في الجهاد على جهنة القتل من عداك من الكفار
 الجاهدين فيمن منهم من يقاتل في غير من اهلكه نذبه وقلع وارزق بقية الغلبة المخلوذين الجاهدين في قتالهم من الكفار
 اهلها سدا لحملهم للاربع سدا الاسلام وبعدها بطليلهم فقتلوا في بطنهم نفسهم فقتلوا في بطنهم فقتلوا في بطنهم فقتلوا في بطنهم
 اخرج الحرب منها ودمعها بغيرهم للولوية في الجهاد واللاحق المعونة ولا تترك في ذلك من غنائم البرا الجهاد ولا من من
 فز من احد وجها في ان لا يجلب ما معها وما لا يمكن قتله من القاتلات والاصناف في جميع المسلمين حاضرهم وهاجهم معا
 وجيزه والامن ان يكون مفضل في سيف عوة ولا يبع الضرب منها يبع وبعه كغيرها بل حكمها ما ذكرناه والى الامام فقتلوا في بطنهم
 فيها بما جاء من قبله المتقبل بعد ما دام عليه من حق القاتلة او تولى ما يبق له النشأ واما ان يكون من اجبة بالصلح عليها فيضع النشأ
 فيها لا ياتي او من الجزية المقتضية اهل الكتاب المخلوذين من اهل الخوف من جزية الرؤس يقط بالاسلام ولا يجوز الجهاد من اهل الخوف
 بل في اخذ من احد بطليلهم من ساقط من الاخر فيقتل خارج هذا الارض يستألفه المسلم بالبيع للملح الجهاد الى اسرا بها واما ان يكون من
 الاغارة على كل موضع من بلاد اهلها وسلوها بغير محاربة او جلا عنها او ما تولى او اذن لهم بقرانها وقطاع الملوك
 ومعاونهم من جزية متعجب يكون الاودية والايام ودون الجهاد فكذلك الايام والقائم مقام البقي لا يفتي بها الا بعد موافقة
 يكون رضا اسلم اهلها واجابوا الى الحق طوعا ومفلاهم يصررون فيها كافتاء في الاكرام المعروف والذين المذكوران كانا في
 من غير اسلم اهلها على الكفاية والذين واهل الجهاد عقل او معصا الا في وجهه ما على انفسها معا الا ما يوضع من على
 النشأ من قتلهم بغيرهم وجوبه بقتله لقتله لا بد من علم بالعدو والتمكيد وتبرك كاحد من اهل الكفر والظلم وادانوا في
 ما يجب كاه مستبلا وثبت العلم والظن بتأثير الامور التي هي ان التكرار يقتضيه بها حيلة من يدخلها في قتل او ما لا يوجب
 مفسدة في براءه وافتاح كاهل هذا العلم حصول الاستطاعة والتمكين من الجهاد في اللسان والفتل من قتل القادة وقد وجد في
 فيها احد الا سببا لما يقتل به من اللسان الذي يقتل الا كاه من كل ما يجب كاه لا يكون الا في هذا فذلك لا يكون الا كاه
 الا واجبا او قومه قد يكون واجبا اذا كان اسرا بواجب قد يكون مستبلا اذا كان اسرا بواجب جديا يمكن الا كاه عليه لا يجوز الا في
 على ما دون الا على الجهاد من اهل الجهاد لا يكون الا في اهل الجهاد لا يوجب اضافة لاهل الجهاد من اهل الجهاد ولا يوجب اضافة لاهل الجهاد
 من اهل الجهاد لا يوجب اضافة لاهل الجهاد لا يوجب اضافة لاهل الجهاد لا يوجب اضافة لاهل الجهاد لا يوجب اضافة لاهل الجهاد
 سبحانه لا يوجب اضافة لاهل الجهاد لا يوجب اضافة لاهل الجهاد لا يوجب اضافة لاهل الجهاد لا يوجب اضافة لاهل الجهاد
 طامعا ان يولى من عظم في الجهاد كاه من وكله جميع امواله عليه بر توفيقه في الجهاد

كتاب الجهاد

کتاب لطائف

[illegible]

کتاب الطہارۃ

پیشانیہ الماح اور مضامین

[illegible]

وَمَا أَفْعَدُ

کتاب الطہارۃ

[illegible]

کتاب الطہارۃ

[illegible]

کتاب الطہارۃ والصلوات

[illegible]

كتاب الصلوة النصا

للصلوة وطريقها احكاما مهمة لا بد من اخلاصها في ان يكون هذا المقطع لا يكون فاصلا ولا مفيدا لصلواته ولا خلتها من فعلها فلهذا اخصنا به
 الى ان نطالع للصلوة والاحوط من كتابها وادبها فلا خلاف في هذه المقطعات انما البس من جملة الصلوات ولا تستعمل في بعضها في كونها دعا وشيئا آخر
 اللفظية بما يجري كل كلام خارج عن الصلاة ولا ينبغي ان يخلو ما بين على غاشا بنها وهو يؤيد قول هذا الصراط المستقيم فلذا انما
 انما يكون دعاء بالعقد من غير الصلاة فاما هذه الثلاث دونها دعا ولا يجوز ان يكون من بعد الدعاء والمقتضى ان يكون على ما استحسنه لكل
 مصلح من غير اعتدال في الدعاء وانما ثبت بطلان استعمالها من بعض الدعا بثبت نفع الجميع لان هذا دعاء يؤيد ما بين يدي
 وما انفر من غير الامانة الملتصقة بصلوة الفريضة خاصا من غيرها وهو ما بين سجدة لنفسك وسجدة لغيرك وسجدة لله وسجدة لغيره
 وقد عرفت ما كان من كان ذلك واجازوا بوجوبه فلهذا العهد بما بينه وبين الصلاة من الصلوة دون ما لا يجوز فيه واخبارنا الشافعي بكل صلاتي
 والوصية للمنع من ذلك الاجماع المتكررين في كل واحدة من هذه السور ويجوز ان يكون ما كان في الصلوة وان كان في غير مكان
 فلهذا يوجبنا قبل التمجيد انما يصح من هذه الموضع المخصوص من السورة الكافية في ذكر السجدة وانما يعترفون بوجوبه في كل شيء من السور فلذا انما منع
 اصحابنا من قراءة السورة لان ذلك اسم على كل شيء بدليل من موضع السجدة وليس يمنع ان يقرأ البعض الا ان لا يذكر للسجدة قبل ذلك على ما
 ان قراءة بعض سور في الصلاة بين عقدا لا يجوز فامنع من ذلك اواخر **مسئلة** وما انفر من غير الامانة القول بوجوب قراءة
 سورة فممن الى النافعة في الصلاة بغيرها على من لم يكن عليه ولا جهلا بشغل وعرفا انه لا يجوز قراءة بعض سور في الفريضة لا سورين
 مضاهيا في السورة الفريضة وان جاز ذلك في السورة الا ان كانا من سورين واغنى سورين المنع من مناجاته وان كانا من سورة الفريضة
 عن النبي كان من غير ما عوفي في ذلك من الاجماع المنع من غير ما عوفي في ذلك من الاجماع المنع من غير ما عوفي في ذلك من الاجماع
 السورة الثانية بما كانا فاما مضاهي لعقد كما يجوز ان يقرأ في كل سورة من السور الثانية فيجوز ذلك في بعضها لان البس في بعض الاكل
 من السورة الكافية والوجه المنع من قراءة السورة الموقوفة انما كان في بعض سورين وانما كان في بعض سورين **مسئلة**
 وما انفر من غير الامانة خط الرجوع عن سورة الاخلاص في دعوى فلانها الكافية في انما ابتدئ بها وان كان يجمع عن كل سورة
 الى غير هذا الوجه ذلك من الاجماع الكافي مضاهي في كل سورة من السورين عظم فاعلمنا الان ان يجملها في هذه المدة وهي المنع من الرجوع
 عن كل واحدة من السور **مسئلة** وما انفر من غير الامانة القول بوجوب رفع اليدين في كل ركعة للصلوة الا انما لا يجزى
 اصحابنا والشوك لا يرفع من اليدين في الركعة الا في افتتاح الصلوة وتكون في كل ركعة من الركعات من تكبير الصلوة
 ودعى عند خلو ذلك وقال الشافعي في رفع يديه اذا اتم الصلوة واذا رجع واستعمل في رفع يديه في سجدة وسجدة ولا في سائر السجرات
 البس في هذه الاجماع وبه لا العرف قد دعى بها القول بالرفع في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 الدعوى في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 كان اذا اتم الصلوة في رفع يديه ثم لم يبدل في الركعة في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 يجوز ان يبدلها لا سيما في الركعة الاولى في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 فلا خلاف **مسئلة** وما انفر من غير الامانة في الركعة الاولى في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 على بوجوب ذلك وانما ينفذ بوجوبه في الركعة الاولى في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 انقضت بقاها في الركعة الاولى في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 بهاء ما لا بد من ترك ذلك في الركعة الاولى في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 قال الجوزي في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 من الثانية في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 فلما اجتمع الطائفة طرقة في الركعة الاولى في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 هذه الطائفة **مسئلة** وما انفر من غير الامانة في الركعة الاولى في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 واسحق في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 الغرض من هذه حاله هو في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات
 يا ايها الذين آمنوا استمعوا لهواهم واستمعوا لغيره من الناس ولا تسمعوا لهواهم ولا يسمعوا لهواهم ولا يسمعوا لهواهم ولا يسمعوا لهواهم
 والسمع كان يتشهد الشهادتين جميعا ودعى كل واحد منكم من غير ان يقرأ في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات في كل ركعة من الركعات

كِتَابُ الصَّالِحِينَ فِي الْأَنْصَابِ

وكانت صلاة الجمعة المصنوعة في الظفر الغصني أصلا فلم يخرج مصر بل إلى الغنم له بخلاف قولنا لا إلا الشافعي ووافق الأئمة
في استنباط القولين في صلاة الجمعة خاتمة وتجزئة ذلك إجماع الظاهر في ذلك من خصوصية حيث لا خلاف أنه لا يؤتى ما ذكره الجوزي
فلم يفعل كونه هو وليس كذلك إذا عدل عنه **مسألة** وما ظاهرا في الأمانة من المنع من الإجماع في صلاة يوم الجمعة من قبل ذلك
الكل القضاة توافقهم على ذلك لأن المصلحة في يوم الجمعة على ما قيل في كتابه من أن الإمام في شهر رمضان فاجب عليه وفيه
وكذلك قال مالك قال كان لا يخرج من مكانه شيئا من غير ولا يقوم بجمع الناس قال مالك إذا ما فعل ذلك ما قام النبي إلا في يومه وقال
الشافعي صلاة المغرب فيها شهر رمضان الحظ وهذا كل حكمه الظاهر في كتاب الاختلاف في أوقات الصلاة ما في هذه المسئلة أكثر من الخلف الجاهل بها
الإجماع المنقطع وطريقه لا يشاطأه فاصلة في صلاة يوم الجمعة ولا في الإجماع ولكن ذلك أصلا ما في إجماعه ويمكن أن يتفاوت في ذلك ما
يوجد في غير من الخطأ من قوله في الإجماع الثاني صلاة يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت ليلة الجمعة فاعرفنا هذا بدفع خلافنا منهم ويخص
الخير أن قال كل يومه صلاة ولا يكون صلاة ليلة الجمعة من رمضان ليلة السبت ليلة الجمعة من رمضان ليلة السبت ليلة الجمعة من رمضان
ثالث بعد صلاة الجمعة ليلة السبت بعد صلاة يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت ليلة الجمعة من رمضان ليلة السبت ليلة الجمعة من رمضان
ومعنى قوله السبت ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
وعرفي ما ذكره في كتابي من أن صلاة يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
الخمسة عشر ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
الترقاء في ليلة الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
معرفته وصلى ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
فاطمة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
ومعنا مشهور في كتابي من أن صلاة يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
ولا شك أن صلاة يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
على كل من يجب عليه صلاة الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
على ما في كتابنا الإجماع المنقطع وطريقه لا يشاطأه فاصلة في صلاة يوم الجمعة ولا في الإجماع ولكن ذلك أصلا ما
الأولى سبع وفي الثانية خمس من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
التي هي في الأولى أربع وفي الثانية من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
لا يبعد بغيره الإجماع والرواج في كتابه من أن صلاة يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
الرواج في كتابنا الإجماع المنقطع وطريقه لا يشاطأه فاصلة في صلاة يوم الجمعة ولا في الإجماع ولكن ذلك أصلا ما
في كتابنا الإجماع المنقطع وطريقه لا يشاطأه فاصلة في صلاة يوم الجمعة ولا في الإجماع ولكن ذلك أصلا ما
بين الظاهر في قول مالك قال صلاة يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
فإن الله لم يزل الأمانة بعد يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
مأنه لم يزل الأمانة بعد يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
فذلك لا يخرج من إجماعنا وإنما في يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
مما انفرد به الإمامية القول بان على العمل في الكعبة قبله القطر ابتداء من يوم صلاة المغرب إلى يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان
أربع صلوات وليس المخير من قبله القطر خوف من صلاة العتبة في عيد الأضحية في الكعبة على كل من كان بمنى عتيق من عشرة صلوات وفي صلاة
الظهر يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
فذلك لا يخرج من إجماعنا وإنما في يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
بما لا يخفى ويجوز ما قاله في الصلاة لا يكبر يوم القطر قال مالك والشافعي في كبره في يومه قبل المغرب والعقرب من يومه قال مالك في الصلاة
التي يجزئ الإمام فأنهى الإمام قطع التكبير لا يكبر إلا أربعين مرة في الصلاة لا يكبر إلا قبله القطر ليلة الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان
فخرج الإمام في موضع آخر حتى يخرج الإمام الصلوة وتسلطوا في كبره الأضحية من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان
مما انفرد به الإمامية في يوم الجمعة من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان ليلة السبت من رمضان

ایک

کمال الصوفی

فلما نهضت من بعد بقلنا الزمان لسقط الفضائل المجرى عن برصد الفجر فهاين الابرار بان يصد الفجر ولم يهملهم بغيره
جسه وامكانه وليس كذلك بل لم يهملهم **مسئلته** وما ظن القراء والاعلمة بولجانيته واخوته فقدم القول بان من صام مشغور
ومضايق التعرّب عليه لا عاذا لان حاجته ومصابه يقولون ان الصوم في السفر ينفلت الانظار وقال مالك والشافعي والحنابلة

٦
١ فضل من زاد طوافه
عالمك والقرى الصوم
في السفر

[illegible]

فقال لهم ان شئت فمعهم وان
شئت فلا نظر لنا الا هم كمثل
هذه الاخبار على صوم

الْبَيْتُ كَمَا وَبَّيْنَا الْكَلَامَ فِيهَا فَاعْلَمْ أَنَّهَا **مَسْنُودَةٌ** وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمَامَةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْبَيْتِ عَلَى الْهَرَمِ إِلَى الْحَدِّ بِغَيْرِ
مَعْلَمٍ لِعَتُومٍ وَبِغَيْرِ الْأَمَامَةِ وَلَا مَعْلَمٍ وَانْكَارَ فِي كَوْنِهَا خَالِدًا لَوْ تَكَلَّفَ الْعَتُومُ قُلُوبَهُمْ لَكِنْ بِمُسْتَعْدَّ شَيْءٍ يَنْفَسُ الرِّضَى مَا وَالِهَا الْعَتُومُ لِقَبْلِ
الْبَيْتِ الْكَلَامَ فِيهَا فَاعْلَمْ أَنَّهَا **مَسْنُودَةٌ** وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمَامَةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْبَيْتِ عَلَى الْهَرَمِ إِلَى الْحَدِّ بِغَيْرِ

[illegible]

فصحة في ابتداء الآية الناس كلهم بين الصوم والافطار والغلبة ثم يخرج ذلك فلو لم يكن من جهة عدم البشر فلهذا وجعلوا على انفسهم
هذه الآية لم تكن هذا الشيخ الهرم من ان يثقل عليه الصوم ولهم عليه ليل السج ان اضاف الصيام وحل فيها توازن عند الاكبر الا ان يفرق
شأنه كذا وان لم يفرق بينه وبين غيره من الناس في الغلبة فانما لا يفرق بينه وبين غيره من الناس في الغلبة وان لم يفرق بينه وبين غيره من الناس في الغلبة

القول بان من يذبح صوم يوم بعينه فاعطى اجر هذا وجعل له فضلا والكفاية على ان يطر يوم من شهر رمضان متصلا بمبدأه وبعثا
الغناء بما لقوت في ذلك ولا يجوز ان يكون الكفاية والاجتماع المنة وطريق الاحتيال وبراءة الذمة من الغناء اذا كانوا يجهلون

[illegible]

وذكرهم **مسند** وفيه اغترفت من الامامية القول بان من يوشى من الليل فيستبوم يومه فبعضه فطاع من بهر من صعدا على الاعظام
 لغبره عند ركعتان فاضان بعد الزوال عليه ركعتان وهي طعام عشرة منسكبين وصيام يوم بعد له وان لم يقبله على الاعظام اجزا وان لم يقبل
 ثلثة ايام عن ذلك فان كان وقتها قبل الزوال كان عليه قضاء اليوم ولا كفارة عليه باقي اغترفت الاخر يقول هذا القبيل لا يجوز

مِثْلًا كَقَوْلِهِمْ فَقَطُّوْهُمُ لِمَا هِيَ مِنَ الْإِجْحَاقِ الَّذِي لَا يَكُونُ رِجْلُهُ بَعْدَ الْإِحْتِبَاطِ وَبِرَأْوِ الدِّمْرِ فَسَمَّاهُمْ وَمَا ظَنُّوا بِقَوْلِهِمْ بِالْأَمَانَةِ

تكملة الحج والعمرة

[illegible]

کتاب الحج

[illegible]

كتاب النكاح

العدل عن زوجتي فسدنا الى بعضي فسدنا وهبني لنفسك ما دون في الشاغل من لغيري نفسك **مسألة** اطلق انقاراً بالانقار
 به وسمع عليهم لاجل القول بان الشهادة ليست بشرط في النكاح وقد اختلفوا في ذلك وقال مالك اذا لم يوافقوا بالانقار مع النكاح وان
 لم يفسخ الشهود وان لعقداء بخلاف قول جليلوا في النكاح شرطاً والخبر لقولنا الجماع الطائفة وايها فاعل الله بهما النكاح **مسألة**
 كثير من النكاح لم يشترط بالنهاية ولو كانت شرطاً لكان ذلك على انما ينبغي عندنا ان كل باء في القرآن توجب النكاح فلو كانت الشهادة لكان ذلك
 نسخاً للنكاح في الكتاب لان في النكاح الاحاد وما يمكن ان يتراض الخا لغيره بما روي عن النبي من قوله ان الشاغل عندك عوداً واحد فهو
 باننا ^{المعنى} واستعملنا زوجي من قبلنا الله وليس بيننا كلام يشباح به فرج المني فخير من ذلك المخرج فخير من ذلك المخرج فخير من ذلك
 الكلام يقضي ان الاستباحة حصلت بهذا الكلام بلا شرط باء من شهادة ولا غيره هنا فان قيل ما اراد بكلمة الله فهاهنا وانما اراد
 منكم وما جرى مجرى من لا لفاظا المبجزة للعقد على النكاح فاعلم ان هذا لا يحصل بهذا القول لو كان حاصله بالانقار من عند
 والايضا في القول انما لا يشاعنا انما لا نعلم انما استعملنا بها الاذن فيما يقع به الطهر لا الايضاح وهو العقد لا لا يشاعنا في القول ان
 احبوا بما روي عن النبي من قوله ان النكاح الابوي شاهد به عدل فاجوب ان هذا خبر واحد وهو في ذلك مطعون في غير هذا الزم
 فلا يكره ومدان على غير ما ينبغي وجوه كثيرة لا يطول يذكرها ومع ذلك ان النكاح اختلف في النكاح والامانة وليس بيننا ما يمكن
 على غير هذا الاجزاء ما ولي من انما اذا حملناه على نفي الفصل في النكاح جوبنا به جوب قوله الاصلون في النكاح لا في المصداق
 وندعم محتاج **مسألة** وما تضمنه من الاختيار لغيره الا ما ينبغي وما اقره ولجوز عند المراءى التي هي على ما عليها
 في قوله هذا المسئلة وانما يتبين انما ينبغي ويعلم ان قوله انما اختلفت كل ذلك في قوله انما ينبغي في نفسها وهذا ان يخرج نفسها وليس لولها
 الاخر من عليها الا انما وضعت نفسها في غير كونه وقال ابو يوسف في النكاح الولي لكنه ليس بشيء فانما روي في المراءى في نفسها
 الولي اجازة ذلك وقال مالك لم يمتنع الدية لا يشترط كمالها الى الولي من كان بخلاف هذه الصفة فغيره الولي قال وقال كانت
 بكونها كمالها الى الولي ان كانت تبت لم يمتنع في نفسها على ما ذهبت اليه بجماع الطائفة فلو لم يكن فاعل من يمتنع في غيرها
 غير ما ضاف عند النكاح اليها والنظم انما يتنزه وانه قوله ثم قال طلعها فلا يجزى ان يزوجها فانما ضاف في المراءى وهو عند
 مسئلة لم يمتنع في نفسها انما ينبغي قوله ثم قال طلعها فلا يجزى ان يزوجها فانما ضاف في المراءى وهو عند
 من غير شرط الولي لا يجوز لغيرها ان يزوجها الا بشرط المعروف في كل شيء الولي لا يزوجها وذلك انما روي في نفسها فانما ضاف
 لمعرفه عند الولي عليها لا يكون خلاصتها وفي نفسها ايها قوله ثم ولا يفضل من ان يزوجها وانما روي في نفسها فانما ضاف
 العقد لغيره في الاولياء ومع هذا ضيق الظاهر من قوله ثم ولا يفضل من ان يزوجها وانما روي في نفسها فانما ضاف
 قال ليس للولي مع الدية ما روي ابن عباس عن عائشة قال لا يتم ان يزوجها من غيرها في نفسها وانما روي في نفسها فانما ضاف
 من نفسها وانما روي من النبي فخطبها لم يمتنع في نفسها لغيره فانما روي في نفسها فانما ضاف
 الاول من غيره في المراءى لم يمتنع في نفسها لغيره فانما روي في نفسها فانما ضاف
 ان يزوجها فانما روي في نفسها لغيره فانما روي في نفسها فانما ضاف
 بغيره من غيرها فانما روي في نفسها لغيره فانما روي في نفسها فانما ضاف
 في المراءى من غيرها فانما روي في نفسها لغيره فانما روي في نفسها فانما ضاف
 فان كانت لغيره لم يمتنع في نفسها لغيره فانما روي في نفسها فانما ضاف
 ان يجوزها ما روي من ان النكاح الابوي لا يزوجها فانما روي في نفسها فانما ضاف
 ادعى ان لغيره ولا يقع الا على قوله في نفسه على الذكر والامانة في النكاح في امارة ولي كمالها في نفسها وانما روي في نفسها فانما ضاف
 وما انفرد به الامانة لولا انما روي من غيرها فانما روي في نفسها فانما ضاف
 اختياراً لغيره مقدم على اختياره لا انما سبق الى العقد بغيره فانما روي في نفسها فانما ضاف
 ان يكون لغيره انما روي في نفسها لغيره فانما روي في نفسها فانما ضاف
 فغيره من غيرها فانما روي في نفسها لغيره فانما روي في نفسها فانما ضاف
 وليس هناك انما روي في نفسها لغيره فانما روي في نفسها فانما ضاف
 فثبتت نفسها فانما روي في نفسها لغيره فانما روي في نفسها فانما ضاف

کتابخانه اطفال

من علی ما تله فانی

كتاب الطلاق

بشأن الحكم لهذا اللفظ فان قيل هو مطلق فانه من غير ان يكون مطلقا فلهذا قلنا هذا خلاف القول لان اللفظ مطلق مشهور في
 بينهما ولا موقوف في ضرب شئ من محدث بينهما وادناه فلو ومن مطلق ما بينه معنى الصلة كما يقال انك لا تقابلني من غير مطلق
 طلق ما بين لفظ الخلافة وشيء قلنا معناه ان الله هذا لفظه لغويته من غير خطاب لهل اللغة وانما بينهما احكام شرعية لان في اللغة
 وما انفردت به الا ما بينا عدنا ارم في اللفظ بالطلاق لانه وانما لفظه بذلك فالم يؤول الطلاق من غير خلاف حكمه الشرعي لكل من وافي
 انقيادنا فما لقون في ذلك من مذهبنا الى ان اللفظ الطلاق الصريح لا ينفصل في اللفظ وانما ينفصل في البنية كما بان الطلاق في الخبر لا ينفصل
 الطلاق في اللفظ الواحد من غير ان يكون حكمه شرعي لان اللفظ لا ينفصل في اللفظ وانما ينفصل في البنية كما بان الطلاق في الخبر لا ينفصل
 الشرعية يحصل بالطلاق بين الزمة وليس كذلك انما لم يؤول من جماع ولا غير من غير حصول اللفظ من غير ان يكون كذا في الخبر وانما
 متكلمنا اخبارا ولا يجوز جعله ولا عملا وهو مخالف اخبارنا في هذا الشرعية لان حكمه كذا لان ما بينا يمكن ان يمارض
 به ما بينه من التبع من تولد الاعمال ما بينا له لكل امر ما يؤول من المزايا والاحكام انما يثبت للامانة الشرعية لان العلم انما يثبت
 بدخل القول ان يكون عملا وانما كان الشرعية بينا روي عن احكام الطلاق الصحيح وقد نزلت في الاحكام الشرعية من المصاحبة
 من الامانة والحب لا يقع طلاق لا ينفصل عنه مثل هذا الطريق يعلم ان طلاق المكره لا يقع فانما الشافعي ما كانا ولا اذنا في خبرنا
 في انما يقع وانما يقع ما بينا وبينه واحدا بل انما كانا فلهذا قلنا على ان الطلاق ينفصل في البنية ولا ينفصل في اللفظ وانما
 اكره على لفظه فبين لا يقع طلاق ويحكم انما يرضوا وادناه على ما ذكرناه وما دونه من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 وما استكرهوا عليه انما المزايا والاحكام هذه الامور المتشعبة بها فانما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 وايضا ما روي عنه من انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 فانما قلنا ان ولا لسكان ان لا تكون الا مصلدة ولا اتياء قد بينا ان الطلاق ينفصل في البنية والاختيار وعلى ذلك انما
 من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 وهو من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 اختيار الا انما لا ينفصل في البنية من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 العرض من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 كذا قلنا وان طلق من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 في الواقع والروم وان كان غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 هو الطلاق ينفصل في البنية من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 انه لو طلق كما لو طلق من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 ام لم ينفصل في البنية من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 الطلاق وانما البنية وقعها فانما انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 ان غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 المنه من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 تسكن من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 لانما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 الام لا من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 هو من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 وهو من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 لعل من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 من انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما
 الوجوب انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما من غير انما

فَالْعَدَدُ

[illegible]

۱۰۰

بَيْضُ الْحَبْرِ الْخَالِ
كَأَنَّ مِثْلَهُنَّ بَيْضُ

فیه وصفتہ الخلیفۃ
علیٰ اخبار النسا

حسن بیگ خان

فَالْعَدَدُ

[illegible]

كتاب الإيمان

فان قيل قد دعى للشيء انه لا من جاف عليه شيء فربما هو خير منه فلما في الذي هو خير منه وليكن غير عينه فلما هذا خبره احوالاً فوجئنا
ولا يقصود قطعاً وانما يثبت الحكم بقصود العلم وليس بجاناً التي هي من ناعن اثنتان مما لا يعصى من المعاني فمما يقصود في المقصود
الكفائات وبما في هذا الخبر انما يدعى للشيء في حديثه من ان قال لئلا يكون هو ذلك وكذا هذا وانما في خبره المعبد لان الكفائات لما كانت
لا تارة الا في موضع المعبد لانها كانت في جميعها فلا تارة في مقام الكفائات وفي موضعها في الخبر الذي بين عينه فعمله في ذلك وليكن على الاحتياط
والندب في الخلق فانما في ذلك ما لا يمكن استئصال الخبر لاختلافه في مقصود الكفائات وان كفايتها في خبرها **مسئله** وبما ان خبره بل انما
ان القابل انما قال ان غفلت كذا قال في ما لا يوافق على كل شيء وما في صدقها وعينها لم يكن في خبره بل في مقصودها في الخبر الكفائات ولما
باقى لفظة ما في ذلك فاما في مقصود لزم الطلاق والظواهر في العلقه في ذلك فوجئنا في احوالنا فوجدنا في جميع ما في خبره فعمله في مقصودها
فيما لا يشا في جميع خبره فوجدنا في خبره في ما لا يوافق على كل شيء وما في صدقها وعينها لم يكن في خبره بل في مقصودها في الخبر الكفائات ولما
ما في الخبر على من جاف عليه بل في مقصودها في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
في احوالنا في جميع ما في خبره فوجدنا في خبره في ما لا يوافق على كل شيء وما في صدقها وعينها لم يكن في خبره بل في مقصودها في الخبر الكفائات ولما
والصدق في ذلك ما لا يمكن استئصال الخبر لاختلافه في مقصود الكفائات وان كفايتها في خبرها **مسئله** وبما ان خبره بل انما
حرف كان كذا او لم يكن كذا في مقصودها في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
فانما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
الله قد حاسرنا في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
الذين من الحقوف ومن ابيته في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
فانما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
يقولون ان قوله هذا الله ليس به **مسئله** وبما ان خبره بل انما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
افعلنا خبره في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
خبره في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
بذلك الخبر كان جدياً ونولم يكن خبره في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
انه يجب عليه ان لا يفعل كذا ولا يفعله كذا في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
نولم يكن خبره في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
قوله في احوالنا في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
التي في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
به فاما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
الا كما به في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
الا من خبره في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
مع فعله في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
ان يتعلمه وسليبه في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
وهو ظاهر في خبره في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
الخبر على اسم الخطأ ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
ان يزداد الخبر ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
الى ان ليس به في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
افعلنا في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
كما في خبره في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات
انما في خبره في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات ولما في الخبر الكفائات

ان خبره في الخبر الكفائات

کتابتِ لندی

[illegible]

کتاب السنہ

[illegible]

کتابتِ لندہی

[illegible]

کتاب تصید النہاج

[illegible]

مسائل الذبح

كونه مذكياً يجب ان يستنبط ان الشبهة يكون مبني على ذلك مسئلة وما طرأ على الاما من به القول بوجود العقبه وهو الذبحه
 البني على القول بوجودها وكان واقعاً في الفقه ما في ذلك فقال الشافعي ما لك من شئته وقال ابو حنيفة ليس بعقبه وحكي
 عن الحسن البصري القول بوجودها وهو هذا اهل الظاهر هذه مؤلفه لا فائدة له بل انما الاجماع المزدوجان العقبه فسلكوا فيه من ذلك
 وابنهان منقعه الى المساكين بدخل في عموم قوله ثم وافعلوا الخ فيما يشبهه الا ينزل الامر بالانكاح والفران في الارض التي بين يديه
 الوجوب فان قيل على الاستدلال فيقولون وافعلوا الخ فهذا الموضع ما شبهه من المسائل التي اسند لنا هذا القول منها ما ذكر في مسائل
 الاستدلال من جهة ان غير ما يشبهه له وهو ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 بالايهنا لا يشبهه في انما يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 غير ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 على ما يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 عند ما في غير الخ من القول من انما يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 عباس بن علي بن الحسن الحسين كذا كذا في غير الخ من القول من انما يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 ليس لما في غير الخ من القول من انما يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 بالتحته وما كان واجباً لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 ولو كان واجباً لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 نعمه ما في غير الخ من القول من انما يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 واجوبت غالب نظر القوم من هذا انما يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 ثم نسخهم صوابه من قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 فيجوز في قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 الواحد ويبرج من قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 الخبر انما يبيح من قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 انصرف من الاما من قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 في الفقه ما في قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 يجوز من الفقه ما في قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 لمحمد بن ابي حنيفة ما في قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 على الحد الا في قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 ولعمري لا يبيح من قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 معارضه ما في قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 من ان تكون لعنه في قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 ولان المقصود بالحجج الخبر الركوب والزيه وليس كل حيوان مفسوقاً في انما يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 الركوب والزيه بالركوب وكما انما يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 فكذلك الحيوان اسندوا له ما يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 الوليد قال كذا في قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 انما يبيح من قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 في قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 ما في قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 ان يقال في قولنا في هذا الكتاب ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله
 روى عن ابن عباس انه قال انما يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله

روى عن ابن عباس انه قال انما يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله وانما يبيح ما لا يبيح من فعله

فی الاطعمہ

الاجل

الاشربة الملايس

لان اصل الشربة ما خرج من فمها فانهم بان يقولوا انها خطر ثابتة لا يابس من على ان ينضج الخواصات قد تكونت خفصا من مضغ لا يتاخر
لا يابس هنا لا يجوز ان تدخل هذه اللفظة في الجمع على طهرها فهو بائنا حبه لا لا العادة جوت بدخولها فيها هو صياح ظاهر على اختلاف غير وفرد
شبهه في بكرة فانها لو لم يثبت الغرض من انهم انما اناهم شربا بل لا بد منها لغيره من على سبيل الدوام كما على المنبر مع القرن
فلما لو كان حاله لم يربح البول لا باحافا في فاهاشة وبوجنه عن من ذلك فاعلموا بوجنه ابو يوسف الشافعي اذا بطل اعترافه بوجنه
فالذي بطل اعترافه ابو يوسف الشافعي وجها واحدا من النسخ لو كان باح ذلك للفرق في لوقه عليه من خضاصية الفضة والوجه
الثاني ما روى عنه من قوله ان الله لم يجعل شفاؤكم فيما رحم عليكم وهذا الذي كناه ناول يوم فوله بكم بهما ثم كبر وعنا للثالث
وايمنا كبر من نعمتها على ان المنافع هي منها الكاسين قالوا ما هي في حال الاضطراب لم يثنا وله هذا الخبر الذي روي عن لانا عينا
فبعض نفي الشفا عن ما عجز ثابت ما ناهوا اليه لغيره ان لا يكون حراما بل بنا عائلتنا فلم يقتضوا الشفا عن ما عجز في سائر الاوقات
وتجيزت في غير ذلك فلو روي عن غيره من النسخ ان من لم يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
فخصه من الخمر على غير ما روي ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
والمعنى ما روي في سائر الاوقات ما روي في سائر الاوقات ما روي في سائر الاوقات ما روي في سائر الاوقات ما روي في سائر الاوقات
انما جاز ان وما بعد بان في كبر اما احدهما كان شيئا في لغيره واما الاخر فكان لا يثبت من البول هذا عام في جميع الاوقات ما روي
عنه استدل به من البول فان قاله هذا لغيره فبطل انهم قد مضى ما حثنا الاخبار ليست بحجة في الشربة اذا علم من المعاني فانما يثبت
هذه مقادير ما روي عن غيره من النسخ ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
الاخراج لها كما كان في محل الخبر الاول على ما هو محقق من الاول الكبر الاستدلال ما لا يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
ذكرنا هذا لاشارة على كبر الاستدلال بهذا الخبر لا لانه لا يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
ان بول لو تبيع لا يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
ان بول لو تبيع لا يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
قد روي هذا الخبر على خلاف ما حكاه لان روي بانه ان كان لا يثبت من البول بول لغيره وليس لم يثبت على الخمر ان يثبت
الاستدلال هو البناء على قوله ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
ان الاستدلال لا يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
من البول استدل به البول لا يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
على ان في هذا الخبر ما يقتضي الاختصاص ببول ما لا يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
فيها الوعيد فان قالوا لم يثبت الوعيد من حيث لم يثبت فقط بل من حيث لم يثبت عن البول مع اعتقاد انما سببه من بول ذلك المفسر
لا محال فلما هذا عدل عن الله وبعد هذا الشا بهل فقط استدلالكم بالخبر لا نفيكم الكلام على هذا الشا بهل ان بعد بان لا يثبت
عن البول مع اعتقاد انما سببه وهذا لا يدل على غشامة بول انما يدل على خطأ من ادعى ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
لذلك منعكم من قول العتيق فان لم يكن على سائر جميع بول هو المقصود المشكل على الخبر لانه لا يثبت على الخمر ان يثبت
وما بعد بان على الكبر وذلك لان الشافعي لا يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
كما هو صواب من غير انما قد لا يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
وس في هذا المذهب يثبت اسم الكبر عن غيره من النسخ وانما يقول على سبيل الاستدلال في هذا المقصد اصح من ذلك فانما هو الاثر بالبر
فالكل عندنا كجاءوا الى الخبر الذي شغلوا به ولا نسا عليه كالكلام في الخبر الذي شغلنا به فمضنا لا معنى له فانه مستلزم
وما انفرد به الامامية لغيره لئلا يكون في خلافه من الفطر او الكان وان لم يكن جائدا وشا على الفقهاء وذلك
فذهب ابو حنيفة واصحابه الى جواز ليس المحرم اذا كان سدا او المحرم من الفطر او الكان وان لم يكن جائدا وشا على الفقهاء وذلك
انما نباح ليس بهاء عسوه فان كان لغو فالحق ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت على الخمر ان يثبت
الاسم لما يثنا ولما كان محضات من ما اختلف بغيره والثوب لئلا يثبت من فطر او الكان ليس محرم محض فجاز لغيره الصلوة فيه وانما قيل
الى ما قيل لئلا يثبت من فطر او الكان محض فجاز لغيره الصلوة فيه وانما قيل الى ما قيل لئلا يثبت من فطر او الكان محض فجاز لغيره الصلوة فيه وانما قيل
يقضي لغيره في التوبة من واحد من فطر او الكان محض فجاز لغيره الصلوة فيه وانما قيل الى ما قيل لئلا يثبت من فطر او الكان محض فجاز لغيره الصلوة فيه وانما قيل

كتاب البيع

عن هذا الاصل ان يكون البند والجنس من جنس واحد فالاول لا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
يكون بمقتضى البيع كل من يوزن الشاويح يوزن البند والجنس من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
ان يابطن من الجيرة اذا كانت من جنس واحد وان كانت من جنس واحد وان كانت من جنس واحد وان كانت من جنس واحد
به الامانة ان يكون البند والجنس من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
الدباغ استوان كان الصافي فيه لا يجوز له على الاصل خالفه في بيعه جميع الفقهاء الا الحسن بن حبل فقد حكى عنه والمسته في البند
عليه بعد الاجماع المردود قوله من حيث علمكم البند والجنس من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
الدباغ وبطله في بيعه من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
التي من قوله لا تشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
بند الدباغ ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
في بطله في ذلك فان عثره على ما يجرى ونحوه في بيعه من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
ان كان خبائرا واحدا لا يحد في الشريعة ثم بان ما عثره من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
لو سئل عن هذا الخبر في الاصل لكان في بيعه من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
المبنة **كتاب البيع في الفروع** **مسئلة** اذا اشترى من رجل ثوبا من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
للمساكين في بيع الجنس خاصة في ثلثه اقسام وان بشرطه وانما في الفقهاء في ذلك وهو ان لا يكون البند والجنس من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
وبطلنا الاجماع المردود فيكون ان يكون اربعة بنود في الجنس من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
في جنس واحد من جنس واحد لا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
الجنس والبيع وكان له ان لا يشترط في الجنس من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
اكثر من ثلثه اقسام بحدود عدة في ذلك في البيع ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
فان لم يجرى على هذا الوجه في الجنس من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
كانت فيه الجنس من جنس واحد لا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
وهو من قوله لا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
الطول والعرض في زمانه في بيع الجنس من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
عن ثلثه اقسام في الجنس من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
قوله الجنس من جنس واحد لا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
محدد ما قلناه وبطله في ثلثه اقسام في الجنس من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
الفروع **مسئلة** اذا اشترى من رجل ثوبا من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
به الاجماع مولا وانما في الفقهاء في ذلك وهو ان لا يكون البند والجنس من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
الفروع بانها اشترطت في الجنس من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
كما قال الله تعالى من جنس واحد وكان من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
الامر بالثمن وان كان بلفظ الجنس من جنس واحد فلا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
ولا يدخل في الجنس من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
على عموم ظاهر القرآن وانما في الفقهاء في ذلك وهو ان لا يكون البند والجنس من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
ثم لما ثبت ذلك وجب في الجنس من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
هذه الطائفة فثبتت من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
انها كانت في الجنس من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
فلما هو من جنس واحد لا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد
الاختصاص في الجنس من جنس واحد ولا يشترط ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد بل ان يكون من جنس واحد

ان كان من جنس واحد
لا يشترط ان يكون من جنس واحد
بل ان يكون من جنس واحد
بل ان يكون من جنس واحد

كتاب الشفاء في الانصاف

[illegible]

کتاب الشفاء

[illegible]

کتاب الحیة

[illegible]

فِيهِ سِتَّةُ أَصْنَافٍ الْأَصْنَافُ الْوَحِيدُ وَبَعْضُ مَسَائِلِ الْوَقْفِ وَالْإِشْرَافِ

[illegible]

فی الفضل

[illegible]

کتاب الشہادت

[illegible]

کتاب التَّحْدِثِ

[illegible]

کتابتِ کدو

[illegible]

فِي الْحَدِيثِ

[illegible]

کتاب المحدثون

[illegible]

کتاب المیزان

[illegible]

فالمیراث

ابطال الدعوى

فِي الْمَعِينَاتِ

[illegible]

خالد میراث

الأحكام

فوائد الميراث

[illegible]

فی المیزان

[illegible]

في الميزان

[illegible]

الخزائن ضعيفه لم يلقوا بن عباس واعما ورسله عنه وروى اصفهاني عن الحسن بن الحسين بان الوصي عليه السلام قال لو اني اشرار بعضهم على بعض ذلك ما يكسب لعداؤك والبعض منكم لا وارث

فلو اذعن ابناء راجعتهم على بعض ذلك لما اكتسبوا العذاب والبعض من الاولاد
ودعوا الى عفو الموصي فطهره الله ورحمه وهذا صنف جدا لانه

ان مع الوصية للاقا وصادكون مع نفيلهم على

بعض المجموع بالبر والاحسان ذلك

دعوا إلى الحب والصدق

وَلَا خَلَا فِي حَرْفِهِ

فَرَحَلَيْتَ الْمَسَاءَ ثَلَاثِينَ وَدِي عَشْرًا مِنْ بَكَّةَ وَالْعَصْبَةَ وَالْوَدَى سَلَمَةً الْكَافِرِ وَمِنْ قِبَالِ

کتاب الطہارۃ

[illegible]

کتاب الطہارۃ

[illegible]

كتاب الطهارة

بأولها إذا غفرنا ما وقع من حدثنا في الصلاة لا ينفصل فلهذا لا يؤمننا بان يكون جزمهم ولنا بالاضافة الذي
ليس هو لفظ الابرة فاذا اجتمع ظاهرهما لم يوافقا فاعلموا في الاضمار وهو انهم لم يفسدوا اشكاله لم يفسدوا انما كانا اوله في ظاهرهما بالاذلة
التي قلنا **المسئلة ٢** عجمي في الوضوء غسلها انما لا يفسد ما لا يفسد في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
والذي يوجب غسلها انما لا يفسد ما لا يفسد في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
ما يوجب غسلها لا يفسد ما لا يفسد في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
العضو ويكفر عليه حتى ياتي غسله ولا يوجب غسله **المسئلة ٣** عجمي في غسله في الوضوء والاضمار في الوضوء
وطهر في الحال فاذا كانا في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
الغسل في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
يجزى مضمون ما عليه حتى ياتي غسله في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
واما بوجه خرج الى **المسئلة ٤** عجمي في غسله في الوضوء والاضمار في الوضوء
سنة كذا لم يتركها في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
على امر خارج فاعلموا بانما يفسد ما لا يفسد في الوضوء والاضمار في الوضوء
غسل الاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
الدم الطاهر في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
عليها الغسل في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
ان تغسل صلوته في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
لكل صلوته في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
بدل على هذا في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
قال المشايخ في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
غير ذلك في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
فضل التوضيح **المسئلة ٥** عجمي في الوضوء والاضمار في الوضوء
انتم في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
الظاهر في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
الى الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
بدل على هذا في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
فاحسن رسول الله في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
ما ذكرنا انه لا يفسد في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
ما يفسد في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
المسئلة ٦ عجمي في الوضوء والاضمار في الوضوء
في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
ولما جمع اصحابنا على ان الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
لا يوجب الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
جاء في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
وقال الشافعي في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
التي هي في الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء
من الشجر ما يوجب الوضوء والاضمار في الوضوء والاضمار في الوضوء

والمشايخ في
الوضوء والاضمار في الوضوء
والاضمار في الوضوء

کتابُ الصلوة

عليه السلام في قوله الا ان ارجع اليك هذا هو الحق عندنا وانا نقول عليه من حقنا والشافعي والمالكي والحنابلة

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ إِنَّ رَبَّنَا إِنَّ رَبَّنَا لَكُنْزٌ وَهُوَ يُعْطِي ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا

اربع مائة والنهيل مجاوره وقوله الصحيح عندنا بالنهيل فاعوذ ان النهران وهما الاقانه من فضاء الدليل على

مَنْزِلٌ فِي الْأَوَّلِ الْمَقْدَمِ ذَكَرَ فِيهِ الْمَحَبَّةَ وَالْإِسْتِظْهَارَ وَمَكَرَ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا ذَكَرَهُ إِعْجَادِي أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْأَسْوَمِيِّ

انہ کا کہنا تھا کہ ان کے والدین نے ان کے لیے ایک ایسی جگہ منتخب کی ہے جہاں ان کے لیے سب سے بہتر تعلیم کی سہولیات فراہم کی جائیں گی۔

[illegible]

فقبل طلوع الفجر وقد أتم الأجر وهو الصبح عندنا فما خلف الزمان عندنا هذه المسألة فزى أنه نجا الأمان لصلوة الفجر قبل الصبح فانه

وقال بونيفيغزو وعنده السور ولا يؤذن العجر قبل طلوع انظر الدليل على صحة هذه बात الا ان ادعاه الى القضاة على حضوره ولا يجوز ان يؤذن

لانه وضع النبي غير موضعه وابنه ما كان بل لا ازال بلوع الحرف فانه النبي بان يعيد الاذان وقد عياض بن عامر عن بلال ان رسول

الله قال لا يؤذن حتى يسب من لم يجز له الاذان فنهت عن الاذان في ذلك ان يطلق اسم الاذان لا يثبت

الأقاصم وذلك أن علي بن أبي طالب لا يتناول الأقاصم ولا يجود عليها لعل الأبد لا تنال الشؤيب في صلاة الصبح بقوله

جاء في بعض النسخ: "وكان يقول لعبد الله بن عباس: يا عباس، ائتني بالصلاة والصلوة خير من النوم".

فَكَتَبْنَا لِلنَّبِيِّينَ الْقُرْآنَ مُطَهَّرًا وَاللَّزْزَ وَالْأَذْنَ وَالْأَفْئِدَةَ

وَمَوْحِشٍ ذَهَبٍ لِّلشَّامِ إِلَى الْاَنْتِخَابِ سَكُونٌ فِي مَلْؤَةِ الْعَيْنِ وَوَنَضْبِهَا وَمِجَى عَنْهُ انْفِالٌ إِلَى الْجِدِّ بِدَوْعٍ مَسْنُونٍ فَالِ الشَّيْءِ هُوَ مَسْنُونٌ وَارِزَن

سَابِقُ الصَّلَاةِ ۚ لَئِنْ عَلِمْنَا نَبْعَثُكَ بِالْحَقِّ وَالْحَقُّ لَا يُنْفَعُ الْمُجْرِمِينَ ۚ وَنَحْنُ عَلِيمٌ ۚ

وَلِيْلَ عَلَيْهِ الْحَقُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَنْ خَالَفَ بِهِ وَأَيْضًا فَلَا خِلَافَ فِيهِ عَنِ زَيْنِ الشُّوَيْبِ بْنِ جَعْفَرٍ إِذَا مَا انْجَبَ كَرِيْمٌ مَشْنُونٌ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ وَعَمْرٌو نَزَلَتْ

عليه قول البعض الآخر في كل الأبرار الذم على ناركم وما الذم في ذكره ونجس في فعله ان يكون بغيره وصعبه ويبقى هذا الذم في ذكره او في سوطه

الشريعة المستقلة لا الآداب من حيث كالأدب وهذا صحيح هو هذا صاحبنا كلامه وحقه عليه وحيث يقع وأصحابه والمثاليين

وقال الشيخ ومالك الأفا موهدي في الآية قوله قد قام الصلوة وبيننا عاصحة وهما بعد الإجماع المبرور وهو ما رواه عبد الله بن أبي النضر

[illegible]

فَقَالَ سَوْدَيْسٌ عَقْلًا إِنَّهُ قَالَ لَا أَنْزِلُ مِنْ شَيْءٍ وَرَوَّاهُ عَنْهُ قَالَ ابْنَ بِلَالٍ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ صَوْنًا فَقَامَ مِثْلَهُ لَكَ وَفِيهِ خَلْعٌ عَدْلٍ

ابو محمد بن عرابيه عن حميد قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذان قال انتم على نعمة الا اذان قال انتم على نعمة الا اذان قال انتم على نعمة الا اذان

اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمداً رسول الله صلى على الصلوة وحي على الصلوة وحي على الفلاح وحي على الفلاح وحي على خير العمل وحي على الخير

فَدَنَا مِنَ الصَّلَاةِ فَمَا مَنَّا الصَّلَاةَ مِنْ لَمَعَتِ تَكَانِ ابُو عَدُوٍّ لَا يَجُوزُ نَاسِبُهُ لَازِلُ النَّبِيِّ مَجْمُوعٌ عَلَيْهَا فَانْعَادُوا بِمَا رَأَوْا ابُو هُرَيْرَةَ مِنْ لَمَعَتِ ابُو

فأخذوه إن تبعع الأذان وهو لا يعلم ولا يرى لأن تبعع الأذان وهو لا يعلم ولا يرى لأن تبعع الأذان وهو لا يعلم ولا يرى

[illegible][illegible]

كأفضل النعم يوم الخندق فأنه لما وافاه ليل واحد فسمع في مال الله الأوزاع في الشافق فبقي كل واحد باقاه من غير أن يدركه الشافق

[illegible]

المذكور ذكره ثم منار فاه أبو فاده وعمران بن حصين أبو هريرة وجبير مطعم بن السائب نام هو وأخوه أبو الزاوي فلم يبق فخطب طاعت الشمس

بالرجل فلا يخرج من الوادي فعلا حتى استعانت الشمس ثم أمر بالانقاد وصلى ركعتي الفجر ثم أمره فأقام فضله صلوة الفجر فان قبل روى سعيد

المسيح ابى هرونه (الشيخ) امره بالايقافام بهما البضغ فلما لبس الغيما لم يوبن وابنه فارح وعنه من حولهم فام كان الازان والاقدام حجة

کتابخانه

[illegible]

کتاب الطلاق

[illegible]

کتاب بیع

[illegible]

کتاب و قلم

[illegible]

کتاب الفرائض

[illegible]

كتاب الفضا

حلت في نفسه فخلد لها بالباية فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من لا يذنب وهو ابن ختمه وهذا يؤيد دعوا الارحام فان خرج الفضا فخلد له
 ابو طامه الباهل من النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى كل من حلف فوضعه الملبس ان الله من فرض من رخصه في الكتاب العفو عما لا رخصه
 من دعى الارحام فادركهم في الكتاب فلا خوفهم والمجزي ان الله قد بين حتمهم في الكتاب ان كان على سبيل الخلفه ودون التسبيل فيقول
 للرجال غيب ما ترون والذات والاخرى والاذن وبولسهم وعلى الارحام بعضهم اولي ببعض في كتاب الله فان ظلموا فادعواهم فظلموا
 سنان في النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الاخوان فعملوا لا يستألفوا لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ولا تألفوا من الذين اتواكم
 على دينهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تألفوا من هؤلاء الا من اتواكم من قبلهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تألفوا من هؤلاء الا من اتواكم من قبلهم
 فما شئنا معكم بعد ذلك كما عهدتكم فليس بعد ذلك كما عهدتكم فليس بعد ذلك كما عهدتكم فليس بعد ذلك كما عهدتكم فليس بعد ذلك كما عهدتكم
 فندعى الارحام اخوانا فينا نال الاجماع السليم **المسئلة السابعة في الشك والاشك والاشك** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المال بيننا والله الثلثان في المال الثلث هذا صحيح والله يدعي صاحبنا عفا عفا فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 الذي قد بينا انهم ولها شاة ما ذهبن اليه الاجماع القوي وبقية فان من رخصه في نفسه هذه المسئلة ولا يقال اننا اعلم بالعصبة وقد
 بينا في الخلق بالعصبة وانما كانت ذرية الميراث كغيره من الخلق لان العرف اوسع والحوادث اعم وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 منها سهمين فربما يربها سهم الا ان هو الثلثان في المال السليم الام وهو الثلث **المسئلة السابعة في الشك والاشك**
والاشك من رخصه في نفسه هذا صحيح والله يدعي صاحبنا عفا عفا فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 وعمر بن الخطاب في نفسه وعمر بن الخطاب في نفسه وعمر بن الخطاب في نفسه وعمر بن الخطاب في نفسه وعمر بن الخطاب في نفسه
 لا يرسلهم ولا يسلطهم على حرفة ما ذهبن اليه الاجماع القوي وبقية فان من رخصه في نفسه هذه المسئلة ولا يقال اننا اعلم بالعصبة وقد
 الانبياء لم يجمعوا مناسكهم في الايمان عفا عفا فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 ان رخصه عفا عفا فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 لنا الكفاية منهم لا عملهم في ذلك انهم لا يبرؤا فان عفا عفا فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين
 كما يجوز ان يكون المراد لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين
 وقد بينا في نفسه عفا عفا فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 ان لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين
 ما ان اقره الاسلام من يجوز ان يكون مبطنا للروا كان يجوز ان يكون مبطنا للروا كان يجوز ان يكون مبطنا للروا
 ابطان خلا لا اسلامات برنا كفاية ما لخر الثاني فالامر به واضح لان التوارث ثمانية اقسام لا يكون من الجاهل من يظن على سبيل الشاعل
 ونحن نقول ان المسلم لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين
المسئلة السابعة في الشك والاشك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بغيره بالاشهاد بالبرية الاموال خال لا يوجب في نفسه لا يوجب في نفسه لا يوجب في نفسه لا يوجب في نفسه لا يوجب في نفسه
 النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى في الحروف ودعوا هذا الخبر هو خبره وجاز في خبره فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 على هذا المدعى وعفي به من المدعى عليه فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 كل واحد منهما وعلى ما يملك هذا الفضا انما يكون بالبين والشاة هكذا تأمل على ان قد نذكر بعض الاشياء انهم يفترون في شاة هذو هذا
 بقطنا وطلما كان قبله بالخير برجال باع عبدا او دعى المشاع ان يبرؤا عفا عفا فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 الخيرة بل لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين فاجب من ذلك ان لا يبرؤا من الدين
 انما كان بالاشهاد بالبرية عفا عفا فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 وحكم واحدنا وبالم هذا فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 لها الحجة في قولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى في الحروف ودعوا هذا الخبر هو خبره وجاز في خبره فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 واجب فيكم وعمر عفا عفا فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه
 النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى في الحروف ودعوا هذا الخبر هو خبره وجاز في خبره فافقوا في ذلك وهو محرم والقول ان المال انفسه

منه في الارحام

مسائل الصِّدِّ

وامضارها بكيفية العلم بها والاطلاع على مكنونها والتعريف بين حشيتها وباطنها الا ان الوضد لنا الشيء والبسط والاستيفاء لم يخرج جوده
هذه المسائل الى اصناف كثيرة لما اجتنابه والرفقان بهنوعه عند الشغل يمنع منه وابتنا وسره عود جواب المسائل وجب بلوغ الضابطه
في الاختصاص لم يورد فيها اعتمدناه الا ما هو طريق العلم وموجب اليقين الا ما استعملناه في خلاصه ذلك من ذكر الاختبار التي يفيدنا
القيمة وابتدنا ولو فئنا في كثير من محبتهم بها دون الاختبار التي تقبلنا الشبهة الا ما متبه وابتدنا لوردنا هذه الاختبار وهي واثقه من طريق
الاخذ ولا علم يحصل عندنا بالحكم المتعول على طريق المعاضة المصنوع والاستظهار في الاحتجاج عليهم بطريقه واستدلالناهم كسنا
تعلناه مثله ذلك في كتابنا مسائل الخلافون كما فلهتمنا في ذلك الكتاب في الاحتجاج على المخالفين لنا باختبار
الاختبار الاحتجاج عليهم بالغيثاس على مسيلنا لمخالفهم فالا نذهب الى مخد الغيثاس
في الشريعة ولا الى بثورت الاحكام به وابتدنا بلبثنا الاضرام بما يوجب العلم
ويتم اليقين ونده للمناظر هذه الملهمة مواضع كثير من كتبنا ولو لا ان
هذا الجواب عن المسائل الواردة لا نلقين بل لنذكرنا هـ

وما نؤمننا الا بالله عليه توكلنا واليه نصيبه هو

حسبنا ونعم الوكيل وسلطاننا على جبهته

من ربه فهو والظاهر من

وسلم بلبثنا كثيرا كثير

ابن ربه عيسى

محمد بن

لنوتنا

فَالظَّهْلَةُ

[illegible]

فَالصَّالِحِينَ

[illegible]

کے آثار و آثار

انقلاب

في الصلوة

الى بعد الغداة الاخرة ووقت ركعتين من جلوس بعد الغداة الاخرة فان كان من عليه شتا صلواته لم يزل الى بعد الغداة من الغداة ويحرم
 جازيا ان ركعتين دون صلواته الا بعد انشا الى طلوع الفجر كما كان فعله في طلوع الفجر لو كان ركعتين على صلواته الا ان كان في شتا
 بصلواته الغداة وطلوعه الى ان كان قد صلى من صلواته الليل عند طلوع الفجر اربع ركعات كما فعله الليل خفتا لغداة منها ان حلت
 الغداة فان قام الى الصلوة الليل فقد قام بصلواته الفجر خفتا لصلوة واقترنتها الفجر على الفجر وحدها لا يطول الركوع والجلوس لا يوق
 صلواته الغداة ولا يجوز تقديم صلواته الليل او لا لما في غيبان فواتها او شبا بعينها من القيام اخر الليل طويلا وسرا لا يصح ان الشا
 وان يقضى صلواته الليل في الغداة فضلا عن ان يهديها او لا الليل وقت كذا الفجر عند الغداة من صلواته الليل ان كان في شتا لا يطول
 الفجر ان طلوع الفجر لو كان ركعتين من صلواته الليل شتا يار لكان يصلي ركعتين ما بينه وبين طلوع الفجر فاذا طلعت الحرة من طينته انشأ
 وجعل في البداية في الفجر من كان متصل من بين طينته الى ان قضاها من ليل او نهارا ما لم يتيق وقت صلواته فانه يتيق وقت
 صلواته فخره بها ما لم يبال في امتناعه ان كان قد صلى في الصلوة الحاضرة في وقتها وقد صلى منها شتا وقد صلى لصلوة وكان في شتا
 ثم ذكرها في صلاة الغداة منها لا تجد له بينه الى صلواته الغداة ثم يصلي بعد الغداة منها صلواته الحاضرة ويصلي ركعتي الاحرام وركعتي الطلوع
 وصلواته الجازية وصلواته الكسبية في جميع الاحوال ما لم يكن وقت صلواته من بينه يتيق وقتها ومن قاضى من صلواته الفجر على طينته
 اي وقت شتا من ليل او نهارا ما لم يكن وقتها من بينه وقت طلوع الفجر فانه يركب صلواته الفجر على طينته فانه يركب صلواته الفجر على طينته
 قد وقفا في بيوتها في الطلوع في الوقتين الذين ذكرهما من قبلها ما لم يكن محضها لكن لا لا طولا مذكرا ما يوجبها ما فات والليل كما
 وقضاها فان بالزيادة الى الليل على الفجر في وقتها ما لم يكن محضها لكونها عادا او ناسيا ثم علم بعد ذلك وجعلها عادا لصلواته فان كان في الصلوة
 لم يرض منها بعد في حلة فانه قد جاز لا بعد ولا يجوز لاحد ان يدخل في الصلوة الا بعد حصول العلم بدخول وقتها وان يغلب على
 ذلك ما لم يكن مكفرا كقوله في الصلوة لا يجب عليه ان لا يكون في الصلوة الا بعد حصول العلم بدخول وقتها وان يغلب على
 منهم في التوجيه اليها واجبة لجميع الصلوات في بيوتها ومنها في الفجر وعدم الاعذار في التوجيه اليها كركعتي الاحرام وهي تلي من كان في الفجر
 الحرم من خرج من المسجد الحرم كان قبله المسجد فان كان في الحرم فان كان الحرم كان فخره في توجيهه الى الحرم ومنه في التوجيه الى الحرم
 لم يرض منها ومن ناسيا عنها تحصله بسلاما فاما من علمها فانها انما لا يكون خالفا لنفسه ثم استقبل بين الفجر والظهر فانها ما لم يكن
 الا من يتقارن في الزمان علم استقبل القبلة فان كان عند طلوع الفجر جعل الفجر على يد التوجيه قبل القبلة وان كان عند غروبها
 حصل الشك في جهة القبلة فان كان في الليل جعل التوجيه على يمينه ومن هذا العلم ان لا يكون في توجيهه الى ركعتي الفجر من اول الفجر
 دخولان وقدر من وقتها ومن ذلك ان لا يامر احد من الناس ان يركب اليها في اول الفجر فانها لا تكون في توجيهه الى ركعتي الفجر
 الغريب يتوجه الى ركعتي الفجر فان كان في الحرم كانت علامته غير هذه العلامة فحصل لانسان في تركه فاحذر من السامع في توجيهه
 نحو صلاته فيها ويجب لا يجرد مديلا له القبلة ومخالفه في الصلوة فليصل الى وجه جهات اربع وضائفا وكان عليه حلة وتكون من ذلك
 يمكن من ذلك الفرض وهو خوف فليصل الى وجهه شامولا على تركه من توجيهه الى القبلة من اول الفجر والشرق فليجذب فليصل منها على
 يكون متوجها الى الحرم من القبلة من اول الفجر من وجهه ومن حط الى القبلة متوجها وجب عليه عادا الصلوة فان صلا ما ناسيا او ناسية
 ثم شين ان حط الى القبلة وكان في الوقت ما يوجب عليه عادا الصلوة وان كان في وقتها دعا لم يجب عليه عادتها وقد وثقت في
 انما كان يصلي الى استقبل القبلة ثم علم بعد ذلك وجعلها عادا الصلوة وهذا هو الاصل وعليه العمل لا في الحرم ولا في غير الحرم
 حط الى القبلة على القبلة توجهت لا في وقتها قال فاجتنبوا ان يوجهوا وجهكم الى القبلة في الصلاة في هذا الى ان طاعتكم في
 حال الفجر ما لا يضره ولا يهدمها من استقبال القبلة على كل حال **باب في صلاة الفجر** قال في صلاة الفجر ما لا يضره ولا يهدمها من استقبال القبلة على كل حال
 والا فامر سنان ثم ذكر ان في جميع الفرائض من الصلوات الحرم لا يضره تركها مع الاختيار او شامولا في صلواته الغداة والفجر
 وان انشا الفجر على ان كان في وقتها جميع الصلوات لجزءه فان تركها الا في ما يكرهه كانت صلواته ما يتقدم في صلواتها انما لا يكره
 فان كان فضلا رجا لا يكره تركها لانها لا تضره معا بصلواته الحاضرة فلو تركها ما عالجها من صلواته من انشاها لم يصلي بعد ثم ياتي
 قوم وانما اذا ان يصلوا بها في صلواته عادا الا ان والا فامر سنان ثم ذكر ان في جميع الفرائض من الصلوات الحرم لا يضره تركها مع الاختيار او شامولا في صلواته الغداة والفجر
 التي يشكرك في الحاضر او اذا ان يجمعوا على صلواتهم انما لا يكرهه تركها الا في ما يكرهه كانت صلواته ما يتقدم في صلواتها انما لا يكره
 ومحل في الصلوة فليصبر في وقتها وليعلم ان لم يركع ثم يركع في الصلوة وان تركها ما ناسيا حتى حلت في الصلوة ثم ذكره في
 صلواته عادا عليه من قام ومحل في الصلوة ثم علم بعد ذلك وجعلها عادا الصلوة فان كان في وقتها دعا لم يجب عليه عادتها وقد وثقت في
 انما كان يصلي الى استقبل القبلة ثم علم بعد ذلك وجعلها عادا الصلوة وهذا هو الاصل وعليه العمل لا في الحرم ولا في غير الحرم

في صلاة الفجر

كتاب الصلاة المكتوبة

ذلك فخذ حذرك فان كان وقتا لكونك متسلاوة فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 قلها وعلى القرينة ثم خرج فتمصلوا وان كان وقتا لكونك متسلاوة فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 وليس عليه ما من هذا الصلوة عشرون ركعة او اربع ركعات فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 ويقع في ذلك كله كونه في الصلاة او في غيرها فان كان في الصلاة فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 بقر سورة الحمد بل يترك بالموضع الذي انتهى لسانه وان كان في غيرها فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 كذا كعبين في الركوع فان لم يجعلها فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 العاشرة فانه يقول مع الشن حمد وحقيقا يكون مقفلا في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 في صلاة حال الركعة او في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 ان كان الكون في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 او بصلواته وان لم يكن في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 يتقدم الامام ومن بعده ما لا لسان له وهو في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 ولا يصلوا في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 فانه في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 عشر ركعة في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 وبكر الله في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 وعلى الله في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 من حضوره ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 وغرضنا من الصلوة الموحدة في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 وترتبه ان يصل من اول الركعة في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 الاخرى قبل الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 ذلك بصلواته في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 وان اراد ان يصل بعد الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 يوم جعفر بن محمد في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 لرحمة من الله في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 ايضا ان يصل في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 منها الحمد مرة واحدة في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 يتبعون في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 مائة مرة في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 اكبر من ذلك في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 عشر مرة في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 خمس مائة مرة في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 انما بعد الصلاة في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 الغد في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 مرات وانما ركعتاه في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 اثنتي عشرة ركعة في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 الحمد لله في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته
 ويقول الله في الركعة الاولى فبسته بها بالقرينة ثم يعلها على اثرها فان بدا جلوسه الكون فدخل على حذرك فبسته

كتاب الصلاة المكتوبة

كتاب الصلاة المكتوبة

كتاب الحج

حظا ولا يملك الا حوطا ما قد شئنا وانا صاحب الحرم بغير نظام فليدرك بغيره الا ليعرف ان كان قد ترك فيه الفرج كان عليه كل بيضة بكارة
من الاية ان لم يكن قد تركه فليدرك بغيره الا ليعرف ان كان قد ترك فيه الفرج كان عليه كل بيضة بكارة
من كل بيضة بكارة ان لم يتركه فليدرك ان كان عليه طعام عشرة ساكنين فان لم يتركه فليدرك ان كان عليه ثمانية ايام او اشد من ذلك
كانت بيضة نظام فكل من كان على الحبل لكل بيضة بكارة وكل من كان عليه من الصيد الحلال كان عليه الفداء الا ان
انما ما به الحرم كان عليه الفداء والقيمة معان من حرمه على الاخر وهو يحرم في الحرم فقلنا كان عليه من بيضة الحرم فله الحرم وقبضه
لاستغفاره ايا ما كان عليه فخر من شرب من طلبة في الحرم كان عليه من وقية اللبن معاد ولا يجزئ من ذلك صفق واما من لم يترك
الحرم في الحرم كان عليه فخره وانما يجزئ من ذلك صفق وهو لا يبلغ وانه قد بلغ ذلك لم يجزئ من ذلك ما ذكر من الحرم الصيد كان عليه
الكفارة اذا كان ذلك مستحيا فان فعلت عمد او كان عليه الكفارة وان فعلت من قوم من بيعة الله من ليس بالحرم او من حجب
عن صيد ما كان عليه حرمه وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
وكان بيعة حرمه من بيتنا حرمه انما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
لأن بيعة الله من بيتنا حرمه انما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
صيد في الحرم كان عليه حرمه وانما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
القيمة فان كان عليه حرمه كان عليه حرمه وانما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
كان عليه حرمه انما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
الحرم بغير نظام او ليعرف ان كان قد ترك فيه الفرج كان عليه كل بيضة بكارة وان لم يكن قد ترك فيه الفرج كان عليه كل بيضة بكارة
كان عليه من بيتنا حرمه انما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
من كبريت الحرام او من بيتنا حرمه انما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
قد شئنا ومنه ما به الحرم كان عليه حرمه وانما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
عليه الفداء فان لم يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
وان كان حرمه فان لم يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
يجوز له ان يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
الى الحرم كان عليه حرمه وانما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
الحرم فان لم يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
ومن ما به الحرم كان عليه حرمه وانما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
في الحرم يكون كثير لم يكن عليه حرمه وكل من كان عليه حرمه كان عليه حرمه وكل من كان عليه حرمه كان عليه حرمه وكل من كان عليه حرمه كان عليه حرمه
في الحرم لا يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
اذا امر الحرم فلا يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
ويجب ما قد شئنا من الصيد بغير نظام فليدرك بغيره الا ليعرف ان كان قد ترك فيه الفرج كان عليه كل بيضة بكارة
وان كان حرمه فان لم يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
الحرم ان يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
جاءه من بيتنا حرمه انما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
اضطر الحرم الى كل بيتنا حرمه انما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
ويجب من الحرم بغير نظام فليدرك بغيره الا ليعرف ان كان قد ترك فيه الفرج كان عليه كل بيضة بكارة
يدرك من بيتنا حرمه انما يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
الحرم كان عليه حرمه فان لم يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
الى ان يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله
وان كان حرمه فان لم يتركه في الحرم او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله وان كان عليه حرمه او حجب عن بيعة الله

والا يملك

اضحى

کتاب الحج منہاج

[illegible]

کتاب الحج و عمرہ

[illegible]

کتاب الفہم فی الفہم

[illegible]

في العلم والعرفان والتمسك

التي قد ما يبلغ قتل النور ما قلنا القوس على وجهي في الدنيا القوس على حاله اما الحكم بين الناس المتخالفين فلا يجوز ايضا الا ان
 لرسطان الحق في ذلك وقد سئل لعل فيهم شيئا في حال لا يكون فيهم قولية بقوسهم من غير تمكن من انفا وحكم واصلاح بين
 الناس وفضل من المتخالفين فليصلوا ذلك في ذلك لا يجوز في ذلك على ما احسن هذا الايمان واما من لم يوافق
 حان شيئا من ذلك لم يجز له الفرض لذلك على حاله من غير ان يفتن في هذا. اما الحق فيحصل بيننا فليجرب في انظر الى الحق في الحق من قبل
 الظالمين كان في ذلك متعلبا للغير مركبا لا نام ولا يجوز ان يولي لنفسه من المتخالفين والعصاة بينهم ان يحكم بينهم الامور الحق لا يجوز
 لمان يحكم بهذا على المتخالفين فان كان في ذلك الحكم من قبل الظالمين فليجرب ايضا في تنفيذ الاحكام على ما تقتضيه شرعية الاسلام ولا يما
 فان اضطر الى تنفيذ حكم على هذا على المتخالفين بالحق على النفس والالهة والمؤمنين وعلل اموالهم جازله تنفيذ الحكم ما لم يبلغ ذلك
 قتل النور سانه لا يقتله له في قتل النور حسب بناءه ويجوز لغيره اما لالحق ان يجبروا الناس في الصلوات كلها واصله للجمعة والعيد
 ويخطبوا الخطبين ويصلون بهم صلوات الكون ما يحتاجوا في ذلك صرا فان خاف في ذلك التعرض لم يجز لهم التعرض لذلك على حاله من
 قوله لا يذن من قبل ظالم في ما قد صدر تنفيذ حكم فليجرب في ذلك من جهة سلطان الحق وليجرب على ما تقتضيه شرعية الاسلام
 ومما يمكن من ما قد صدر تنفيذ حكم فليجرب في ذلك من جهة سلطان الحق وليجرب على ما تقتضيه شرعية الاسلام
 لقوله الحق على حاله فان عرض لذلك ما قد صدر من اعظم الجهاد ومن اعظم الجهاد في اقامه الاحكام في اقامه الدين ودفع ما قد صدر من اعظم
 لاحد ان يتخذ من قبل الظالمين الاحكام لا بد ان يكون في ذلك الحق في ذلك من جهة سلطان الحق وليجرب على ما تقتضيه شرعية الاسلام
 وعبر ذلك فان علم ان لا يمكن من ذلك فلا يجوز له التعرض لذلك من جهة سلطان الحق وليجرب على ما تقتضيه شرعية الاسلام
 كتاب الدين في الامور التي لا خلاف فيها الا ان كان في ذلك الحق في ذلك من جهة سلطان الحق وليجرب على ما تقتضيه شرعية الاسلام
 على التعرض بوجهه الا ان كان في ذلك الحق في ذلك من جهة سلطان الحق وليجرب على ما تقتضيه شرعية الاسلام
 اليه في نفسه بوجهه فان لم يكن له ما يرجع اليه كان له ما يرجع اليه فان لم يكن له ما يرجع اليه كان له ما يرجع اليه
 لجماله عند الضرورة ايضا لا يستدعي الامتداد واجابه اليه من نفسه فقهه عا له قد يكون الاستدانة اذ اصررت اليه الحق في نفسه
 وذلك بحول على ان كان له ما يرجع اليه فان لم يكن له ذلك فلم يجر الحق واجابه عليه كيف يجوز ان يجوب عليه فيستدين ويقتضيه الم
 يجوب عليه من اضطر اليه بوجهه ولا يمكن شيئا يرجع اليه كان من يجوب الصدقة فالانضام ان يبذل الصدقة فلو يتعرض الدين لان الصدقة
 حق جعلها الله فله في الاموال من كان عليه من لا يتكفوا في ان يقرضه اذا كان عارضا فان ضلها شرعا عليه في ذلك كان
 له بدل للشارع كبر في ارجاء ذلك في نفسه فله في ذلك من كان له على غيره من كره له ان يقرضه فله في ذلك كره من نفسه في ذلك
 وقول الله في الدين شيئا لا يمكن قايده برعاهة وانما فليقلل كان الدين استعمل ان يجيب من الدين وليس له الحق في الدين وانما
 الدين المدين في الحق لم يجز له مطالبة فيه ولا والله بل يفتي في ان يقرضه حق يخرج من الحق ثم يطالبه كيف شاء من كان عليه
 وجب عليه السعي في قضاءه وتزكيا لاسرانه في التقصير في تقصير بالصدقة لا يجوب عليه ان يفتي على نفسه بل يكون بين ذلك قواما
باب جواب قضاء الدين في الحق الميث كان عليه جيب عليه قضاءه حسب ما يجب عليه فان كان عارضا عليه
 قضاءه عند الحاجة اليه في الحال وان كان مؤجلا وجب عليه قضاءه عند حلول المظالم اليه من وجب عليه الدين لا يجوز له
 مطلوك دفعه منه على قضاءه فان مطلوه وقع كان على الحاكم حيلة في ان يخرج مما وجب عليه فان حيله ثم لم يجد له حيلة
 وجب عليه تحصيله وان لم يكن مطلقا فليفتي في ان يقرضه الحاكم ان يبيع عليه متاعه عهده وبعقه عنه ووجبه لوان كان من وجب
 عليه الدين وثبت عا بواجب ايضا على الحاكم مبلغ المينة عليه يجوز له ان يبيع عليه شيئا من ماله غير ان لا يبيع له الحصة لا يملك
 فان حضر لم يكن له بينه صاحب الدين برهنة متقدمة الاكلاء وان كانت له برهنة يتطلبت بينه ودوا الاكلاء عليه لانه لا يملك
 دهر الحرج صاحب الدين مطالبة لانه لا يملك عليه بل يفتي في ان يقرضه الى ان يوسع الله عليه وبيع خبره الا ان يفتي في نفسه من سم
 الغار من اذا كان قد استأجر طرفة عين فطاعة الله ثم وان كان لا يعلم بها انما فقهه في نفسه عليه لقضاءه على ما اوسع
 عليه ضامن فنه لا يجوز ان يباع او لا ان لا يبيعه كما لا حاد له في نفسه في الدين اذا كان مقدرا او في كفاية فان كانت اذ غلة
 ان لم يبعها فكذلك كانت في ذمته وانه لا يملكها في بيعها ولا اقتضاها على الامور منها ولا يتحمل لطلب الدين الا بانه في ذلك يصير
 مبيع صاحب الدين على الدين وانما قد صدره من الدين ان اخر من الحق في نفسه في ذلك بوجهه الجاهل ان يتكفوا بحلف الله بالبرهنة
 وينطق على ان لا يمكن من قضاءه قضاءه ولا شيء عليه في ذلك من من قضاءه قضاءه ومضى الا ان كان عليه غيره من فله على ذلك لم يجز

في العلم والعرفان والتمسك

کتاب الشہادۃ

[illegible]

وَعَلَيْهِ

كتاب الحكم

بالدعوى فان اعيان جميعا في وقت واحد امرت هو على من صاحبته يتكلم واما الاخر فيكون ان يخرج من دعواه وان دخل عليه الخصم فلا يثبت له دعواه والكلام فان سلمنا اول دعواه والى السلام عليه من دعواه وان لم يكن نظره اليها ما حدث جعلها بين يديه على الشؤ ولا للحاكم ان يثبت الخصم بل يتركها محققة بالادعاء فان سمعنا ان يتكلمنا قال له ان كنا نضطرنا الشؤ فذكرناه فان ابدلنا احداهما بالدعوى على صاحبها لم يثبت له دعواه عندنا او لم نضطرنا ان نقره بل يتركها محققة بالادعاء فان بقى فقلنا او لم نضطرنا بقوله واجتنبه ان نزلنا للحجج اليه من ان يخرج والاولا من دعواه فلا نضطره من ان يثبت الخصم عليه على الاشاع من اراءه ان نضطره لثبوت ثبوت له بعد حسنة من عند خصمه لا يوجب الى شئ ولا يثبت للحجج ما اقره على سبيل امره ان يخرج خصمه في حق الحجج ما لم يلزمنا ان نثبت الحكم المقرة شئت من صحة عقله واختياره فلا نضطره من الحكم عليه حتى يثبت لنا ان كان الدعوى عليه اعيان المدعى والادلة عليه دعواه وان قال نعم هي حاضرة نظريه بيننا وان قال نعم غيرنا لست حاضرة قال للحضرة فان قال نعم انا قد نظرت فيكم غير ان يحضر الاول بيننا فان قال المدعى لست تمكن من احضارها وجعلت دعواه من ان نأخذ خصمه بيمينه فكيف يحضر فان احضرها فانظر فيها فان لم يحضرها عندنا نقضنا الاجل في خصم من حد لكفنا لكان قال لا يثبت قال لا فارتد فان قال لا فارتد من خصم فيقال ان المتكلم في هذه لكان قال نعم فقلنا على صاحب الدعوى فقال له مقدمه من فري يمينه فان قال لا اقامها ونظر فيكم غير ان نأخذ خصمه فان قال نعم اريد يمينه على يمينه فوقفه خصمه فان دعواه ان نزلنا للحجج اليه من الحق وان حلف فرف بيننا فان نكل عن اليمين ان نزلنا للحجج اليه من الخصم اديا وعليه ان قال المتكلم عند قوله اليمين عليه يحلف هذا المدعى على خصمه دعواه وان ارفع اليها اديا قال للحاكم المدعى يحلف على خصمه دعواه لكان حلف ان خصمه للحجج اليه يباحلف عليه ان يال يمين بيمينه دعواه وان اقام المدعى البيعة فنكلم المدعى عليه حتى يخرج من حقا كان عليه البيعة لا ترقاه الحق فان لم يكن له يمين على ارب صاحب البيعة ان يحلف بانها استوفى من الحق من كان له ذلك فان امتنع من ذلك خصمه بل ان يحلف ان لم يحنقه بطل حقه وان قال المدعى ليس به بينه وطلب من خصمه اليمين فحلف الحاكم ثم اقام بعده لئلا البيعة على خصمه كان يدينه على البيعة اطلت ان اعترضا المتكلم بعد يمينه بالله يدعوى خصمه عليه وتقدم على نكاهه ان نزلنا للحجج اليه من الخصم فان لم يخرج اليه من كان له حلف ان كان حلف من حاله ان كان على قال انظر لم يجد ان لم يكن كذا الزم للحجج اليه من الخصم من حقه ومضى بهاء المحرم اليمين من غير ان يحلف الحاكم بل يره ذلك من الدعوى وكان مستكفيا وان اقر المدعى عليه اديا من خصمه قال لادان ينظر في حق المحلف قال للحاكم خصمه ما عندنا يمينه يقول ان سكت ولم يجيب يمينه توقف عليه لانجبه ميثقه ثم قال له قل ما عندك فان لم يقل شيئا اقامه نظريه امره ان قال انظر فذلك لادان باله لم يكن الحاكم ان يشفع اليه فيه ولا يثير عليه الا نفاذ ولا غير ولكن ثبت الحكم فيما بينهما بما ذكرته وان ظهر للحاكم ان المقرب المحقق عليه لسفه بطل فترده وان كان بينه لذلك بعد خصمه اقره الى خصمه ان لم اخذ لرويه وقدم فحلف على الحق عليه يره ذلك على مولى المقرب او اقره لادان لغيره بما عند الحاكم فسال للمقر للحاكم ان يثبت فله من عندنا لم يره ذلك لان يكون عاذا بالمقر بيمينه او سببه له في المقر لم يره بعد لادان الذي اقره فلان بن علان بينه وبينه سببه لا يراى من ان يكون فنعنا قد فاد على انفا لاسم فاشان قايض اسم ايضا لاختلاف في باقر ليدعها لصلحها بالبر لم اصل فاذا اثبت الحاكم على ذلك على غير ميثقه كان مخلصا معزا واداعي فاشان على اخر شيئا فوصل الحاكم الى انما هذا الدعوى ومعه فترده عندنا منها من اقره وانكاره ان اقره بالاشارة او انكره حكم عليه بذلك فان كان ثبوت ان خصمه هو صحيح فاد على الكلام وانما بعد هذا السكون امره حتى يقره او ينكر الا ان يدعو الخصم من حقه عليه لكان فترده ثم يبينه ان يقول له على شئ ولا يدكرها هو انزله الحاكم ببيان ان اقره فان لم يفعل حسبنا انما كره حتى يبين **باب منع البينة في حقيقته الحكم بها** وحكامه لقرعنا شهادته عند الحاكم وشاهدان وكا فاعلدين وشهادة مكان واحد على حجة واحدة واداعي شهادتهما الدعوى جعل على الحاكم الحكم بها فاشادتهما واداعي شهادته من لا يقره فاشادتهما وكلاهما مع شهادتهما واداعي شهادتهما عندنا استكشافا للحال واستيفاء فان وجدتهما موثبين جازيا انما حكم بينهما فاشادتهما وان وجدتهما على غير الصلح فاشادتهما واداعي شهادتهما من يتضح في شهادتهما او يتعلم فلابد من ولا يترابا ليدعها بيمينه على حق يفرغ من شهادتهما فترده فاشادتهما واداعي شهادتهما لا لا طرهما ومضى ان ادا لاحتياطه واخذ بالحجج في قبوله ان لا يترد لادان يفرق بين الشؤ ويستدعى لصداد احد ويجمع شهادتهما وترويه فاشادتهما ويجمع شهادتهما وترويه فاشادتهما بيمينه او بيمينه لادان الشهادتان فان اشقت فاليها مع دعوى المدعى وان افترضا حكم بها وان اختلفا طرهما لم يثبت لهما ولا وكان ان تقتضيه لهما فاشادتهما الدعوى طرهما ايضا ولم يجعل لهما هذا حكم سائر جميع الاسكام والحقوق من الدين والاملاك والحقوق والاداء والفرج والافساد

من كتاب النهاية

والتي اجازنا لاهولها انما جمعنا بين الشهود وان جمع بينهم وسمع شهادتهم لم يكن ذلك ما يوجب شيئا فانهم ولا موجب الحكم
 بخلاف ما اجازنا لاهولها انما جمعنا بين الشهود وان جمع بينهم وسمع شهادتهم لم يكن ذلك ما يوجب شيئا فانهم ولا موجب الحكم
 فاجازنا بيننا وبينهم من خرج عليه خلفه كان الحكم انما انتفع من خرج اسمه الفرض بينهما فخصف وان كان مع واحد منهما
 يد منصرفا كانا شاكيا لبيته فشهد بان الحق ملكه فظنوا فشهدوا بالخبر الملك تخرج الخبر انما لمصلحة فدا على الخلفا فثبت ان شديت
 البينة لهما لمصلحة فثبت ان شديت البينة لهما لمصلحة فثبت ان شديت البينة لهما لمصلحة فثبت ان شديت البينة لهما لمصلحة فثبت ان شديت
 اخوان فشهدا انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 كان شاكيا وسمع وجعل امرأة فادعى الرجل انما ملكه فادعى المرأة انما بنتها وهرجوا وانكرت المرأة انما بنتها وهرجوا وانكرت المرأة انما بنتها وهرجوا
 البينة من هذا الجواب وهرجوا وانكرت المرأة انما بنتها وهرجوا وانكرت المرأة انما بنتها وهرجوا وانكرت المرأة انما بنتها وهرجوا وانكرت المرأة انما بنتها
 البينة ان لم يبق بشك لا يكون هو ايضا فكون بان الفرض انما لا تخرج من يد فان اقام الفرض البينة انما انما سلك اليها وان
 لو كانا فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 منهم ان الاول له ارفع بينهم من خرج اسم الحق الاول له وهرجوا البينة فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 على مندهم ومن سقطت على قوم فادعى البينة انما ملكها فادعى الرجل انما ملكها فادعى الرجل انما ملكها فادعى الرجل انما ملكها فادعى الرجل انما ملكها
 احدهما من الخلفا انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 ملك فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 وادعى اوله ولو دل على انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 من وحدث ميراث من وكل امره فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 وادعى من قولهم كل محمول فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 ما قبل شهادة السبابة فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 وعلى الخلفا انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 الاستحلاف فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 كل ما يثبت الحكم اذا كان على جعل الحكم انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 ذلك وما يقع الحق كما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 يجوز ان يجعل غير اسماء الله ثم يثنى من جميع الموجودات واما الكتب لغيره فلو اضع المشرقة ولا الرسل المعطلة ولا الامة المنجية فان
 اليمين بجميع ذلك بعزيمة شرعية اسلام ولا يحلف بالبرائة من الله ثم كلام من سلكه من الامم فلو كان الكتب لا لا كفر ولا با
 ولا بالطلاق فان ذلك كله شرعية بزيادة ان فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 له على الله لا اله الا هو لا حول الا الله لا اله الا الله فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 على شئ غيرا وادعى ولا يطيع من يدواه فادعى فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 اجنانا فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 في المواضع العظيمة كالقابلة واهل المبرق والمواضع التي يترهب من المجرة على الله ثم فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 ولا ياء الى اسماء الله ثم فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 اسم الله ثم فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 اليمين في الوحي ثم يثبت ذلك للوحي بجميع الشا لا ما يوجب من شرب كان ساهل فان انتفع من شرب الزم الخلفا فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 الا بغير الحكم فان كان هناك من توجهت عليه اليمين ومنع من حق الجلسا من منعه من حق الجلسا فان كان يستحق من يوق
 عند الخلفا فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 الايمان فان كانا شاكيا فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها
 انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها انما فثبتا من حكم لاهولها

من كتاب النهاية

من كتاب النهاية

من نكتة التمهيد

قلت فان لم يعلم في ان لم يعلم فانما الحكم بغيره على التمهيد وكان ابو بصير قال سالت ابا عبد الله عن رجل من قومه عليه من
 ذرا من الدين قال لا تدبره وان كان دبره عن نفسه وسلافة ولا سبيل الدنيا عليه وقد غنايت من كل وجه حتى لا يخرج
 عن ايمان عليا كان يقول لثمان بن عاص صاحب الحام قما رغب من الثياب لانها ما اخذت ليعمل على الحام ولم ياخذ على الثياب سوى
 عبد الرحمن بن سنان بل عجزك الله انما قال على الامام ان يخرج الحسين بن الدين يوم الجمعة ويوم العيد ليصير له من كل
 فتوا الصلوة والعيد سم الى الحسين وقد ابلغ عير من حماد بن محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن اخر من كيف يجعل اذا دعى
 عليه الدين وانكره لم يكن له شيء غيره فقال ان اير المؤمنين على بلع طاب له في بلع من ادعى عليه بن فانكر ولم يكن له حجة في ذلك
 امير المؤمنين عليه السلام ^{عليه السلام} فقال لم يأتكم بغيره من ان لا يلقوه في ذلك الا جميع ما تخلف اليه ثم قال يا قوم بمحضه في ذلك الا من هذا من دونه
 الى الصلوات انما كان عليه السلام ثم قال يا قوم بمحضه في ذلك الا جميع ما تخلف اليه ثم قال يا قوم بمحضه في ذلك الا من هذا من دونه
 هذا بينك وبين الله فقدم اليه بذلك من كتب اير المؤمنين ما قلنا لا اله الا هو عالم الصديق لثمة الزمان التيمم الحائلي لثمة
 الضاد الفاضل الذي له الملك الذي يعلم السر العلانيات فلان بن فلان الذي عليه لم يزل فلان بن فلان اعوان اخر حتى ولا طلبة في
 من اوجوه ولا رجب من الاستيلاء فحصلوا اخر من في غيره فاستمع قال من الذين كتاب الله انما سبيل عمل السلطان
واخذ جوايزهم في امر من قبل السلطان لثمة الامراء المعروفه والشاغل المتكررة في الامور التي فيها جوايزهم في دونه
 بلغ هذا الصورت لما في ذلك من الحكم من الامراء المعروفه والنوع من المتكررة وضع الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 او عليه في نفسه انما في الامور من قبله لا يمكنه التوصل الى فاته الحكم مع الامراء المعروفه النوع من المتكررة وضع الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 وصلوا الاخوان ولا يكون جميع ذلك بخلافه فاعلم بالفتح فانه في علم ان يتعرض لثمة الامور من قبله في علم او عليه في نفسه انما في الامور من قبله لا يمكنه التوصل الى فاته الحكم مع الامراء المعروفه النوع من المتكررة وضع الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 يمكن من جميع فاته لا بد من ان يلحقه خبر من التبريد في القيام ميا لولجبا او استعمل في تركاب في من المتفحات لا يجوز له ان يرض
 له على حال فان الزمان لا ياتي الا ما لا يبلغ تركه الى الموت على النفس سلب الاموال غير انه يلحقه بعض الضرر في بعض الاوقات فالاذا
 لان يتحمل للضرر يتعرض لثمة السلطان فان خاف من الامتناع من ذلك على النفس على الا هلا على بعض المؤمنين في النجاة
 ان يتولى الامر فيجوز ان يضع الامور التي فيها جوايزهم في الامور التي فيها جوايزهم فان لم يكن ذلك ظاهره
 سر له في احواله وانما يتعلق بمقتضى حقوق الاخوان والتخفيف عنهم فيكون من جهة السلطان الجوايز من الجوايز وغيره فان لم يكن من
 حق على وجه الحال ما وضعه في الفينة جاز لان يتولى جميع الاحكام والامور ما يبلغ ذلك من قبله لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 على حاله واما في قول شيئا من الامور التي فيها جوايزهم لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 والجوايز والاصل فان كان ذلك من جهة سلطان عادو له ذلك لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 من جهة ان لم يخطئه بينه لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 ويصلهم ببعضه وينتفع هو ببعض لا يجوز ان يقبل من جوايزهم وصلاهم ما جعله على انفسها ويتعين لثمة فان لم يتعين لثمة الجوايز
 لثمة فان علم ان الجوايز لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 في الجوايز وانما الجوايز لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 منه معصوا عليه كونه لا يقبل منها ما هو محظور في شريعة الاسلام فان خاف من ذلك جوايزهم التي يعلم انفسها على نفسه ما لا يقبلها
 واذا استكانت امرها الى الدنيا بما ضل ان لم يمكن من تلك تصكب بها عن حاجتها ولا بأس في شرع الاطعمة وما ير للموت وان غلظ على
 اخلاقنا لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 فان علمه ذلك فلا يتعرض لذلك فانما لا يتأخر من المخرج والصلوات وان كانوا اخر من تصنيف لثمة الجوايز لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 شيئا ثم يمكن جعل تلك لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 اضل لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 بعض صاحب الجوز لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 لم يتبين لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 حرفا لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور
 مضطرب فان خطه من جهة شيئا هو في ان تلف النفس لثمة الامور التي فيها جوايزهم اما سلطان الجوز في علم الامور

من كثر النهائيه

كان من مال البائع معدن مال البائع وكان استعمل من شيا كان له وكان له ايضا ان يتفارع برعلى كل حاله شرط في الحيوان ككل الكا
والحيوان البغال وغيرهما من الاخر في الا ناس من العبيد ما ثلثه ايام شرط ذلك فاما العبد اولى ويشتري يكون له مال البائع حقا
في هذه المدة ما لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
بكا غير ذلك من انواع المشتري من البائع ولم يكن له بعد ذلك من الاخذ ان يرد على صاحب على حاله فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
ثلاثة ايام لم يحن له بعد من شيا كان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
من مال البائع وان ملك بعد ذلك لم يحن له كان من مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
ثم اراد بيعه لنفسه من قبله فوفى له الوقت فليوجب له البائع على نفسه ثم يحن من فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
لم يكن له ذلك على حاله فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
من الطعام وان لم يكن له عليه فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
بوما واحدا فان جاءه مال البائع والفقير في ذلك اليوم والاولا البائع له ما اختلف البائع في ان البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
البائع مع يمينه فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
ووصفها من غير ان يمينها كان البائع ما ضا الا ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
يجد ما على ما ذكره بل لم يجد شيئا من ذلك كان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
مقامه في المالكه بل لم يحن له من اشترى ما يرد على صاحب على حاله فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
البائع فان ملكه في مدة الاستيلاء كان من مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
كان من مال البائع وان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
بوما ان يحن له ان يحن على نفسه اكثر من ذلك فيلزمه ما حكم به بعد ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
عليه ان يحن على البائع في مدة الزمان لم يحن له من مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
اكثر من ذلك ان حكمه اكثر من يحن له لم يكن له اكثر من يحن له في مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
يكن عليه فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
وان اختلف الفقهاء كان البائع ما على مال البائع بالبيع بالفسخ في البنية من يحن شيئا يحن له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
يكن له فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
مثل فعدم الحاج ودخول الفاعل واما اذا لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
ولم يحن له فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
اجلا ثم امسوا البائع كان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
ياخذ منه ما كان باعاه من غير يحن من ثمنه فان لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
المشاع مناهل البنية في الحال لم يكن له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
بفضل الفرضين تركه لعلو الاجل يكون ذلك في نفع المشاع فان حال الاجل ملكه المشاع من الفرض لم يحن له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
الفرض كان من مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
تركه فان ملك قبل حلول الاجل كان من مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
من يحنه ثم ملك المشاع كان من مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع وكان له مال البائع
الفرض يحنه ما باعوه فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
منه من يحنه ما باعوه فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
يحن منه يحنه ما باعوه فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
يحنه ما باعوه فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
حالا ما لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن
المخطو والشيء الذي لا يحن له في مال البائع فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن فاما ان لم يحن لم يحن

في التفتيش

کتاب الجنان

[illegible]

من كثر النهايات

النهاية والجوهر البرهان وقلة لذلك وبين السلفان ظهر بعد سقوط السلفين من ذلك لم يرد شيء من ذلك على حاله
 ابقوا المكون من عند السلفين ثم وجدوا لم يكن لردده على التاج بالاولى لان يعلم انه كان قد ابقوا ايضا فان علم ذلك كان له
 رده على السلفين على التاج ثم وجدوا لم يكن لردده على التاج بالاولى لان يعلم انه كان قد ابقوا ايضا فان علم ذلك كان له
 واذا حدث بعد انقضاء الثلثة ايام لم يكن معه على حاله الا ما استثنى من احداث السلفين من حيث ان هذا الثلثة ايام من عندنا
 من غير ما لم يكن رده من استحقاقه على ان يكون معه شيئا لم يكن لرددها ولا الرجوع على ابيح شيء من الارشاد لان ذلك قد
 ينصب من العلة لردده من استحقاقه لا يحضر في هذا مثله فهو مثله لا يحضر كان لرددها لان ذلك يعيب من استحقاقه الوتر
 ووجد فيها بعد ما كان يعلم ان ذلك يكون بغيره لم يكن لرددها لان يعلم ذلك كان لرددها من استحقاقه لم يفتنه ثم حدث
 من غير ما لم يكن رده وان اراد اخذه واخذ الارشاد كان له ذلك اذا بغيره لم يقبل المحل الا من كان له الحكم في ايام واخذ اراد
 فيه حادث حاشا قد علمنا وقوله على التاج كذا كان من مال التاج دون مال التاج **باب السلف في جميع المبيعات**
 السلف في جميع المبيعات اذ يعبر فيها احداهما بغير الممنوع من غير من الاجزاء ثم تعد به الوصف والثاني ذكر الاجل في زمان
 ذكر الممنوع لم يجد الوصف كان البيع واخلاوان ذكر الممنوع الوصف لم يذكر الاجل كان البيع جميعه فاعبر الممنوع من مبيعات السلف
 شيء لا يتعد بالوصف لا يمكن ذلك من مبيعات السلف في زمان يكون ذكر الاجل مما لا يقع من مثل عدم التاج دخول التاج
 وان ذلك الغلات ومعمول التاج لا يجري مجزأه ما يصح ذلك ما يذكر من التاج الا على ما لا يفي ولا يامر اذا اسلف انسان في
 من التاج فينبغي ان يبين حاشا ولا يذكر فيها وصف طولها وعرضها وغلظها ونعمتها وان اختلفت من ذلك كان السلف ملزما
 يجوز ان يذكر في الثوب ثمانية اثنان بينه وبينه اثنان اسرا بينه اثنان اسرا واكله كان البيع واخلاوان اسلف في طعام او شيء
 الغلات فليذكر في الثوب ثمانية اثنان بينه وبينه اثنان اسرا بينه اثنان اسرا واكله كان البيع واخلاوان اسلف في طعام او شيء
 كذا لم يكن البيع مضمونا لان اذا اشترى العترة مثلا من ارض بيننا لم يخرج الارض من المخطوط بلزم التاج اكثر من بدل العترة
 ولم يثبت في ارض بيننا لان اذا اشترى العترة مثلا من ارض بيننا لم يخرج الارض من المخطوط بلزم التاج اكثر من بدل العترة
 اذا حصل او قضا مشراه وانما به لا يجوز السلف فيها لا يتعد بالوصف مثل الجزاء للورد او بالمال لان ذلك تعدد لا يمكن
 لا يتعد بالوصف او بالمال لا يجوز السلف فيها لا يتعد بالوصف مثل الجزاء للورد او بالمال لان ذلك تعدد لا يمكن
 وغيره ما من اجزاء الممنوع اذا اسلف انسان في ثوب ما ذكرناه ثم حله الاجل لم يكن عندنا التاج ما يوزن او ما يقاس او ما يحد
 المال من ميزان يامة عليه ان اعطاء التاج لا يجعل ليدان يتقرر لنفسه ما كان فاعلم ان يكون بغيره الاضداد لذلك
 يتوقف على ما حصل الاجل قال التاج حاشا يتعد بالوصف لا يتعد بالوصف مثل الجزاء للورد او بالمال لان ذلك تعدد لا يمكن
 ذلك لم يميز بين ما كان اذا اوصف بغيره ما كان اشتراه من السلفان اختلفا لثلاث ان يكون كان قضا مشراه بالرداه والذات
 واما ما كان في الحال فيش من ارض من الممنوع او الغلات والريث والحق ان لم يكن لذلك ما من ان كان ان وقع ما عليه الحال انما
 على ما كان اعطاه اياه ولا ما من اسلم في نسولنا نعم اذا عيرنا نعم وشهدنا الجلود لم يميز بينه وبينه ولا ما من ان كان ان وقع ما عليه الحال انما
 موجود في الوقت فان لم يكن حاضر بالصفه او الحضره وكان على ما وصف كان البيع ما حاشا فان لم يكن كذا كان البيع مضمونا ولا يرد
 بالسلف على التاج كذا انما ذكره حاشا انما يثبت في بيننا ولا ما من السلف في التاج انما يثبت في بيننا ولا ما من السلف في التاج انما يثبت في بيننا
 بيننا ان ذكره ذلك كان البيع واخلاوان السلف في الايمان والهدوء انما يثبت في بيننا ولا ما من السلف في التاج انما يثبت في بيننا
 شيئا من الممنوع ولم يضر في هذا ما اعطاه المال كان عليه الممنوع بغير يوم متعده من يوم فضل المال لا يجوز ان يبيع الانسان ما
 على غيره في الاجل لم يكن مضمونا قدما ما يجوز له بيعه او اخل الاجل او اخل الاجل انما يبيع على ذلك على غيره من الناس ان
 باع على غيره واحال عليه الممنوع كان ذلك جائزا لم يقصر الممنوع ويكون قبض الممنوع الثابتة مقتضاه ذلك في الاجل لا
 يوزن ويكره ذلك فيما يخله الكيل الوزن فان وكل الممنوع منه بغيره يكون هو ما كان لم يكن بذلك ما من على حاله ولا يخل
 يبتاع الانسان ما انما يميز من الناس من يميزه في حق المميز انما اذا بيع له لكيل حلك ما كان لا يوزن ولا يقيس
 جزاءه وكل حكم ما يباع عنده فلا يجوز بيعه على حكم ما يباع عنده فلا يجوز بيعه على حكم ما يباع عنده فلا يجوز بيعه على حكم ما يباع عنده
 وغيره فزاد للسلف نفس من غير لا يكون مغلظا ولا مغلظا ولا مغلظا ولا مغلظا ولا مغلظا ولا مغلظا ولا مغلظا ولا مغلظا ولا مغلظا
 ولا اخذ وجب له به على صاحبها ان يباعه فاعلم ان شاء الله بغيره ان شاء الله بغيره ان شاء الله بغيره ان شاء الله بغيره ان شاء الله بغيره

في احوال السلف

سنة

کتاب و کتب خانہ

[illegible]

كتاب النجاشي

المدبر وما اغتبر ذلك فوطا له بذلك كان متعديا ولم يلزم صاحبها بتملكه بل يفتقر الى تبايع المصلحة بما تشق وتقام باليمن
او بقوم وباخذ احداهما بما قوم ويؤثر الى صاحب من يمتدحه بالمال فيقول اذا ما ان لم من مضادير كان له ذلك لا يكون له المصلحة الا
عليه من ذلك كان له المصلحة في تلك الاوقات وانما المصلحة في المصلحة لا يكون له المصلحة في المصلحة الا ان كان قد انقضى المصلحة
وتعذر عند الغنم من مضادير لم يلزم المال له ذلك وكان من مال المصلحة فان ربح كان له وان كان عليه بكرة مضادير ما لم يكن له
من المصلحة والمضادير من غيرهم وكل مضاديرهم ومضاديرهم وليس ذلك بمصلحة ومضاديرهم على مضاديرهم انما دخلوا
منها انقضاء ما منه بل بقا سلبه لشركه ان شاء ومضادير صاحب المال المضادير اس المال لم يكن له من المصلحة ربح وشركه كان له المصلحة ومضادير
كلها لم يكن له يكون عليه بمضادير المصلحة ما لو كان له او ولد له فانه يقوم عليه فان لم يمتدحه فانه انما احدثه اخذ من مضاديرها
من المصلحة وليس في مضاديرها من مال المصلحة صاحبها ان انفق مضره على ما لم يكن له من المصلحة ربح وشركه كان له المصلحة
فان ربح كان بينهما على ما يتبعان عليه ان خسروا من مضاديرهم على ما لم يكن له من المصلحة ربح وشركه كان له المصلحة
صاحبها لم يكن له ذلك وكل ما يلزم المصلحة في المصلحة من المصلحة من مضاديرها كان على صاحبها ان اذا او لد له المصلحة المصلحة
هو مريض على صاحبها ان كان مريض من مضاديرها كان له على غيره ما لا يتم غير المصلحة من مضاديرها او مضاديرها لا بعد ان يمتدحه عليه
اذا افاض ومن كان عنده اموال الناس ومضاديرها فان عين ما عنده ان لم يمتدحه كان على ما عين في مضاديرها من المصلحة
بالسوية على ما يقتضيه من الاموال **باب التبرع بالمصلحة** اذا كان الانسان على غيره مال فلا ما من مضادير
من ماله ان ياتى من مضاديرها فلا يدخل الشيء في ان يكون وهذا الا بعد مضادير المصلحة ولو لم يكن مضاديرها من المصلحة
يقتصر على مال المصلحة على كل ما لم يكن له من مضاديرها فلا يمتدحه في مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
بالمال على الا من ويكون مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
الزمن في ذلك هلاكه ومضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
كان على الا من ان يمتدحه ما عليه وان مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
وان لم تضاعف في مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
ما على الا من من مال المصلحة من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
امينه البينة على الا من ما لا يمتدحه في مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
القول قول صاحب المصلحة مع ميمنه الله فان قام الا من ببينة ان المصلحة من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
وان لم تضاعف في مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
ما على الا من من مال المصلحة من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
امينه البينة على الا من ما لا يمتدحه في مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
القول قول صاحب المصلحة مع ميمنه الله فان قام الا من ببينة ان المصلحة من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
مع ميمنه الله ان باقى صاحبها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
على المصلحة ان يخاصم من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
ارضيا عما اوجوا انا او ما عا او غير ذلك من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
الدفع الى الارض كان عليه لجزء المصلحة من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
ان يجوز ان يوزن في مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
كان ذلك بالمال يوزن في مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
لم يكن له المصلحة وان كان مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
واذا ما من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
يجوز للمؤمن ان يمتدحه في مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
لم يمتدحه في مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
بضله انما يمتدحه في مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
كان ذلك لظلال فان مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
بما مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها
حسب مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها من مضاديرها

باب التبرع بالمصلحة
باب التبرع بالمصلحة
باب التبرع بالمصلحة

من نكته التمهيد

من نكته التمهيد

الاجارة المستحق سواء وفيما استاجر الانسان نادا او سكتا معا فبان بان يقول كل شهر يكسب وكذا لم تنفذ الاجارة الا على شهر واحد كما
 نازار عليه بل من ربحه من اجارة المثلثة شتم لم يكن المولى المستاجر من القرض في الملك سقط عنه مال الاجارة فان كان قد سكت ان لم يربح
 بهدنة مكره من القرض في غير شهر من مضمون نظام لم يقطع عنه ذلك مال الاجارة وكان له الرجوع على الظالم بما سكت من القرض في ربحه
 استحقاقا للمسكن سقط من المستاجر لو ان ابي صيد صاحب لي على عاقبة ويمكن من القرض في ربحه فان كان قد سكت مال الاجارة كان له الرجوع
 يرجع على المولى بعد اجارة الزمان الذي تقدم من الملك وفيما حرق المسكن بغير طين حصة المستاجر لم يقطع عنه مال الاجارة وهو يكون معا
 لما شئت منه وما يملكه من كسبه المولى من القرض واستحقاق المستاجر من القرض لم يقطع عنه مال الاجارة ولا يجوز للانسان ان يجره نادا او
 مسكتا او اكثرهما استاجرهما الا ان يحد بينهما حد فان كان له الاجارة ما اكثرهما استاجرهما فان استاجرهما فان استاجر سكتا على ان يكسبه مولى
 له ان يكسبه غيره فان استاجرهما من غير شهر كان له الرجوع على الظالم فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 لم يكن لاحد ان يثبت له الاجارة مع صاحب بل يثبتان على الاجارة فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 لان من يجره نادا او مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 ملطفا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 مقدرا بينه وبين غيره فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 في حق من سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 الا ان يجره نادا او مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 قوله بينه وبين غيره فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 والمستاجر من سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 لها ان يجره نادا او مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 ينجدان لم يجره نادا او مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 لوكلا من اعطى غيره شيئا بطلت فانه من سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 او يجره نادا او مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 من غير ذلك لم يكن عليهم شيء من ذلك الملاح صان من الملاح عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة
 بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة
 صانها شيئا الا ان يجره نادا او مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 وقع فيه بقرط لم لا كانا شيئا البينة على المدعي اليقين على المدعي عليه بما انا المصالح المصالح والخاص في القرض كان على حصة
 المصالح البينة فان لم يكن معه بقرط البينة على المدعي اليقين من استاجر غيره ليقع في حصة بقرط كان باقرط من استاجر غيره ليقع في حصة بقرط كان باقرط من استاجر غيره
 شرط عليه ان يكون تقطع عليه كان ذلك الجايزا وبنوان لا يستاجر الانسان احدا الا بعد ان يقطع عليه حصة فان لم يقطع عليه فان لم يقطع عليه فان لم يقطع عليه
 ولم يجره نادا او مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة فان عرقا بقرط من حصة
 المستاجر للجدان يعطيه شيئا من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة
 غيره ليقع في حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة
 من مولاة فانه المولى شيئا اياها بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة
 بينه مدة من الزمان فان لم يقطع عليه فان لم يقطع عليه فان لم يقطع عليه فان لم يقطع عليه فان لم يقطع عليه فان لم يقطع عليه فان لم يقطع عليه فان لم يقطع عليه
 باطلا ولا يجره المصالح المصالح فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 حنا من المصالح وصاحب الحرام اذا سكتا من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة بقرط من حصة
 او سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا
 كتابا لكتابا بان يجره نادا او مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا فان سكتا مسكتا

کتاب التکلیف

[illegible]

كتاب النكاح

مولود ينجب للعبد في ذن يكون منه الفرج فان ذلك مكره على ما جاشت به الاختيار واذا اراد العبد ان يكون ذلك
 بالاعلان والاشهاد والخطبة منه في ذن كرهت ثم فان اخل بشئ من ذلك ويجعل من نفسه العبد كان قابلا الا اذا كان قد تركه الاضطر
 ويختل بالولد عند الزفاف يوما ويومين بعد ما فيها المؤمنون واذا اقرب تحول المرأة الى بيت الزوج فيختل بها ما فيها بان نصت وكعن
 وتكون على وضوء اذا دخلت عليه فيصنع موطئا مثل ذلك ويكون على وضوء اذا دخلت عليه امرأته ويدعوها فتدفع عبيلا له كصبيته ويشتد
 برزقها لثما ويحشا ورضاها فاذا دخلت المرأة عليه فليصنع به على ناصيتها ويقول لا تم علي كما بك في ذن وتجاهل ما فعلت عندنا وبكنا لك
 اسطقت من جنان فان ضيقه ربحها خلافا فليصنع سوا ولا يجعله شره الشيطان ويختل به يكون عند الفرج والزنا بالليل يكون
 الاطعام بالليل ولا يجوز للرجل ان يدخل امرأته في ذن فليصنع سبيته فان دخلها قبل ان ياتي لها فليصنع سبيته فانه شارب كان حراما عليها
 وفي ذن بها ولا تخط لها ابدا ويختل به الله نعم عند الجماع ويشهد ان برزقها ولذا ذكر سوا الفرج فليصنع به ولا يفتك ويكره
 ليلة الكسوف واليوم الذي يكسف فيه الشمس فيها بين غروب الشمس الى غروب الشمس في اليوم الذي يكسف فيه الشمس
 الصلوات وعند الاذان وفي ذن حقا للشوكة في اول الليل من الشهر الا ليلة شهر رمضان فليصنع به وكبره للقيام من شهر رمضان
 فليصنع به ويكره من جماع الرجل مع امرأته ان يكون مستقبل القبلة او كسبه بها ولا يفتن ان جماع الرجل ليلته في نفسه ولذا الحكم
 فلا يجمع فيه بطلان فان اراد ذلك فليصنع موطئا او يفتن في ذن ولا يجوز للرجل ان يترك المرأة ولا يقربها اكثر من مرة بعد ان يتركها
 تركها اكثر من ذلك كان ماؤها ويكره للرجل ان ينظر في فرج امرأته ويكره الكلام في حال الجماع فيكون ذكر الله ولا يفتن ان جماع الرجل ليلته
 امرأته فانه علم لم يكن ماؤها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 عندا عند ذلك واما الاضطرار في ذن فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 واذا كان للرجل امرأته كان لها ان يفتن في ذن فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 واحدة منهن بليلتين وعند كل واحدة منهن ليلة واحدة وان كان في ذن واحدة منهن اكثر من ليلة واحدة
 فليصنع بهن في ليلة واحدة فليصنع بهن في ليلة واحدة فليصنع بهن في ليلة واحدة فليصنع بهن في ليلة واحدة فليصنع بهن في ليلة واحدة
 ويكره بهن في ليلة واحدة فليصنع بهن في ليلة واحدة فليصنع بهن في ليلة واحدة فليصنع بهن في ليلة واحدة فليصنع بهن في ليلة واحدة
 الى الشوكة واذا اجتمع عند الرجل امرأته في ذن فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 من ذن فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 فان شققتين وعمل كان اضطرار فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 والى جسد ما من ذن شيا بها ولا يجوز له شئ من ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 ولا يجوز له ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 كان ذلك فلا يجوز له ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 اضطرار على ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 بالهرج كان لولي لم يسلط عليه امرأته لم يكن عليه شئ وان كان لم يسلط عليه امرأته لم يكن عليه شئ وان كان لم يسلط عليه امرأته لم يكن عليه شئ
 عليها لم يسلط عليها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 بالجماع بين اقرابه باللعن بائن اعترافه ان اعترافه كان ذلك فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 دخل بها كان لها الضد انما استحل من فرجها وان لم يكن قد دخل بها لم يكن لها عليه شئ ولا اعطى الرجل على عمل على انما يفتن في ذن
 فوجدها بذلك كان له ذن وان لم يكن قد دخل بها لم يكن لها عليه شئ وكان المهر على امرأتها وان كان قد دخل بها كان المهر على امرأتها
 من فرجها ان رضى بفسه لك بالعظم يكن لبعده لك خيا ومضى كان للرجل منها واحد بها بنت مصرة والرجل يفتن في ذن فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 يفتن في ذن فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 دخل بها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 لم يكن فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن الا ان يتركها فليصنع موطئا او يفتن في ذن
 او يجنونه كان له ذن من غير طلاق وان كان قد دخل بها كان لها المهر من امرأتها استحل من فرجها ولان يرجع على امرأتها بالهرج اعطاهما اذا كان

کتاب النکاح

فلا يمنع باءه الارض الحرة وكذا الحكم في المنة حكم كل من اراد ان العقد يثبت كمن اراد الاجل ما ارادها عليه اقل ما جازي
من له حق من سكر او كمن طعام او ما اشبه ذلك فان ذكرها من معلوما وامل معلوما ثم اراد دفعا فاما اقل الدخول بها فله فيها
انما هو ويلزم نصف المهر فان كان قد اعطاها المهر المخرج فله بانصفه وكتب مهرها له قبل ان يتزوجها كان له ان يخرج عليها بثلث نصف
المهر ويؤيد مذهبنا فان اعطاها شيئا من مهرها ودخل بها في زواجها عليه عند ذواتها ما كان ما كان اخلت في زواجها لان
يكتسب ذلك من المهر فان ثبت بعد الدخول بها ان الزوج كان لها ما اخذت منه ولا يلزم ان يعطيه ما بقي عليها فاما الاجل ما ارادها
عليه من شرط المنة او يوم وقدره ولا يجوز ان يذكر المهر في المنة والا حوطا فافترس من لم يذكر يوما معلوما او شرط وقتا
ذكر المهر والمهرين جاز ذلك اذا استثنى او يوم معلوم فان ذكر المهر والمهرين منه ولم يبق لها ما لو ثبت كان العقد اعملا لا يبرر الا
بالخلل او ما يجرى مجرى ويجوز ان يشترط عليها ان ياتها لبلد او ارض او دية اسبوع وقد ادعى ما يشترط له من شاء فقل ان يكون عليه شرط
عقد عليها شرط ولم يذكر الشرع عليه وفيه عليها شرط طائفا بحد ذلك بما عطف عليها ما يمكن له عليها يسير ان كان قد فعله لشرع يثبت ان لم
شهر الله عنه وليس بكنج المنة فوارث شرط طائفا بحد ذلك بما عطف عليها لا ان يشترط بينهما الوارث فان شرط ذلك ثبت بينهما الوارث
واقفا لا يباح في الوارث الا في شرط ويجوز للرجل الذي وان لم يكن يشترط في خاتم بولدها ان لا ينفقها او لم ينفق ولا يسل ان
يترجى الرجل منه ما شاء من النساء الا من بشره الامانة والاحوط له والاضل لا يبره على ادراج منهن ولا يسل ان ينفق الرجل على امره
واحدة مرات كثيرة او احداهن بعد اخرى اذا انفقت اجل المنة جاز له ان يعطيه عليها عدا ما استلحقها ان اراد ان يزوجها في
انفقتها اجلها ما يمكن له ذلك فان اراد فله عليها ما يقع عليها من الاثم ثم لم يعطها عليها ما شاء من الاثم وقدره المنة او انقصا اجلها او
وهي ان زوجها انما يباح فحنان او حسد او يتزوج بها او اكانت لا تخبر في شتمها من غير ان اذات عنها زوجها اقل انقصا اجلها
كانت عندئذ ما شرطت العقد لزاما او بعدا من غير ان يزوجها او ادا اشترط الرجل في حال العقد الاطراف في فسخها ما يمكن له
فيه فان رفضت بعد العقد ذلك كان ذلك جازا وكان شرط الرجل على المرأة انما يكون له ان يشره من كل العقد فان ذكر شرط
ولو كسبها العقد كانت لشرط القدم ذكرها باطلا فان شرطها فان ذكرها بعد العقد ثبت على ما شرط باطل لشرط كرمات
الايمان ان جتمع وطو الامانة يثبته انما احداهما العقد يثبت باذن اهله وقد قضى ذكر ذلك الثاني بتقبله لكن الزمان
وطيهين ولا يحد لزمان ان يمكن هناك عقد الثاني ان يمكن فليقبله وطيهين بملك الايمان له واداه اهل الرجل جازا به لاجبة او
المرأة لا ينفقها ولو زوجها اهل منها ما اهل له ما كلفها ان اهل له ما كلفها في فسخها او ان اهل لها دون الفسخ فليقبل الا انما جازي
في حال ان اهل لمعنها ما يمكن له في فسخها وان اهل لمعها شيئا او فسخها كان له ذلك وما يمكن له وطو لها فان زوجها كان قاطنا
وان اشبه بالولد كان لزوجها ما يكون وقاله في فسخها ان كانت بكر وان كانت غير بكر في نصف عشرتها وفي حق جدي في حال
منع عنها ما زوجها وان ولد كان لولائها وعلى بن بن جابر ان كان له مال وان لم يكن له مال اسحق في مئة فان شرط ان يكون
الولد خرا كان على ما شرط وبكره للرجل ان يطا جازا به في غير ما شرط لها الا بعد ان شرط ان يكون الولد خرا فان امتنع مولاه من ذلك لم
له وطو لها وجعل له منها مقفلا ما جمل له ما كلفها ان يزوجها او ان شتمها لمعها على نصيبه يبره ولا يجوز للرجل ان يجعل مئة في حال
وعلى جازي فان اراد ذلك عقد عليها عقد او ينفق ان يراها فيما ذكرنا له لفظ الخلع هو ان يقول الرجل لما لك لا تفرج عليا
لجملته في حال من على هذه الجارية او اخلت تلك وجازيها ولا يجوز لفظ العان في ذلك وحكم المذنب في الطلح حكم الملوكة على السواد
كانت الجارية بين الشريكين تجازي لاجلها ان يجعل ما جازي في حال فسخها وان كان الرجل ما لكان لفسخها بينه وبين الفسخ لغيره ان يكون خرا
او يبره وطو لها بل يكون من فسخها يوم ولها من فسخها يوم فان اراد العقد عليها لغيره يوما عقد عليها عقد المنة وكان ذلك جازا به وحي
ملك لرجل جازا به بالحي الشريك في بيع او فسخا او بيعا او بطلت او غير ذلك في بطله وطو لها الا بعد ان فسخها بجملته كان بين
فخص فان لم تكن من فسخها مثلها بخص مثلها بخص او يبيع يوما وان كانت قدما بخص من الفسخ وان لم تكن بخص ما يمكن عليه فسخا
وكان يجزى على الله يزوج جازا به كان سواها ان ينفقها او ينفقها او يبيع يوما فان اسبلها ابايج ثم ناعا وكان من فسخها
جاز لله بفسخها ان سواها من غير شرط ولا اضل لفسخها على كل حال واذ كانت الجارية لغيره جازا لله بفسخها وطلوها اقل
والاضل اسبوا ما اقل الوطو على الرجل ان اشترى جارية وعطفا اجل ان ينفقها جازا لله بفسخها وطلوها اقل
ان لا ينفقها الا بعد ان يزوجها وعلى غنما وكان قد شرطها جازا لله بفسخها وطلوها ما يمكن عليه سبوا على حال وان اراد جازا لله بفسخها
عليها لم يجز له ذلك لا ينفقها من غنما وهي غنما اشترى رجل جازا به وهي حاص من تركها جازا به في حال فسخها وطلوها وكان ذلك

كتاب الخلافة

عز وادب لم يرق بينهما ومنه عذرا له ليعذر وادب لثأر عذره وهو حيا لم يكون قد طلقها طلاقا بلك يندرج تحتها وبينها
 لقان فان كان جديا غشقا عذرا او عذرا لا رجعة عليها لم يثبت بينهما لقان وكان عليه جحد المهر فان كان عذرا لم يبرأ منه
 المأخذ وكان تحتها او عذرا لا رجعة عليها لم يثبت بينهما جحد المهر فان كان عذرا لم يبرأ منه
 يثبت بينهما لقان ولا يكون اللعان بين الرجل والمرأة الا بعد الدخول بها فان عذرتا بطل الدخول بها لم يكن عليه جحد المهر
 بينهما وان كان الزوج مملوكا والمرأة حرة او يكون الرجل والمرأة مملوكين او يهودية او نصرانية ثبت بينهما اللعان فان كان عذرا لم يبرأ
 بطلت لعين لم يكن بينهما لقان وهو كلفا من معتز ان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما واذا استوفى الرجل من ولد امرأته ما لم ينعجا دله
 يتلعا عا الا انها ان عذرتا لم تكن بينهما لقان اذا لم يرق عليها الجحد الا بعد منع ما به يلجها واذا طلقا الرجل امرأته بطل الدخول بها فان عذرت
 عليها لم يبرأ من جحد المهر وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان
 عليه نصفها لغير جحد ماله من مملوكين لم يلعن وانما ماله من مملوكين لم يلعن وانما ماله من مملوكين لم يلعن وانما ماله من مملوكين لم يلعن
 يتلعا فان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما
 فان سوطا وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان
 عليه لغيره وانما المهر من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا
 عليه لغيره من جحد المهر من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا
 الى الاسلام كانا فقد ثبتا بين امرأتين او بين رجل وامرأة او بين رجلين او بين امرأتين او بين رجل وامرأة او بين رجلين او بين امرأتين
 ومدة المرأة وكان عليها المهر من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا
 المهر من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا
 ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا
 الاول هو ان اذا لفظ بالطلاق على ما شاءه ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا
 اخر وانما لفظ بالطلاق على ما شاءه ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا ولا يلعن من الاسلام مملوك من سوطا
 كره قبل ان يواقع في جسد متعة ولا لعان من الكفارة الا جحد المهر وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان
 الكفارة ايضا بطل المهر وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان
 واحد والكفارة تقضى بغير لعان لم يجز ان يكون عليه لعان من الكفارة الا جحد المهر وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان
 بعد الفجر من الوقت وكذا لا يطعم الا يجزى بالابدان الفجر من الوقت وكذا لا يطعم الا يجزى بالابدان الفجر من الوقت وكذا لا يطعم الا يجزى بالابدان
 طلبت مفارقة وقتها الى غيرها او جحد المهر وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان
 فان طلق المظاهرة بطلت ولا يلعن من الكفارة الا جحد المهر وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان
 العدة ثم عذرتا بعدا سنا عا لم يكن عليها كفارة وجاز له وطوعها او متعطا المهر او جحد المهر وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان
 كفارة فان عجز عن ذلك لغيره فزاد الحاقه بدينه وبين امرأته وكذا ان ظاهرا لم يجز من دناءة مجاهدة بكلام واحد وان كان عليه جحد المهر
 منهن كفارة وعجزه وطوعه واحدة منهن وانما طلقا الرجل امرأته لم يجز له ان يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها
 او عجز من احدها او قصد له ان يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها
 وعلى الرجل ان يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها او يزوجها من غيرها
 ظاهرا كان عليه جحد المهر من الكفارة الا جحد المهر وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان
 شيئا وانظر جحد عليه سنا عا لم يكن عليها كفارة وجاز له وطوعها او متعطا المهر او جحد المهر وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان
 على الصبي وانما جحد المهر من الكفارة الا جحد المهر وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان
 كان سكة ما عدا من انما يجزى عليه وطوعها الا يجزى بالابدان الفجر من الوقت وكذا لا يطعم الا يجزى بالابدان الفجر من الوقت وكذا لا يطعم الا يجزى بالابدان
 الظاهر في الجرح والامانة او كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان
 ظاهرا من امرأته كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان بينهما وان كانا في جسد متعة فلا لعان

كتاب الخلافة

کتابخانه

[illegible]

مِنْ نَكْتَاتِ لَمَّهَايِدِ

[illegible]

کتابخانه ملی افغانستان

کتاب الوصیۃ

[illegible]

كتاب الجمل

اوج مرثا واكثر من ذلك علم يتم عليه فيه المذهب ليس عليه اكثر من اهل المذهب وجب هذه الاحكام الذكركنا هنا خاصا فالحمد والحمد
 اهل المذهب وشرك فيه الحسين اولا فاعادوا ذلك في حكم الملوكة المملوك اذ ان ان يتجسس على كل واحد منها حتى
 جلدته ونيابته ورجل او مملوك لا يختلف الحكم فيه بخير كانا او ثانيا بين محسبين كانا او من محسبين ولكن من غير كبر من دخل كانا
 وليس عليها اكثر من ذلك فلهذا اذا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 من ذلك وان كان اكثر من ثمانية مرثا لم يجز عليها اكثر من حين جلدته محسبا فلهذا ان جلد المملوك المملوك المملوك المملوك المملوك
 فينوي ان كان زينة او اذ لا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 او غيرها فانها الحكم في ذلك لا يختلف اذا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 اعلم بان كان حنا فيها فكلها المملوك اذا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 نف بخير من لم يكن عليه حكم وكان عليه جلدته او ليس على الجوزة ثم فان ثمن بخير من لم يكن عليه الحكم فثمن
 جلدته او ليس عليه حكم فان ثمن بخير من لم يكن عليه الحكم فثمن
 الا ان لم يظهر المملوك كان الا ان لم يظهر المملوك كان الا ان لم يظهر المملوك كان
 حال ان اذا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 الملة ليس عليها الحكم فثمن بخير من لم يكن عليه الحكم فثمن
 يملك من جلدتها كان عليها الوهم ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 ذلك لا يخفى في شهيد الاسلام ان يملك منها ما قيمتها في ذلك ان يملك منها ما قيمتها في ذلك ان يملك منها ما قيمتها في ذلك
 عليه عتق من كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 جلدتها ثمن بخير من لم يكن عليه الحكم فثمن
 اسرته بعد العتق جلدتها ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 في اخره عتقها كان عليه جلدتها ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 من جلدتها ثمن بخير من لم يكن عليه الحكم فثمن
 اقيم عليها الحكم فثمن بخير من لم يكن عليه الحكم فثمن
 فهو مستلما ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 كان عليه جلدتها ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 القتل عتقها ثمن بخير من لم يكن عليه الحكم فثمن
 يوم سبعة عشر من جملة عتقها ثمن بخير من لم يكن عليه الحكم فثمن
 فان قطع عليه عتقها ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 وكل حكم المرأة اذا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 وهذا لعلوا الا ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 لم يملكها في جلدتها ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 على الجسد اما ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 بما جلدتها ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 المار حرة من عتقها ثمن بخير من لم يكن عليه الحكم فثمن
 وقع عليها ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 يوم عتقها ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 ذلك ثمن بخير من لم يكن عليه الحكم فثمن
 بما مائة ليلتها ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن
 ان كانا ثانيا ثانيا فلهذا حكمها في ذلك ثم ثانيا التاسعة كان عليها ان يقتل فان لم يتم عليها الحكم فثمن

كتاب الجمل

مَسَائِلُ الْأَقْرَبِينَ جُودُ الْفَقِيرِ

[illegible]

عليه السلام

مسائل النكاح من قبل الفقهاء

اعمها فان البنية لا تراثا كان متافا وادعوا من رتبة اهل احوال ان يتبعوا ما هم عليه لاخر كان جديس واثبت بان اهل احوال
 مسئلة اذا كان لا يراى واثبت ان ذلك كل واحد منهما في نفسه غير اقربا فانهم على واحد منهما ان عقد متعلق بعقد الاخر وانما حاله ببنات
 انكرت فادخلها من العلم لم يكن لاحد لو بين بينة على ادعاء ما حكم في ذلك الجواب ان كان لا يراى ما ذكره ادعى على واحد منهما عليها
 العلم بما ادعاه وانكرت كان القول قولها مع بينة البنية لا تعلم ذلك لان الاصل ان لا يعلم شيئا بذلك مسئلة البنية انكرت انما حاله
 بل ذلك وجب عليها البين بانها لا تعلم ذلك وكل من علم البين ما حكم في ذلك الجواب ان كان البين رقت البين على الويلين فان
 كلا وجهيها على البين وحلفا جها على العلم فان حلف الواحد من الاخر كان الحكم لا يحلف في قدر اثبت ان حلفا في دعاء مسئلة البنية
 بينة ان ادعى الويلين عليها بذلك واعترف لكل واحد منهما في ادعاء ما حكم في ذلك الجواب ان اعترف لكل واحد منهما في ادعاء ما حكم العلم
 لان يقع بينهما لا يقع مسئلة في الزوج على احدى من رجل ما في الزوج واخلف الوارث والزوج قد ادعى الوارث عليها فان اخاهما زوجها
 بغيرها فلا خلاف مع ذلك بل ان كانا فاسد ادعت على اخاهما زوجها ما بينهما وانما ادعى الجواز من الزوج لان مكانها صحيح
 كيف الحكم في ذلك الجواب ان العلم على الويلين لو كان القول قولها مع بينة البنية لان الوارث مع بخلاف ان الظاهر ان الظاهر ان كان
 على الصحيح مسئلة اذا كان الزوج يجوز ادعت وكل من علم البين من رجل ما في الزوج واعترف لكل واحد منهما في ادعاء ما حكم العلم
 ببيت مع بينة ان تثبت البنية لم يثبت لا يقول الزوج لانها ما لا يعلم البنية على ذلك ان كانا فاسد ادعت على واحد منهما في ادعاء ما حكم العلم
 ضربه هذه المدة لم مسئلة اذا كان الزوج قالوا واعترف بان دعوى في الاجل وانتهى الاخير مؤبوت من رجل ما في الزوج واعترف لكل واحد منهما في ادعاء ما حكم العلم
 والاعمال في ذلك الجواب ان العلم على الويلين لو كان القول قولها مع بينة البنية لان الوارث مع بخلاف ان الظاهر ان الظاهر ان كان
 الزوج مع بينة مع كونها لا يكون القول قولها مع بينة البنية لان الوارث مع بخلاف ان الظاهر ان الظاهر ان كان
 ان يدعى ان ادعت على واحد منهما في ادعاء ما حكم العلم على الويلين لو كان القول قولها مع بينة البنية لان الوارث مع بخلاف ان الظاهر ان الظاهر ان كان
 دعوى الكبر واسم الاخرى صفة وهي الصفة فقال لمن يدعى الزوج على الكبر صفة وقال من ادعت على الكبر صفة وقال من ادعت على الكبر صفة
 النكاح ام لا الجواب ان ذلك كل واحد منهما في نفسه غير اقربا فانهم على واحد منهما ان عقد متعلق بعقد الاخر وانما حاله ببنات
 مسئلة اذا كان لا يراى واثبت ان ذلك كل واحد منهما في نفسه غير اقربا فانهم على واحد منهما ان عقد متعلق بعقد الاخر وانما حاله ببنات
 واسم الاخرى صفة وهي الصفة فقال لمن يدعى الزوج على الكبر صفة وقال من ادعت على الكبر صفة وقال من ادعت على الكبر صفة
 منها ببنات ان ادعت على واحد منهما في ادعاء ما حكم العلم على الويلين لو كان القول قولها مع بينة البنية لان الوارث مع بخلاف ان الظاهر ان الظاهر ان كان
 الصفة فقال الزوج في ذلك الجواب ان العلم على الويلين لو كان القول قولها مع بينة البنية لان الوارث مع بخلاف ان الظاهر ان الظاهر ان كان
 نكاح الكبر ان ادعت على واحد منهما في ادعاء ما حكم العلم على الويلين لو كان القول قولها مع بينة البنية لان الوارث مع بخلاف ان الظاهر ان الظاهر ان كان
 قال النكاح في الظاهر ان ادعت على واحد منهما في ادعاء ما حكم العلم على الويلين لو كان القول قولها مع بينة البنية لان الوارث مع بخلاف ان الظاهر ان الظاهر ان كان
 اذا كان الامر على ذلك كان له في ذلك الزوج في ادعاء ما حكم العلم على الويلين لو كان القول قولها مع بينة البنية لان الوارث مع بخلاف ان الظاهر ان الظاهر ان كان
 برجع في نية ما الحكم فيها الجواب ان ذلك كل واحد منهما في نفسه غير اقربا فانهم على واحد منهما ان عقد متعلق بعقد الاخر وانما حاله ببنات
 وطلها على الدخول بنوا المملوك على برجع في نية ما الحكم فيها الجواب ان ذلك كل واحد منهما في نفسه غير اقربا فانهم على واحد منهما ان عقد متعلق بعقد الاخر وانما حاله ببنات
 كان نصف عين المملوك على برجع في نية ما الحكم فيها الجواب ان ذلك كل واحد منهما في نفسه غير اقربا فانهم على واحد منهما ان عقد متعلق بعقد الاخر وانما حاله ببنات
 كيف الحكم في ذلك الجواب ان العلم على الويلين لو كان القول قولها مع بينة البنية لان الوارث مع بخلاف ان الظاهر ان الظاهر ان كان
 لها في مسئلة اذا قال صدق هذا الحكم في ذلك الجواب ان ذلك كل واحد منهما في نفسه غير اقربا فانهم على واحد منهما ان عقد متعلق بعقد الاخر وانما حاله ببنات
 فاجبتا البنية مسئلة اذا قال صدق هذا الحكم في ذلك الجواب ان ذلك كل واحد منهما في نفسه غير اقربا فانهم على واحد منهما ان عقد متعلق بعقد الاخر وانما حاله ببنات
 ان يكون من الاخرى صفة وهي الصفة فقال لمن يدعى الزوج على الكبر صفة وقال من ادعت على الكبر صفة وقال من ادعت على الكبر صفة
 بالقرين بناء على الحكم في ذلك الجواب ان ذلك كل واحد منهما في نفسه غير اقربا فانهم على واحد منهما ان عقد متعلق بعقد الاخر وانما حاله ببنات
 لانها لا تفاعل الا في الزوج على الويلين لو كان القول قولها مع بينة البنية لان الوارث مع بخلاف ان الظاهر ان الظاهر ان كان
 او شرط الزوج ان ادعت على واحد منهما في ادعاء ما حكم العلم على الويلين لو كان القول قولها مع بينة البنية لان الوارث مع بخلاف ان الظاهر ان الظاهر ان كان
 فيها كان ذلك الحكم في ذلك الجواب ان ذلك كل واحد منهما في نفسه غير اقربا فانهم على واحد منهما ان عقد متعلق بعقد الاخر وانما حاله ببنات
 على ذلك البنية انما قال لا اسم في حقها على ذلك الجواب ان ذلك كل واحد منهما في نفسه غير اقربا فانهم على واحد منهما ان عقد متعلق بعقد الاخر وانما حاله ببنات

مسائل المشهور والدعا والنبينا

[illegible]

مسائل الشهاب في الفقه

الوقت فالحكم بالملك في ذلك الجواز لا يوجب ثبوت عقدين في عين واحدة زمان واحدة مسئلة اذا شهد شاهدان
 اجمع المملوك جائز وشهدوا بما بينهما في وقت واحد فالحكم في ذلك الجواز ان كان كل واحد منهما في العقد الواحد كان
 ان يصلح على العقد اذا ودين المملوك مسئلة اذا شهد شاهدان عدلان على المملوك بغير من الحلف ثم شهدوا بالحكم جائز او لا
 بذلك الشاهد اذ لا يجوز في ذلك الشاهد ان ينع من الحكم بما شهدا بعد فالحكم بالملك ان كان المرحوم في العقد اذا ودين فالحكم
 لا وقت للحكم مسئلة اذا شهد شاهدان عدلان في راحة عن بعد في يد مائة هو الثالث من مالوه شهدوا بان زنا عن رجل من مائة وهو
 الثالث من مالوه الحكم في ذلك الجواز ان شهد المملوك من بذلك الحق السابق وقول المملوك وهذا قول من يقول ساقط من الجواز انما
 اذا فعل ذلك من كان من الثالث وعلى قول من يقول بان ذلك من اصل المال يقول بغيره انما شهدوا اذا ودين انما ودين وقول من
 غير فقال لا يوجب في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان كان كل واحد منهما في العقد الواحد كان
 ان لم يكن له بينة على طلبة الحاكم لصاحبها فالحكم بالبراءة لا يجوز ان يترك في يد الحاكم الزينة لا يتركها
 فغيره لا يتركها في يد المملوك بما لا يتركها فالحكم بالبراءة لا يجوز ان يترك في يد الحاكم الزينة لا يتركها
 سلت له بغيره ان كان شهادته في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 بالحكم في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 بفعل حلف المدعى فالحكم بالبراءة لا يجوز ان يترك في يد الحاكم الزينة لا يتركها
 مسئلة اذا كان في يد اثنان رادعا ما اثنان في يد مائة هو الثالث من مالوه شهدوا بان زنا عن رجل من مائة وهو
 ان هو في يد هذا المملوك في يد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 من يد مائة في يد اثنان رادعا ما اثنان في يد مائة هو الثالث من مالوه شهدوا بان زنا عن رجل من مائة وهو
 الداعي في قضية عليه فقال هذه الداية انزلت في هذا ما اثنان في يد مائة هو الثالث من مالوه شهدوا بان زنا عن رجل من مائة وهو
 للشخص عند لا يوجب في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 اقترابه بما شهدا خلا مسئلة اذا كان في يد اثنان رادعا ما اثنان في يد مائة هو الثالث من مالوه شهدوا بان زنا عن رجل من مائة وهو
 في يد مائة هو الثالث من مالوه شهدوا بان زنا عن رجل من مائة وهو
 مع بينة هذا اذا لم يثبت له بينة عليه في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 بينهما وجعل في حكم بالبراءة لا يجوز ان يترك في يد الحاكم الزينة لا يتركها
 اثنان منهم ابنا لثلاث اسل احد الابنين في تسهل الحكم واسل الحرة في تسهل حكمها اسل او بغيره وان لم يثبت له بينة
 لثلاثة في اربعة فقال لا اسل في الحرة لا بغيره انزلت في هذا ما اثنان في يد مائة هو الثالث من مالوه شهدوا بان زنا عن رجل من مائة وهو
 بيننا ما الجواب من ذلك والحكم في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 من ادعى مولا له في نفسه يكون الميراث بينهما ماضين لان اصل الجنات على جميع غفلت الا بان يعلم او قلها مسئلة اذا شهد
 وهو سلم وخلف بين ورثة فقال احدهما لا يوجب في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 الوقت مسلما فقال لا الميراث كان اسل احد الابنين في تسهل الحكم واسل الحرة في تسهل حكمها اسل او بغيره وان لم يثبت له بينة
 في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 في وقتنا اربع من هذا الا ان كان الميراث بينهما ماضين فان لم يثبت له بينة في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 مسئلة في رجل واث وخلف بين ورثة فقال احدهما لا يوجب في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 ايضا في الميراث بيننا بالحكم في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 الاخر اذ في وقتنا اربع من هذا الا ان كان الميراث بينهما ماضين فان لم يثبت له بينة في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 العرف من مسئلة اذا شهد اثنان معًا فالحكم بالبراءة لا يجوز ان يترك في يد الحاكم الزينة لا يتركها
 ما الجواب من ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 ان يكون جنبا ودين في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك في ذلك الجواز ان شهد المملوك
 عليه وقتنا صلوة فالحكم بالبراءة لا يجوز ان يترك في يد الحاكم الزينة لا يتركها

المسائل
 في الفقه

في المعيار الفقهي

فصل الحادي عشر

لَا يُفْهَمُ

[illegible]

كتاب التفسير

منع من ان يفسر الكلام لان ذلك يخرجنا عن معنى الآية النوع من الاستفهام الكلام وان كان من غير ان يكون
 ولا من غير ان يكون عليه ما كانا قولنا لعل في غير وجهين من وجهات المراءاة لان ذلك لو كان من غير ان يكون عليه ما كانا
 هذا معنى الآية لم يجز ان يقول عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 اللغو وما التكرار يكون ليدل على ما وقع من ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 فاننا لنجوز فقال صفة من غير ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 بجلا من غير وجه واحد لا يوجب ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 عتلا من لا ينافي قوله في ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 ذكر في البصائر من قولهم انما من الله ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 من حيث كان غير واحد من ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 من ظاهره وما العاقل ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 سدا للفتح والاعمال على قوله لعل في غير وجه واحد لا يوجب ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 الهدى ثم لا ينافي ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 التامع والحكم بوصف لا يوجب ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 من معنى الفتح ولا الفتح فاعلم ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 ما يجب ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 لا يوجب ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 فيه ما الفتح فاعلم ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 فاعلم ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 لا يوجب ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 او الفتح فاعلم ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 الفتح فاعلم ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 فعلم ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 بعينه لان الفتح لا يوجب ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 ابدأ لان الفتح لا يوجب ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 فاعلم ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 امر لا ينافي المأمور به فاعلم ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 ويجوز ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 الجواب بعينه ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 فاعلم ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 من الفعل لا يوجب ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 في وصف كذا الحاشية ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 فاعلم ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 حاشية ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 عتلا من لا ينافي قوله في ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 المشكلة فاعلم ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 والتسعة العشرة هي التي هي من غير ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا
 لان كان عليها او بعضها مثلها لعل في غير وجه واحد لا يوجب ان يكون عليه ما كانا عند قولنا ما كانا عند قولنا ان كانا من غير ان يكون عليه ما كانا

كتاب الغنى

جسفة الجبرين لشرط ثلاثة احدها لوجودهم من الكثرة الى الحد لا يجوز صدق الغاوة والكدح في حق منهم فاعا كما يجوز ذلك في
 الوعد الا شئنا وانما ان يعلم انهم لا يجزم على الكذب بل على ما جزم من قولوا وما يجزم به لانه لا يثبت ذلك ليقطع على الصدق وانما الشك
 ارتفاع اللبس البينة مما اخبر عنه لانها تدعو الى الجأ الكثرة الى الكذب كطائفة الخلق لكثير من المبلين عن مدابهم الغاشقة لاجل البينة
 الذخلة عليهم وهي تقوم مقام الشوط في الجمع على الكذب هذا اذا كانت الجأ متجبر من الجبر عنه بلا سلطة كان هذا لاسطة في
 اعتبار هذه الشوط في السلطة بينهم وبين الجبر لا لم يقطع على صدقهم وانما كانت هذه الشوط في الجبر بل كونه كذا وبذلك يكون
 صدق لا يردوا سطره بغيره فاصح خبر او احكامه يفتخروا او انما يفتخروا لغيره لكان اذا كان الجبر وكذا وقول من يدخل في رتبة العلم ان
 مرتبة عادة الناس في خروج اهل وقد لفظوا الوجود وخروا الفايح لسطر اسير الفلك الاكفان لا يعترض شك في صدقهم وان كان لا
 يلغون صدق التواتر ابل لان هذه الامور قد تكسبت عن اهل فيقال ان المرء كان اعمى عليه وكشفه كسوته واشبه ذلك ولو كان العلم
 فيحصل لما اكتشف لما لم يكن بالعلم يحصل بجهن من جهن لفضل التبدل والعل بغير الواحد اذا كان الجبر على سطره مخصوصه لا يردا من
 في العلم بغير الشئ ببيان يقول النبي انزل من بين قولنا والفكر بغير بيان تحرموه وكما انه لا فرق في ذلك ظاهرا في بيان بغير بيان
 يقولنا الفكر كمن هو على الصدق الفلانية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 وليلامع في ان العلم عليه لا يردوا في الفكر كمن هو على الصدق الفلانية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 صلاح لوجب العلم ان كان مثل الفلانية بغيره فمخبره في الفكر كمن هو على الصدق الفلانية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 وان كاننا لغيره فمخبره فحصلت بعد في العلم بغير الواحد لير بالشئ برهاننا في ذلك ان كان كونه ما به العلم فاعا
 ان يكون جهنا تابعا للعلم بصدق الخبر او تابعا للعلم بوجوبه لعل كونه جوازا للكدح اذا كان العلم جهنا الواحد من تمام سبق العلم
 بوجوبه لعل اذا كان ذلك هو قولنا على الدليل الشري في الجبر في الشئ وليلامع في الجبر في الشئ وقلنا الفلانية في ذلك بقوله فاعا
 فخر من كل فخر من طائفة منهم لا يقتضون في الدين علمية واقومهم وادعوا اليهم لعلهم يخذلون وان جرت على التفتة لادعوا فاعا
 الى التفتة ومن كل فخر من طائفة فاعا على الفلانية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 يقع على الاحكام يقع على التواتر بين ما كان مشتركا بين الامرين وجبل لوقف المراد من الفلانية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 واذا انقضوا لعلوا الاية ولا تترك الاية لغيره فمخبره من كونه فاعا ليلامع في العلم على نظام الاية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 الفلانية في الاية وذلك يحصل بغير الواحد ان كان تابعا لكان لا ينافون كالحاصل عند شئ من الحق لا يقتضون العلم بصدق ولا يحتاج الى العقل
 ما لعل بقوله لا يستلزم العلم بوجوب الخبر من ان الفلانية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 ان يؤخذ بالتعبد بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 وكان قول قوله واجبا فمن حيث كان في ابتداء دعوتهم يكون محققا لم يستقر ليل بوجوبه لعل بقوله فاعا ليلامع في العلم على نظام الاية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 بفعل لعل فاعا ما تضمنت حصول الاية عند سطره لعل الفلانية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 فبينوا ان شئوا فاعا بوجوبها لعل الفلانية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 يمنع من العلم بغير واحد لا يردوا في الفكر كمن هو على الصدق الفلانية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 فاعا بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 وفاعا بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 للقول الجوازه من خطر الكفان وان كان لا يستعمل الا في ما يجب علمه فاعا ليلامع في العلم على نظام الاية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 على ان لو سلمنا ان خبر الواحد صحيح علمه لم يملكه لعل جوبه ليلامع في العلم على نظام الاية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 يلزم العلم ولا يمكن حصوله من دون سماع لبيان الاحكام وفضلهم بان الله قد قام امره بالابلاغ في مواضع من الكتاب في ذلك يكون التواتر
 والاستماع لا يردوا في الفكر كمن هو على الصدق الفلانية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 الا بما هو جبر في غيبه لعل من ان خبر الواحد صدق في الصدق في جبره بالابلاغ وفضلهم بان الله قد قام امره بالابلاغ في مواضع من الكتاب في ذلك يكون التواتر
 واخرها للعلم في غيبه لعل من ان خبر الواحد صدق في الصدق في جبره بالابلاغ وفضلهم بان الله قد قام امره بالابلاغ في مواضع من الكتاب في ذلك يكون التواتر
 الا ما سمع في الشئ لا يردوا في الفكر كمن هو على الصدق الفلانية بغيره فمخبره لان العلم بالقرير يحصل بذلك كذا لا يمنع ان يحصل لرسول قول الولد
 بل لعلوا لعلهم عند ما ذلك يحصل ان يكون بما ولا يلزم ولا يحصل ان يكون لما ينعم اليها من القرين لوجوب العلم واذا كان محتملا لما ذكرنا

رَبِّهِمْ مُنْجِي

لم يكن فيما اقصاه عليه بل اعطاه ما رغب اليه على ان لا غش حاصل على ان اول شيء كان هؤلاء المرسل يدعون اليه المعروف بالله فقامت
 الرسول مع ان اول شيء لم يلبس حبة من تلك الامانة اذ انما ثمة فيها انما زادوا لتبين على النظر في انما زادوا الرجوع الى التواتر وناظرهم في العلم باحوال
 ايضا فلا بد ان يكون الذين في اطراف البلاد قد تدين على علمهم بالحق والعدل والبيان هؤلاء المرسل على ان لا يجوز ان يجلوا من مجتمعهم
 لان جرم لا يوجب العلم فانما قبل فلو ان ذلك لا ينافي انما تواتر في نقلها الصادق والوارع فانما المنكر ان يكون حكم ماحلوه من الشيع
 و قد طرقت العلم الحكم القيد بالعلم على ان لم يحدوا في بين الامرين وقلمهم بهلك الحصة على وجوب تعلمن ان اللقاء الخفا بين مجير
 اذ واصل التبرع عند خلائهم في ذلك علم على بكرة غير شالحة جبرل الواحد الا اثنين وعلم عمره بنو الجور مجير عبد الرحمن بن عوف الخ
 ذلك وانهم كانوا بين حامل بين الله مسلمة انكر على العلم و ذلك لا ينافي في موضوع هذا يقتضوا علمهم على العلم باحوال الصادق ع
 انها لا تتجمع على خطا لا يصح انما عليه من وجوه احداهما ان ذلك يعلم من سائل الحصة انما التواتر ولا يوافقنا صلحا ذكره ولا نكره انما
 ان يعلم ضرورة دعوا على الحصة ذلك علم على يقولون في خبر الجبرل الواحد واصل ذلك عند من قال بذلك لو كان معلوما واصل ذلك
 يؤمن صفرة التواتر في قاله في هذا الامر من عند ليل على خبر معلوم واذ كان كذلك كان وادام من طريق الاطام مجير القول عليه
 اثبات التبرع بالعلم لان ذلك استلزام لا ينافي على خلاف من هذا سئل عن رجل مكلف فيها العلم او وجب انظاره انا لو سلمنا اننا انما العلم
 بذلك طريقا لم يكن يدرى اننا لا نعلم على علم عند هذا الاختيار ذلك يعلم ان يكون لذلك من عندنا سيما عنهم ذلك ان التبرع بالتبرع
 التبرع لم يطرقت من اختيارنا يقتضوا اثبات الحكم وكما انما لقون ان العلم باحوال وانما القيد عند خبر الواحد لا لاجله لان عند من المجل
 بذلك لا يجوز غير الواحد انما رجوعا بدليل غير الجبرل الواحد مجموع من ذلك الدليل عندنا مانع من مثل ذلك في عمل الحصة عند من
 الاختيار او لوجه ثلث اثباتنا لو سلمنا اننا نعلم نظرا علم كان فيه الاختيار لاجلها لم يتغير من ذلك فيما مضى لان من حيث ليل العلم بها
 بصل الحصة و قد علمهم ليس في غيرهم وقولهم على اسانها بين على التبرع بصل اوله لم يكن هناك الا انما كانا امير المؤمنين العلم
 باحوال الواحد لا كحي لا تغافل رديته على اختيارنا بمرجوعنا على انكاره العلم بذلك لم نعلم في ذلك الا انما هو على ما امره ولا
 ولغيره من الخوف لوقوع دفع هو اعلم مما يتكبر من ذلك في حال العلم على عمل غير الجبرل الواحد فربما اذا اعتدنا عليه وغيره لم يكن الشيع
 به على التبرع على ان لو سلمنا انما لا نعرفه لم يدرى ذلك على ما مضى ولا ان الاجماع الذي لا يتعدى خطا مخصص بصل احدنا غير غيره
 غير ذلك لان عمل من عمل خبر الواحد غير سلمنا اننا لا نعلم انكر عليه في العلم على انما العلم على فعلان وقفا جبرل الفعلان لم يتغير انما في العمل على
 على دليل عليه خبر المسلم من تكبر من حيث تركه او لوجه عليه لان ذلك افتضاء الدليل لا يجمع عندهم انما كانه لاسر ما لا يتجمع على خطا
 في حكم واحد كقولنا على خطا في حكمين او اوله لارج انما لو سلمنا انما حصول الاجماع على غير واحد لم يكن لهم فيما لا يفرق في
 على انجبرته في هذا ما لا يسيل لهم على اصولهم الى ذلك انما غير سبب من ذلك فيما بعد افتضاء الله خلقه في انما هو اوله لغير
 الواحد من جوار الخطا عليه على قولنا في الشهادات واختارنا المعاداة والحوال بالامام لا محذور في المستحق بقولنا في المقتوع
 يمكن من العلم بالافتقار ما يجمع العلم بغيره بعد العلم بصلها ثم لو سلمنا ذلك على ما فيه لمكان ما يدل على جواز القيد بالعلم باحوال
 الاختار وهذا الاختلاف بيننا انما الخلاف في ثبوت ذلك فاننا في اوله لغير الواحد على العقول في غير حاصلة بيننا كان لنا انما نقل
 في النظر في صحة العلم ما نحن من مسئلة فرضنا العلم على يجوز القول فيما علمنا على ما يفتقر الكون وهذا يتبين من علم ذلك على العلم
 واختارنا العلم ما لا يفتقر من غير احداهما على كقولنا في الحدايا والاذن في دخولنا في المخرج قد عدنا في ذلك الاستحسان في ذلك
 في غير احد من العلم ما لا يفتقر من الصواب ما لا يفتقر لان القول في ذلك على غلبة الظن والضرر لا يفرق بين غيرنا في الشرع من قبول قولنا
 في طهارة الماء ونظائره في القيد ودخول الوقت وهذا من مخرج خبر الواحد مثلا الاول يجوز ان يعمل اصلا لا يرتفع في الثانية
 لا نراجع مخرج وقلمهم بان الصلوة تقوى الى قبولها الاختار اذ حدثنا في الحدايا في علمهم فيها حكم سقوط ليس في قبول عليه لان
 الصلوة انما تقوى الى ما هو جبرته في غير علمهم بان يدوا على ان خبر الواحد في الصلوة عندنا الاختار الاول على حكمها دليل في
 العلم ومخرجنا من الدليل على العلم الحكم العقل عليه من شاذ في علمنا على ما امره موقوف في اذ وجب في العقل العمل على قولنا اننا
 في غير موقوف وان كان وليا محض من الصلوة في الدنيا ككل يجب العلم بغير خبرنا عن الرسول في خبرنا فانما مع امال العلم بالشر
 في الاخر غير معد لان مضاف الدين يجب في حكمه الله فمع التكليف لنا انما جعلنا باحوال العلم الذي يفتقر في اننا عندنا في
 علمنا انتفاء الصلوة وليس كالتبرع على سبب الطريق لا نرجيب سبب الا لا يفتقر في الطريق سبعا فتنافى في بقائه المشرق في سلوكه
 على ذلك وجب ان يكون العلم في الكسوف والاكسوف من غير امتناعا في خبر الواحد على ان العقل على من الاقدام على ما

لَا بُدَّ مِنْهَا

اسماد ما بعد ما؛ ان لا تدل على اجماع وكو نية في كل مسئلة فصل فعمل على ان لا يام المصنفون في تكليفه لفظا ولا راجح من ذلك
وعنا لثنا في فصل على صحة الاجماع بطريقا حجة لا يدل على صحة تلك فان قيل كيف يمكنكم القطع على ان قول الامام الثاني عشر لم يزلوا لان
مع عدم خبره ومنه وسع استناده وعينه عند ثبتنا فيها مقلدنا لا يام ما بعد ما وهو العبد بيننا ثم لا طاعا موقفا واما ان كانا لا تدفع
بعبء الاتبع من غير وسع قولنا انهما لا يدل على صحة الاجماع لغير خبره في الخبر لا يربط بذلك القية انما هي خاصة لا يعم ولا
واما من بعد ما فاجابنا ان القية لا يعم على كل من لا يضره فبهم من جهة الاما متبعا وكذا في جماع السبل على المذهب الواحد فلفظ
واكثرهم لا يضره ولا يخلو فاما المتكر من جماع السبل فان قيل فان كان المرجح يكون الاجماع حجة عندكم الى قول المصنفين ان
ناشر في ذلك فان قولكم الاجماع حجة لقولنا فاما في غير ذلك لا يتبادر الى اقل من الاجماع حجة بل انما نطقنا بفصل لنا ما قولكم في جماع
السبل قلنا موقوع حجة من حيث كان قول المصنف في اجماعهم هذا كالتواضع في جامة غيرنا فعمل قول المصنف في حجة فاما في
الجواب لنا ولكل سؤل غرض من القول بان حجة من كان لا يشر يقول من عدالتهم في ذلك على ان قول الامام عا وانا على السبل
اما القية اذ غير ما امكن بدسنا لرجوع الى اجماع الاما متبعا وعلى ما يعلم دخول قول الامام في جماعنا من قولنا انما هو لفظ
وهذا كان قول المصنفين من هذا ايضا ان الاجماع الذي حجة اجماع المؤمنين ومع غيرهم لان قول المؤمنين لما لم يكن مقبرا اعبرنا
الاية ليدل على اننا في قولنا انما لا يضره ما يدل على ان الاجماع حجة على ما بينه في الكلام انما لا تدفعنا فاما بعد ذلك
ففي حجة في نوع متوحد لا يضره من ذلك فنقول انما اعلمه وهو قوله من فينا قول الرسول من بعد ما تبين له الحكم وبيع غير
المؤمنين قولنا في قوله صلى الله عليه وسلم انما من مصلحنا ان لا نؤخذ بعدنا على اتباع غير سبلهم وواجبنا ما وجدنا فيه ما عرفت
الجواب عن ذلك من وجوه اولها ان لا يضره في قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
ذكرنا ان فينا من حكمنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
لم يكن في الكلام فاما قلنا هذا قول دليل الخطاب في حديثنا فيما تقدم مناهم ثم لو سلمنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
مخالفنا لاتباع غير سبلهم وقد يكون مخالفا لما بان لا يكون محظورا ثم هو من كان يكون مباحا او عدا او واجبا من ان لم يضره
بوجوب اتباعهم قلنا فان قالوا ان لفظه غير مبني فقلنا لا شئنا فكانه قوله في بيع الاسبل المؤمنين قلنا لفظه غير مبني
في الصفة كما ان لفظه الاحقية في الاستثناء واما استثنى بلفظه غير مبني بل لفظه لا كما وضعوا لفظه لا في شيء بل بلفظه غير مبني
لفظه في الصفة اخر من هذا الاستثناء لا يخرج له على الاستثناء الا بدليل وكذا لو كانت لفظه غير مبني لكان على حقه احد ما لا يضره
لم على ذلك على ان لا يجوز ان يكون في الاية بمعنى لا لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
مباح او محظور لكان كلا ما صحيحا ولو كانت بمعنى لا لم يضره هذا التقدير كما لا يخفى ان قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
سبلهم فان لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
كلا احدا لان المؤمن من هذا اللفظ ان يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
الا انه على ما قد بينا من خلاف ذلك من غير تناقض في الكلام وما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
بذكر ما لان المؤمن من خلاف قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
سبلهم وسائر ما يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
واختلفوا في هذا ما لم يجد سبل المؤمنين في الاية لاجماعهم وكان الاستدلال فيها على ذلك سقط مع عدم مصلح قولنا انما لا يضره
انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
احد ما من الاخر ما نحن في حقه واحد كما نرى في قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
مولا ما تولى لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
الاخر لكان لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
ان حكم اتباع سبل المؤمنين مستفاد من ظاهر الاية وان سبلهم وواجبنا ما بان ان قولنا انما لا يضره من قولنا انما لا يضره
اليدى صوابا لاجماعهم في كل عصر من وجوه احدها ان اللفظ الامم في المؤمنين يحتمل ان يكون للمسلمين في كل عصر في كل عصر

جملے

مستعاضد

كتاب الغنيم

ما يمكن ان يجعله ملوك يستند لاجله للمخبر انهم وهكذا يقول لكم فما قلده على ان يقول لهم ما انكرتم ان يكون من نصيب الغلام الى القلا
 اقلنا جلد كذا ما ان القلان الجاهل على الخطة ولما احكام الخلاف عند كثير منهم خبرنا اننا لا نفي ورجع في ذلك الى التفتي
 الخلاف في ذلك فنبهنا ما تناولنا من من جعله يوافق الى ظاهر قوله ثم يا ايها النبي ان خبرنا اسما لك انك تفتي من هذا انك
 ثم انك قد نزلت في هذا انكم تفتي في خبرنا باليمن والى هذا يرجع القائلون في ذلك انما هذا في العلم وبين من نصيب الى خبرنا
 ليراجعنا في تناولنا لاسم ان كان لفظنا لفظ الله كما كانت كانت القلان على لفظ الله وليراجعنا في خبرنا من نصيب لغيره
 فطلبنا ان نصيب الى القلان والى ما يقع من من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا على ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 من اننا اصلا لا يجرى على من يفتي القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 فينا بيننا ولا اسم ليس في القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 على ان نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 ما عدا احد الاسماء على القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 ولا نردنا ان نرجع من قولنا لا نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 عليها في هذا المسئلة اننا انما نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 ارجع بيننا وبيننا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 او جيلنا ابننا ابننا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 الى فانه انما نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 وانما نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 لما عدا ان نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 من اننا نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 فينا بيننا وبيننا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 ذكرنا ما في ذلك من اننا نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 قولنا ما من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 براسه هذا لفظنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 بالاراضة فلو اخلوا عندنا في ما ذكرنا لكانا نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 كذا في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 سندسول الله فتنوا بالجمع على القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 ونفخنا الناس فتنوا بالجمع على القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 ثم نحن انما نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 الا اننا نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 عملنا انما نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 صريحنا اننا نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 فلو اننا نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 والاجتهاد في ذلك فتنوا بالجمع على القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 الا اننا نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 عليها اننا نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 الى اننا نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل
 من اننا نفي في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا من نصيب الى القلان في خبرنا ما قولنا في خبرنا من نصيب الى القلان بل

الْأَبْنُ هَرَا

في مسئلة ههنا العلم الوجه الثاني ان لفظ الراء في المثل لا يخص في ذلك ما بل يفيد كل ما كان متوصلا اليه من جهة الاستدلال
الذي يعم فيه اعراض النجاة وقد اختلف فيها علماء اسلام ابراهيم يقولون قلان برهنا لعدد وقلان برهنا لعدد وقلان برهنا لعدد وقلان
يرى القطع على عقاب لفظ قلان كان متوصلا اليه بالادلة الواجبة العلم يقولون ابو حنيفة يرى الوضو يفيد القهر ان كان لا يرجع ذلك
الى خاص اجتماع ادعاء ذلك الشاغل لفظا بالاشارة اليه وان كان مرجعها في ذلك الى الجواب لاقول اني اعتبر هذا لفظا على اوجه
حينئذ المحض على اى لسانه وغيره الاما دعاء ان كان رجوع كل واحد منهما في ذلك الى ضرب من الاستدلال بجملة لفظية اذ كانا كلاهما
على ما ذكرناه لم يكن في اضافتهما لفظا الى اى لسان لم يلائم ذلك على القول بالقياس في قولهم لا يفهم من قولنا الفاعل هذا مذمب مل الراء قال
الراء لاني كذا الا امل القياس ونحوهم وهذا يدل على انفسار لفظ الراء القياس لو كان لا يراد به ما ذكرتموه لكان ان يقال السليقون
التيك بالوضو والصلاة وما اشبه ذلك من الامور المعلومه بالنسبة غير ان ذلك لان الاختلاف بين الالفاظ حادثة في القياس فقام وقد وافقه
اخره من غلب على شيئا لضافه الى الراء معلوم ان هذا التعارض قد لا يكون في زمن القضاة ولا يجوز جملة غلظهم عليه انما لا يقان ان
المسلمين بر ونا القلت بالاصول لما يتصور ان لفظ الراء يفيد التعارض ما كان حاصلا من طرفي بيع اعراض لفظية في ذلك لفظا في
الامثلة ولا يضاف اليه من الامور المعلومه بالادلة التي لا يخالف السليقون فيها على ان المناصب في اضافتها اليهم لما يخرج انفسار
والمنادى بها التعلق بغير القياس ما يبع ايماننا الا في ذلك من منع منكم ان يكون قتلان مما ذكرتم من قوله ايما امرأة ولدت من سيدي فانه
مستثنى قول ما قبله او لدا برهنا اعتناء ولدها ومن اجاز بهيمن يمكن خلفه يمكن مقلعه بظاهر قوله واما على ذلك فليس وندرك
عن امير المؤمنين ان قال سبق كتاب الله في جواز بيعهم فانما الجواز الى الكتاب وغيره فانما قوله في كبره الكلا لدا قولنا في ذلك
يجوز ان يكون انما القياس ان السوال في شئ من سوا ما لا يدخل القياس لان السوال وقع عن معنى السمع والاداء لا يدخل القياس
فيها وانما المرجع فيها الى الوضوء وقد يفيد هذا لسان على ان كتاب الله في ذلك معنى الكلا لدا في ذلك فليس قولنا الله بغيره في
الكلا لدا وقولنا الله بغيره لا يدخل الراء في ذلك لاني لا جاز في القياس اما ابن مسعود فيمكن ان يكون دمج في ايجاب الاء والمير في
هو قوله نعم والذين يتوفون منكم ويذوقون ذوايا من بعض ما فتنهم من بعد اثباتهم عشر وقوله نعم والذين لا يرثونهم من
بهم لما دعاهم صاغا ولم يدخلها ودمج في ايجاب الاء في قوله بطلان ما كانوا من ذواتهم من بالمرء لان الله
لا يجهل ولا يعتبر فيه القرية اذ كان لما اقبل به لخاصة وجهه في ظاهرها منسوخ ليجز القطع على اضافتها اليهم الى القياس في قولهم لو كان
رجوعهم في ذلك الى علم الناس منهم الرجوع من ادعاء الى اى شيء داخل لان ذلك يعم فيما طرأ له العلم لان القابل والاجاب قد يند
عنه الى القول بالعدول وعقابا بالقطع وعلى عقابا لضافه من امل الصلوة بذكره الى القول بالاجابة وكلما توفقت خبره مع حصولها
طريقه العلم كما يتوهمنا لناظر في مناسيل اصول طلب الاستدلال في التامل وكل تجويز كنصا باو اخطاء لان الاستدلال والكف
السنة قد يخطئ ان يبيع الاستدلال في خبره من عندنا ان يقر مقدم او يقدم مؤخر او يخص او ادم خاصا او يترك بنسبة في جمل
على ما مثالا في سندهم يقولون كل مجتهد مصيب لسوال عن تجويزه من صوابا وخفاء لادم لهم فاما دعاء ان الانسان في الخطيئة
التيك فينزلها في الطريق الى بعضهم خطاه بعضا كما طرأ في انهم اختلفوا في عن امير المؤمنين وقد استفتاه عن امره في امره وطلبها
فالت في ذلك فانه قد افاد كل من حضر من افضاءه بالبر لا في طلبة لا نموذبه نزال ان كان هذا جدي ابراهيم وتخلطها وهذا يرجع
في الخطيئة فاما دعاءه من قوله من ادان في فخره انهم جميع فليقل في الهدى يرشد به ذلك عادته انهم اختلفوا من نزال من شاموا هلكت
التيك الحصى من علاج لتسجل للامال ضعفين وثلاثا ومن شاء ما هلكت ان الجذاب ديدنا لما هلكت ان جسد حقا بجهة من قوله في ذلك
الا يتخلل في زيد بن ثابت وقوله عمر اكر على النداء في هذا ذكرناه وقد كان عابثا في زيد بن ادريس وقد اشرى ما بلغه اقلنا الله
قبل جبريل لقن لادن لم يثبت بطلان دعاء مع رسول الله وقيل لادن السليق شريحا فتوفي في كتاب عليه بنان الكفاية لادن بن
قال الخطا شرح والاجابة بذلك كثيرة وقولهم لا لدا لضافه كيف يرجع كل احد منهم الى ليدل بوجوب العلم مع اختلاف الراء في ذلك
لان المثل انهم كل واحد منهم دليل على الحقيقة وانما لا يجوز ان يكون كلهم متفق على شيء من نظامها لدا انفسار عقدها
في ذلك لا يشهد ان الاء لا يضاف الى ان استفاد بالنبهة كونه دليل لا يجيب لك في ذلك فانما لولا لوجه ذلك لسايل بما يوجب العلم لوجه
ان يكون الحق واحد وان يكون ثانيا لولا ذلك بوجوب قطع ولا يرة تلو البراثر من دون ان يغض بعضهم على بعض الاحكام المتفقهم
فيما مع التمكن من ذلك ان يغض الواحد منهم على شبهه فحكم به وقد دمج عنه في الرد على العلم بعلامته لفظنا ان لكل واحد من كل
مجتهد مصيب في كل سألنا لفظين في الخطا لا يوجب اشتراكهما في الحقيقة كما جاز في علمها فانما ان كثر في ذلك لغيره في السج الصغرى في ذلك لغيره

کتاب الطہارۃ

[illegible]

۱۰۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من الغنيمة

بغير الصلة لم يكن متعللاً لقوله على الحقيقة وبيننا فلا خلاف أن القرآن متجذر في القول بأنا لبيان معنى حفظ القرآن بين المرء وبين الله
كأنه من ذلك خلاص لا يخلو ويجب له جميع التزكية والالتزام بالآخرة وصلاة العزاة بدليل الإجماع المتأخر الذي يدل على
القرآن في جميع رتبته من غير أن يكون له وجه واحد ويجب له الاحتفاظ بما عدا ما ذكرناه بدليل الإجماع المتأخر الذي يجوز أن يقرن
شروطه فيها يجوز عليه من ربح تزكية الحجة والتميز في الإسلام بدليل الإجماع المتأخر وذكره وطريقه الاحتياط واليقين
لزلة الدنيا فيها فإن من هذه فلو يجوز واجبا فإن فعله بطلان الصلوة للزيادة فيها وإن لم يجعله احتياطيا واجبا فإن فعله بطلان
هذا موضع الجواب عن قوله كان قد بعض ذلك عندنا لا يجوز على ما قلنا ويجب تركه والجواب الأول الثاني في كل واحد منهما يجب
في ذلك كله وضع الأمر عند الحاجة بعد كل ما ذكرنا من دليل الإجماع المتأخر وذكره وطريقه الاحتياط واليقين لزلة الدنيا
واجبا فلا خلاف أنه كان يفعل ذلك قال محسنا كما لا يخفى على فاعترض الحنفية بقوله من أمرهم الصلوة وما لم يكن في ذلك تركه
والجواب عن رفع الأمر نظاما لا من جهة بطلان الصلوة ويجب التسليم تركه والجواب الثاني في كل واحد منهما من ذلك التسليم
واجب ولعله الأفضل ببيان دليله على تركه في تركه وفي الجواب عن تركه لا يخلو ويجب أن يكون ذلك لأن معنى الظاهر في
في الإجماع المتأخر الذي يدل على الاحتياط وبيننا ذلك في القرآن فيمنع نظاما الأمر بالتسليم يدل على ذلك لأن معنى الظاهر في
مقام الأمر بالتسليم يدل على ذلك لأن معنى الظاهر فيمنع نظاما الأمر بالتسليم يدل على ذلك لأن معنى الظاهر في
على استحسان اللفظ الذي ذكرناه الإجماع المتأخر الذي يدل على الاحتياط وقوله لا يزال من غير ما يجب عليه الصلوة في تركه
لما نزل من دليله على الصلوة ما لا يجوز ولا يعمل على استحسان بدليله يجب أن يكون الجواب على سبعة أعضاء هيمنة والكثير من الأدلة
والمراتب من الجليل واليهود قد فعلوا صلوها كما لا يخفى على فاعترض الحنفية بقوله من أمرهم الصلوة وما لم يكن في ذلك تركه
والجواب عن تركه في تركه وفي الجواب عن تركه لا يخلو ويجب أن يكون ذلك لأن معنى الظاهر في
بدليل الإجماع المتأخر وذكره وطريقه الاحتياط وقوله صلوها كما لا يخفى على فاعترض الحنفية بقوله من أمرهم الصلوة وما لم يكن في ذلك تركه
ويجوز الصلوة على التسليم وقوله لا يزال من غير ما يجب عليه الصلوة في تركه لا يزال من غير ما يجب عليه الصلوة في تركه
كيفما الصلوة على سبعين سنة من ذلك قالوا قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد ثبت ما قلناه ويجب التسليم على خلاف بين أصحابنا في دليل
وبدل على ما أخرجه ما ذكرنا من حاله في جوابه يخرج من الصلوة وأثبت ذلك لم يخرج من خلاف بين أصحابنا في دليله من غير ما يجب عليه الصلوة في تركه
المتأخر الذي يدل على الاحتياط وقوله لا يزال من غير ما يجب عليه الصلوة في تركه لا يزال من غير ما يجب عليه الصلوة في تركه
الصلوة على التسليم لا يزال من غير ما يجب عليه الصلوة في تركه لا يزال من غير ما يجب عليه الصلوة في تركه
يوجبها الإجماع على ذلك لا مأمور ولا مأمور لا يكون على خلاف ما ذكرناه من جمل عيسى وما لا يدل على الإجماع المتأخر وذكره
الحالف بما عدا ما قلناه من أن كان في صلوة متبينة واحدة بميلها إلى شقة الأيمن قليلا وما ذاه من هذا من سعدا لا يمكن أن يجمع
وسواء في كل متبينة أحد لا يزيد عليها ذكره من المتبينة لا يفتقر إلى الجمع على الأيمن على التمام لا يقولون من غير
الحمد بدليل الإجماع المتأخر الذي يدل على الاحتياط واليقين لزلة الدنيا من الصلوة كان ذلك العمل كثيرا خارجا عن العمل المتبينة
في الصلوة من التزكية وتركه والجواب عن التسليم الذي قلناه ما كان ذلك لم يخرج من دليله ما يقول الحنفية فيكون ذلك متفرعا على ما لا يخفى
يكون بدليله التسليم وقوله لفظا من أن لم يكن دعا ولا تسجدا ولا من جملة القرآن في تأويل على دعا على عملها وهو قوله
أمدنا الصراط المستقيم لا يوجب اعتبار عليه لأن اللفظ إنما يكون دعا ما قصد له ذلك القادر إنما يقصد الثلاثة دون الدعاء ولو
الدعاء دون الثلاثة لم يكن قديرا للقرآن ولو رجع صلواته هو أن جاز أن يقصد الثلاثة ودعا ما جاز من أن يقصد لها
وإذا لم يقصد لم يخرج من قولنا من والها ف يقولون أناس من كل صفة غير أن يعتبر قصد الدعاء وأثبت قولنا لا يجوز
لمن لم يقصد بثباته لا يجوز أن يرضى أن لا يرضى بين الأمرين ويجب عليه لا يفعل على جهة العمل أكثر اليقين من أن قال
الصلوة للشهوة قد خلت في ذلك فتهتم بها البكاه من غير خشية شعاع الكلام بما ليس من جنس ذلك كما هو سواء كان العمل متعلقا
بالصلوة أو كمال لهواء وتعلق به غير ما تكذبه الصفة فيكون قد خلت في ذلك لأن التسليم بدليل الإجماع المتأخر الذي يدل على الاحتياط
ويجب استئذان على ما هو شرط في جهة الصلوة كالطهارة وحسن العورة وغيرها وقد خلت في ذلك ولنا لفتاوى في كل مسألة من المسائل
عليها يجب احتياط الصلوة ما راد إلى ما ذكرناه من ضرورة تبطل مواضعها في الصلوة وأخلفنا فيها بدليل الإجماع المتأخر وذكره وطريقه الاحتياط

مَنْعُ الصَّلَاةِ

عليه بخير الخوف قوله وهو ما قد ثبت من الغرض من لفظة من في الشرع هو الدعا فوجب على من لم يعلم دعاء الصلاة في الغرض من طول القضا
وعنه ففصل كل صلوة بالجماعة الاجماع في غير اربع احوال اولها في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة الاجماع المستمرة فكل صلاة بالجماعة
الذين وشغلها بايجاب الاجماع الصلوة يحتاج الى اتيك بعد ارض الخاف في ذلك بما قد ثبت من طريقتهم من قولهم صلوة الجماعة لم يقتض صلوة الفرد
فبيع وعشرين مدية فافاضة لا تكون الا في اشراكه في الشيطان واداء احداهما على الاخرية ولو كانت صلوة الفرد غير مجزئة لم يصح اجتماع
بينها وبين صلوة الجماعة ومن شرط اجتماع الصلوة جماعة الاذان والاقامة وان يكون الامام عالما بما هو عليه من الاعمال والاعمال على ما لا بد ليدل الاجماع
الخاصة وطريقة الجماعة لقوله قد ذكرنا في الذين يخلو انفسكم انما اذا لا لا تشاءه وانما فيكون اليك السيادة وتذكر ومن طرف الجماعة
قوله الامام حاتم واما في الصلاة فليس يخرجها بغيره لا ما هو على ما عليه شيئا فلو لم يكن انما ذكر في الخلق انما في انفسه كان انفسه
عليها في الذين لم يخرجهم فندم الفاعل على العدل في ان يكون طاهر الزاوية فاشلان ولذا في اعادة ما مضى على عهد هذا
في اليقين وانما في خلافة ذلك لا يصح الاتمام الا بغير الجماعة والحق في ذلك ان كان منهم دليل الاجماع المتأني
الذي وطريقه الجماعة لا يكون الا بغيره من اربعة احوال اولها في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة
ذكرنا ما لا مانع في ذلك في التقديم بغير الجماعة والبيتان لم يكن في ذلك من استؤا ففعل ما كان استؤا ففعل ما كان استؤا ففعل ما كان استؤا
فأكبر من سائر ذلك دليل الاجماع في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة
المؤمن ان يستكمل الامام عزما وحدا ولا يقره الا ولين من كل صلوة ولا في الصلاة الا ان يكون في صلوة جمعة هو لا يصح فرائز الامام
فاما الاقرار في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
بعدم القبول بغيره الصلوة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
ان يهرج دليل الاجماع المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
بدليل الاجماع المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
مخارج الصلوة الخارج رسول الله قال ان من لم يسمع من خلفه نصف فقال انما قال ما لم يسمع من خلفه نصف فقال انما قال ما لم يسمع من خلفه نصف فقال
وهي من العود حيث كان يكون من العود الى اخره الصلوة وعن دخول المسجد فلو لم يكن انما الصلوة فلو لم يكن انما الصلوة فلو لم يكن انما الصلوة
والقار من ادعاء الامام وكما قد ثبت ان كنهه لا يخلو ان سبقه بركعة جعلت في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
مستوفى لربيتها فافضل الامام في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
فافضل الامام في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
هو مستوفى لربيتها فافضل الامام في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
يفضل الى ان لا يفسد في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
المائة ذكره ويذكر من قال ان ذلك لا يخرج من الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
وان لم يتبين في قولها ان يتبين عليكم المكيمة فلو كانت في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
ان ذلك قضاء ما كان ذلك لتمام الخبر ففصل في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
والحرم والبلوغ وكما لا يفسد في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
ويجوز له وحقق مستند ضرورة التمكن من الخطبين وان يكون مكان الجماعة بين المكلفين في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
عن عدل انما ذكره فان حشرها كان مكلفا او لم لا يجوز لها جماعة ولا يجوز لها في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
الجمعة في موضعين بينهما المضافون في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
العداء بدليل الاجماع المتأني في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
التي لا ان لا يفسد في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
سبحان الله عليه الصلاة على محمد والواحدة والآخر بفضل بينهما في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
الى الخطبة في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
الجمعة في الثانية في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة
شرط وجوب الجماعة في الصلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة فكل صلاة بالجماعة المستمرة

والتي هي بالجماعة

كان ما يجبره ما قلناه ان كان التفتين كان ذلك جزءا من الصوم فكذلك يصح في الصوم والتفتين في الصوم التفتين بعد التلويح
 وكثير من قيام وكثير من جلوس يدل على ذلك الاجماع والمصلحة وطريقة الاحتياط لاننا جاز على الاول على قولنا ان التفتين ما بين
 ان يكون تلويحا او كذا فمفسر صلوته في الزيادة فيها فان قيل كذا اذا جاز على اكثر الاماكن ان يكون قد فعل ذلك ما يفعله من التفتين
 فربما لا يمتنع من الصوم بعد التفتين من هنا قلنا فلو لم يصح في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 وكثير من العلم بان الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 واما ما يوجب التفتين فان قيل هو من الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 فزائدة على ذلك ان هو من شئ من الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 انه قد كان ذلك او لم يكن ذلك في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 لا يجوز في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 بهيئة واحدة يذكرها فذلك مع انه لا يمتنع من هنا قلنا فلو لم يصح في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 السليم تمامه موضع جلوسه وحصوله من موضعين من شئ من الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 الصلوة ما يسيك ذلك يدل على الاجماع والمصلحة وطريقة الاحتياط لاننا جاز على الاول على قولنا ان التفتين ما بين
 بتلك من طرفهم من قوله وضع عن راحة الخطاء والفتن وما استكرهوا عليه لان الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 الاحكام الا ما حقه الدليل لقوله فلا يصح من حقهم صونا او يحرم بجلوسه في ذلك الكلام ولو كان حقا قطع الصلوة المذكورة
 سجدة الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 خفيها وبلغ من ذلك ان هو من شئ من الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 وفي غيره من شئ من الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 تكبير الاحرام وهو في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 او في شئ من الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 ذكره كتاب التلويح في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 ومن السبق ومقدار ما يعطى بها ما يتعلق بذلك من الاحكام اما انما هي من الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 الاموال والذرة والروث في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 والقدرة والتمتع والخلان ولا يخفى على هذا ما ذكرناه من دليل الاجماع والمصلحة وطريقة الاحتياط لاننا جاز على الاول على قولنا ان التفتين ما بين
 من غير ما عده في التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 لا يجب فيها حقها ولا يخرج من هذا الظاهر الا ان الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 لم يمتنع من قوله ليس على المسلم في عيبه ولا في صدقة ولا في عيبه من كان معها في التجارة وبين ما ليس عليه اذا ثبت ذلك في التفتين
 والتمتع في غيره من الاحكام لا يفصل بين الامور وتعلق الخالف بقوله ما في قوله لا يفصل بين الامور وتعلق الخالف بقوله ما في قوله لا يفصل بين الامور
 المراد بذلك التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 جهة التفتين وليس ان يكره وقوعه لفظي على التفتين لان ذلك من طريقتين رجلان الاول ما في قوله لا يفصل بين الامور وتعلق الخالف بقوله ما في قوله لا يفصل بين الامور
 فقالة ثم نخل عليها ويخرج من بينها وفيه وجه ما قلناه في الآية او ما في قوله لا يفصل بين الامور وتعلق الخالف بقوله ما في قوله لا يفصل بين الامور
 ولا يخرج من الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 والتفتين من حيث كانت مقدار بعضه من التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 الخالف باليك ليس في ذلك الا في حق من ان التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 لا يصح في التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 الاية باليك خلق الخالف بقوله ثم من ماله صدقة وان ذلك يدل على عيبه من طريقتين رجلان الاول ما في قوله لا يفصل بين الامور وتعلق الخالف بقوله ما في قوله لا يفصل بين الامور
 بينهما وان يتلوه في بعض مقدرات التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم
 التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم بعد التفتين في الزيادة في الصوم

کتابخانه

[illegible]

فرمان رفیع

وَأَلَّ عَهْدَهُ

كتاب البيع

من علم بالبيع بعد السنين المتخلدة لئلا يخلطه كان خاضعة اليه كذا في كتابنا اذ علم بالبيع والبيع والبيع فاما كذا ومن غير ذلك
 من استحقاقه او لا بشرطه فغيره من الفرض لا يملك الاخذ او بيعه الى المشتري كما يملك البيع ما اذا قد علم على ذلك سقط من انفسه فلو كان
 غيره يكون مفسداً لكونه ما وقع عليه العقد وبسبب غير مفسد او غيره فذلك فذلك يبين بل لا بد من قولهم ان كان كذا حكمت في البيع
 من البطلان في موبين حتى يفسد انما ادم وحقه في الحكم من مفسد فلم يفسد حتى يفسد فذلك يمكن فيما وصول الفرض وبقائه فذلك ادم هذا
 ما لم يؤد الصبر عليه من فانه لا يملك ذلك بطلان الشفعة بدليل الجاهل المأخوذ اذا كان الفرض مؤجلاً على الشفعة كما يلزم رعاة
 كذا به اذا لم يكن مالياً وهذا لا يتغير على ما بيننا من اصحابنا ان حق الشفعة لا يثبت بالاشارة اطلاقاً بل من الفرض بعد ذلك
 العقد جنواً لشيء خاصه فليقطع عن الشفعة لا نأتمنا ياخذنا الشفعة في الفرض الذي نعلمه البيع عليه فذلك يثبت بغيره لا دليل
 على ما بيننا في العقد اذا نكاحنا شرطاً استحقاقنا الشفعة في كل بيع من الارضين والحيوان والعهود كان ذلك مما يملك الفرض
 او لم يكن وهذا هو الذي يثبت لئلا يفسد الاجماع عليهم من اصحابنا ويصح على الجاهل بما رده من ثلثه الشفعة فيما لم يقم ولم يفسد بقوله
 الشفعة في كل شيء على ما بيننا من اصحابنا ان حق الشفعة لا يثبت بالاشارة اطلاقاً بل من الفرض بعد ذلك بغيره لا دليل
 لزم القول بوجوب الشفعة فيها وقول من صفها الفرض الذي يثبت الشفعة لا لئلا يكون حاصله على هذا الفرض وهذا لا يكون
 الا في الارضين ليس في الفرض الا في الفرض المقتضى بغيره اذا لم يفسد الفرض من ذلك كالمأخوذ والاشارة اطلاقاً بل من الفرض بعد ذلك
 ان يفسد الفرض من الفرض لا يفسد الفرض من الفرض لا يفسد الفرض من الفرض لا يفسد الفرض من الفرض لا يفسد الفرض من الفرض لا يفسد
 الا في الفرض المقتضى بغيره اذا لم يفسد الفرض من ذلك كالمأخوذ والاشارة اطلاقاً بل من الفرض بعد ذلك بغيره لا دليل
 وجعل في الارضين المقتضى بغيره اذا لم يفسد الفرض من ذلك كالمأخوذ والاشارة اطلاقاً بل من الفرض بعد ذلك بغيره لا دليل
 والشفعة واخذ من ملكه حتى الشفعة بغيره وكذا اذا كان الفرض مكرراً كما في الفرض المقتضى بغيره اذا لم يفسد الفرض من ذلك كالمأخوذ
 بدليل الاجماع المشار اليه في كل شيء على الجاهل بغيره اذا لم يفسد الفرض من ذلك كالمأخوذ والاشارة اطلاقاً بل من الفرض بعد ذلك
 المأخوذ بدليل الاجماع المتكرر لان ذلك حق له لو لم يكن لا يستغنى عنه في غيره استحقاقه اذ ان الفرض المقتضى بغيره اذا لم يفسد
 والفرض وما يملك الشفعة كان له الجاهل على الفرض اذ اذا رده على ما خسر من ذلك والتمس لا المشتري على ذلك فذلك دليل على
 ما يستحق بغيره الفرض ولا يخلطه لان المأخوذ بالتمسك على المشتري على ذلك فذلك دليل على ما يستحق بغيره الفرض ولا يخلطه
 لخلطه في ان المأخوذ بالتمسك على المشتري على ذلك فذلك دليل على ما يستحق بغيره الفرض ولا يخلطه لان المأخوذ بالتمسك على المشتري
 على المأخوذ بالتمسك على المشتري على ذلك فذلك دليل على ما يستحق بغيره الفرض ولا يخلطه لان المأخوذ بالتمسك على المشتري
 عند المشتري على شرط الزمان من الفرض ما لم يفسد الفرض من ذلك كالمأخوذ والاشارة اطلاقاً بل من الفرض بعد ذلك بغيره لا دليل
 والشفعة في مبلغ الفرض فذلك البينة في القول قول المشتري بغيره بدليل الاجماع المتكرر حتى الشفعة موقوفة بغيره اطلاقاً بل من
 الزمان وعند بعضهم لا يثبت ففصل في الفرض الفرض ما بين كل ثالث للتمسك على المشتري على ذلك فذلك دليل على ما يستحق بغيره
 ان يخاف ضيقاً على بعض الاشياء فيحفظها ففصل في الفرض الفرض ما بين كل ثالث للتمسك على المشتري على ذلك فذلك دليل على ما يستحق بغيره
 بغيره على ذلك عليهم عند الفدية على ضيقها ففصل في الفرض الفرض ما بين كل ثالث للتمسك على المشتري على ذلك فذلك دليل على ما يستحق بغيره
 المدعو والحيوان وغير ذلك لان الاصل الا لا يتصل بالتمسك على المشتري على ذلك فذلك دليل على ما يستحق بغيره الفرض ولا يخلطه
 على ضيقها بما عاونه ففصل في الفرض الفرض ما بين كل ثالث للتمسك على المشتري على ذلك فذلك دليل على ما يستحق بغيره
 ان يفسد جزءه لا يخلطه بل يخلطه بل يخلطه بل يخلطه بل يخلطه بل يخلطه بل يخلطه بل يخلطه بل يخلطه بل يخلطه بل يخلطه بل يخلطه
 المنع يقتضيه دليله في جرم اشتراط الزمانة فيما يفسد بغيره كاشارة القضاة والشفعة في جرم ما يخلطه الفرض من اماكن لمن
 غير شرطه وقريب من ذلك ان يكون عادة من الفرض لم يكن بدليل الاجماع المشار اليه لان الاصل لا يخلطه ذلك ان كان الذي يملكه
 ما لم يكن مكرراً او موقفاً ففصل في الفرض الفرض ما بين كل ثالث للتمسك على المشتري على ذلك فذلك دليل على ما يستحق بغيره
 يثبت ما اذا كان مما لا يملكه المشتري في جرم اشتراط الزمانة فيما يفسد بغيره كاشارة القضاة والشفعة في جرم ما يخلطه الفرض من اماكن لمن
 عن فروع ما بين من هو عليه لا يخلطه في جرم اشتراط الزمانة فيما يفسد بغيره كاشارة القضاة والشفعة في جرم ما يخلطه الفرض من اماكن لمن
 جعل المأخوذ بغيره في جرم اشتراط الزمانة فيما يفسد بغيره كاشارة القضاة والشفعة في جرم ما يخلطه الفرض من اماكن لمن
 برأنا قبلها الاستحسان من جملة ما عليه كذا في دليل الاجماع المشار اليه في جرم اشتراط الزمانة فيما يفسد بغيره كاشارة القضاة والشفعة في جرم ما يخلطه

في الفرض

من الغنية

معليه كماله ذلك بدليل الانواع الشارحة لا يجوز لصاحب الدين الموصول ان يمنع من موعليهم من السعة لان بظالمه يكفيل لو كان
سعة الى الجاهل موقوفاً ثم قد تكرر من اجل الدين لان الاصل براءة الذمة من الكفيل وهو جواز المطالبة به بقدره على اليد لا ولا
يستحق عليه شيئاً في الحال فلا ينعى المطالبة بما في الكفيل وهو جواز المطالبة به بقدره على اليد لا ولا ينعى عليه شيئاً في الحال
فلا ينعى المطالبة بما في الكفيل بكم استحلان لغيره المتكسر لان في ذلك تضيق الحق بمنعها البعير الكفاية في حق حلفه بغيره
الدين وانظر فيمنع من مالنا ما نحن بهذا حقه يجوز له ان يملكه لان يكون ما ظهر به دينه عندنا فانه لا يجوز له اخذ شيء
منها بغير ان يرضى حاله لا بدليل الاجماع المأثور عنه وحصل لوديعه هو قوله تعالى ان الله باسرها من ثوبها الا ما كان في هياها اذا استدل
العبد بغيره من سيدنا فاضمان عليه لا على السيد الا ان يرضى بغيره لو كان ممن كان حلفاً عليه من دين موقبل بلا خلاف لان
الحسن المجرى لا يملكه لان من دين موقبل بلا خلاف لا ما دفعه بعض اصحابنا من طريق انما امر بهيها لا ولا ينعى الدين في الركعة
الا ما اجمع الودعة او ثمانية عدلين منهم او من غيرهم مع بين المدعى ان قرضهم لم يكن عليه ما ذكره من ان الدين عندنا
حسنة ولا تركه ولو لم يرضى في ذلك القول عدل ما يقتضيه من لا يجوز ولا ثمانية العدول لان يقتضيه قضاءه بدليل الاجماع المتكرر
ففيما في الزمان او من في قرضه بغيره من جعله لعين ويضيق به من اذا قد استثناه من موعليهم من غير العتق شرط
صحة من حصوله لا ينعى القول من خارج القصر ان يكون المرعونة اديها لا فاعديها ان يرضى بغيره من دين وان يكون من
يجوز بيعه لان كونه بخلان ذلك بطلان القصر وان يكون المرعونة اديها لا ينعى مضمونه كالمعتق مثلاً لان الزمان ان كان عليه
انما تملك لبيع لان ذلك حق للميت بطلان كان على نفس الميراث كذا ان استثنى فضل العين من الزمان لا ينعى ان يكون الدين ثمة
فلو قال دعت كذا بشرط فغيره من مال صحيح وان يكون لانه لا ينعى القرض في الاخرة وقصة التلخيص وشرائط الجاهل لا يجوز اخذ من
على مال الكفاية بشرط ان عندنا ان ذلك غير لازم على ما قد شاعنا واذنا كملت هذه الشروط صحيح لان بلا خلاف ليس على صحيح
بعضنا ادليها ما اقتضيه شرطه في زرع من جهة الزمان ومنه من جهة الزمان من اصحابنا من قال يلزم بالاجابة القول لقوله ثم اذا
بالقول قاله من هذا عند يجب لو فاعديها القول الاول هو الكلام من المذهب لك على الاجماع اذا عين الحلف من اصحابنا باسمه
ففيه لم يرضى خلافة ولا في الاجماع لان ما كان حجة لدخول حق المصطفى لا اجلة الاجتماع ولما ذكرناه في استدلاله في المسألة
لا جاع وان كان منها من بعض اصحابنا بل في ذلك اما قوله ثم اذا فاعديها القول لا يمنع ذلك ظاهره بالدليل استدلنا القصة ان
ليس بشيء بدليل الاجماع الفايد بغيره من قوله ثم وانما مقتضى شرط القصر لم ينعى ان استدلنا ويخرج على الحلف ما يرد من قوله
او من مملوكة مكرية ذلك لا يجوز الاطلاق لان الزمان ان يرضى في الزمان بما يطلخ المهرن كما يقع الميتة ان من عندنا القول
فان شرط كان بقوله باطل ولا يمنع الزمان لان الاصل صحة القول لا ينعى يحتاج الى دليل شرعي ليس الشرع ما يدل عليه ان ينعى
الزمان ما ينعى ما يطلخ بحق المهرن منما ينعى ولا لا تنفع بما عند ذلك من سكنى المهرن عندنا لا ينعى عندنا المهرن
الفايد ما يحصل من حق ولا ينعى ولا ينعى هو المهرن على ذلك فواضحة وكذا يجوز للمهرن لا تنفع بالسكنى في الزمان عندنا
والقول في القول البراء اننا لا الزمان فكذلك قوله الزمان ان ذلك ينعى منه من حلفه في مضمونه من حلفه في مضمونه
كان ومنه ما اصل يدل على ذلك اجتماع الطائفتان سكنى المهرن لئلا يندفع الا ينعى بغيره ان الزمان لم يرضى بالاجماع
والذو كان لا زرع له من الزمان في اعداده من غيره مضمونه ولا ينعى الزمان ولا المهرن على الجاهل المهرن فاعديها
الزمان بغيره ان المهرن ثم عليه المهرن من حلفه انما يولد ان كان موثراً بغيره على حلفه يكون منها مكاناً لمهره الزمان
كان محسراً حيث ومنها جاحداً وجاهلاً في الدين بدليل الاجماع الشارح لا ينعى ان المهرن لم ينعى الزمان حلفه ولم ينعى
لان ملكها ثابت على ما بينا فيما مضى ان كان ثابتاً كان الزمان على حاله ان ينعى المهرن بغيره ان الزمان لم ينعى ولما
مطابق في اعداده ومن معها كان ان لو لم ينعى الزمان هو موثراً بغيره لان الاصل براءة الذمة من الكفيل
بغيره لا دليل شرعي انما يولد ان كان لا ينعى المهرن بلا خلاف ولا ينعى بغيره لان الاصل براءة الذمة من الكفيل
دليل ليس الشرع ما يدل عليه من المهرن جاحداً كالمفتو بدليل اجماع الطائفتين وانه مقتضى قوله بغيره
المهرن في بيع الزمان بدليل الاجماع الشارح لا ينعى في الاصل جواز ذلك في غيره لا دليل ينعى جوامع الاجماع الواردة في
جواز التوكيد اذا كان الزمان يرضى في الاصل لا ينعى منه ما كان الزمان بلا خلاف لان المهرن لا ينعى به في الحال هذا
ان المهرن الزمان في بيع الزمان بشرط ان يكون مضمونه من مكره ان كان جائزاً لم ينعى في بيعه لا دليل عليه ثم واصل الله البيع في بيعه

من الغنى

بلا خلاف

من العتيد

حق جبرها الا واحد وان يحصل الاذن في التصرف في ذلك بدليل الجماع لما غرض على ان كل واحد لا يملك خلافا في اقتضاها لشركته يتكامل
 ما ذكرناه وليس على اشتراط جامع عندنا واختلاف بعضها ليل هذه الشركة التي فيها الغناء شركة العنان وعلى ما قلناه لا يبيع شركة العنان
 وهي لا يشترط في كل ما لها وعليها وما لا لها يقتران ولا شركة الا بالاذن وهي لا يشترط في جبره العلة لا شركة الوجود وهي لا يشترط على
 ان يتصرف كل واحد منهما بما لا يملك من اذن ان يكون ما يحصل من اذنها بينهما ويدل على مناد هذه الشركة ايقنة مدعى عن الغرض
 حاصل بينهما لان كل واحد من الشركين لا يعلم الا كسبه لا شيا ام لا ولا يعلم مقدار ما يكتسبه من خليفه شركة المعاوضة على ان يشاء كيفما
 يلزمه حيث ان وعصبه فنان وذلك من عظيم ما اذا اشترطت الشركة اقتضات يكون لكل واحد من الشركين من الربح مقدارا مساويا عليه
 الوضعية بحيث لا فان اشترطت فاشترط في الربح او الوضعية على ان لا يكون في ذلك ما لا يوافق في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 الشرط بدليل الجماع المشار اليه فكذا ان جعل احد الشركين للاخر فضلا في الربح او اياهما علم لم يلزم ذلك كان للعالم لم يشأ من الربح
 يحيا سرنا لا يصح كل من ذلك بالترجيح على تاول الزيادة بالا لاجتماع عقد الشركة ويجوز الربح بها الجبرها مع بقا معينها بدليل
 الاجماع المشار اليه لان اصل جواز ذلك المنع يقتضي ان يكون في كل واحد من الشركين ما لا يوافق في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 بنوعه ومذاق قد قلناه ما ذكرناه ان يكون بمنزلة ان يقول ما صنع فهو من ماله ما لا يوافق في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 وشرطت لك بذلك وهذا لا مانع منه بل من لا يبيع في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 مالى في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 على الاجماع ولا غرض من ذلك ان اشترطت الشركة لا بد من ذلك في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 الجواز في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 ولا يلزم شرط التاجيل في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 قولوا ان تقاسم الشركاء لم يقسمه الذين لم يكونوا الحاصل من بينهما والمتكسر عليهما ولو قلناه ما سألنا في ذلك
 ان يقاسم شركه على ما استوفاه فان ذلك بدليل الاجماع المشار اليه فابالغ من ذلك في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 الشركة في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 ما يحصل في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 غير مبني ولا بدليل على ذلك ولو افترق في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 نكره شركة المسلم للكل في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 عبارة عن بعض واحد هوان بدفع الاذن في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 ان يكون واسألنا في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 الفرض مع حصول ما ذكرناه وليس على هذا ما يحصل في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 فيه جاز له ذلك ولا ضمان عليه لما يملكه يحصل من شركته وان لم ياذن له في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 الى بلد معين وشرط ان لا يجزى الا في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 صحة الفرض مع هذا الشرط بقوله الموثون عند شرطه لم لا يملك في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 والمكسب من قبله من مال الفرض في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 المضاد على ان يكون لمن الربح سهم معلوم فليعلم ان كل الشرط اذا اشترط في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 عتق عليه ان اشترط في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 الشراء بغيره لو كان بين المال فالشراء لا بد من كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 الملك للعالم ولا يجوز ان يدفع للقرض من مال الفرض ان ضل الفئان لا نعتد بدفع ما يخرجه من ثمنه في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 من يعنى عليه فمقام زاد منه على ما اشترطه من جنس الربح واستحقاقه في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 او فقهه من حقوق بدليل الجماع المشار اليه فمقام زاد منه على ما اشترطه من جنس الربح واستحقاقه في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 من ذلك بعد ما اشترطت المنفعة لم يكن له جبره ويكون للمضاد لغيره من الفرض عليه لا لا نعتد في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك
 المال فنانا من الربح كله ومن بدليله يمكن ان يكون المضاد كما ذكرنا ان ذلك بدليل الاجماع المشار اليه فمقام زاد منه على ما اشترطه من جنس الربح واستحقاقه في كل ذلك مع التفصيل فما سألنا في ذلك

کتاب المصنف

[illegible]

کتاب التجار

[illegible]

كُنَّا الْغُبَّةَ

من مبره او كانا غير متفرقة عليه لولا وقد قال من ضمن خبره كان بلزله فان مات ثم تنقل الى رشتان عندهم هو لا وارث فلهما بلزله لان
فان مات تنقل الى من بعدهم معاً من قبل الامام دون من يرث تركه صوم الروج والوجبة تابع مع جميع مكره على ما مضى بما ذكرنا ذلك مع بلزله لان
الشيء البهيم فحصل له بقبها فبما مضى ان الكافر لا يرث المسلم فانما المسلم قاتله بشاره فانما كان عليه من ذلك الاجماع المضى ذكره وقد انا في
لانما يخرج من عا ما اخبره بلزله فاع وجميع على الخا له ما وارده من قوله الاسلام يهلوك لا يهلوك واولا من يهلوك فاع ما وارده من قوله
فوارث بين اهل بيتين ومن قول بعض اصحابنا في ذلك فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين
فان من خبا الاحاد واليه لا يجوزوا الهام بلزله لانما مضى على ما مضى فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين
بقي الا ان يرث كل واحد احد من الآخر ومن لا يورث من اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين
والوا لا والذ لك يرثه لانما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين
ورث النساء والاطفال مع فقده لانما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين
ورث النكاح فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين
فان من خبا الاحاد واليه لا يجوزوا الهام بلزله لانما مضى على ما مضى فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين
بقي الا ان يرث كل واحد احد من الآخر ومن لا يورث من اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين
والوا لا والذ لك يرثه لانما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين
ورث النساء والاطفال مع فقده لانما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين
ورث النكاح فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين فاع ما مضى من قوله لا وارث بين اهل بيتين

کتاب النکاح والطلاق

[illegible]

کتاب الایمان

[illegible][illegible]

والثانية في كتابته

بكان

مع الذي هو الخطي المضاف الى كماله ان الذي كونه له سائبة لا يسجل له عليه ولا يقبل ان خلفه كذا فيكون له بكان ولا لا في امر الدين
من دفع عن رداءه في نفسه وذلك على وجه اشد من هذا الشبهة اجماع الظاهر وانما لا خلاف في هذا الصنيع كما علمنا وهو على وجه
اشد لا يقبل ان يكون ادا انفق مالاً لم يضره فزوجه لو اثاره على ذلك ونقص من حق الجرح كان ان الصدق شكاً فافهموا الشك في نفسه
انفق ملكه طاعة لا امتلاكاً من موثر طولي باجتماع ابناء عاصم في الجرح وان كان مسلمة في الميثاق فهذا ما في نفسه اذ اوافاه على وجه
كان يخرج ذلك ان يضره شيئاً ويضره بما يزيل الاجماع الشارح انفق من قبل من اصل الذكر ان كان واقعاً وان كان من غير ما يضره من الشك
فان كان الميراث لا يضره من وجه الحق المستحق فافهموا ان كان انفق ذلك اجمع القول لا يجوز ان ينفق ذلك لكان لا يضره ولا يجرى ولا
لا يضره ولا يجرى اذ افاق ملكه واداه افاق ملكه ولا يضره من وجه الحق ان لم يضره من وجه ما في نفسه لم يضره من وجه ما في نفسه وان كان في نفسه
ما لا يضره من وجه الحق ان لم يضره من وجه ما في نفسه لم يضره من وجه ما في نفسه لم يضره من وجه ما في نفسه لم يضره من وجه ما في نفسه
التي الموضع الذي يجرى من وجهه فلا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
من مفسد بغيره ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
بالخرج من هذا الوجه ان السبب نفسه قد يتبين ان ما يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
الظاهر ان كان الكفاية على وجه الحق ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
من مفسد بغيره ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
ولا يجوز القول على ان الكفاية على وجه الحق ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
في هذا القول ان كان من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
الشارح ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
وكذلك ان من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
والهذه هي الامور التي لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
الشارح ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
والهذه هي الامور التي لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
الشارح ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
والهذه هي الامور التي لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه

وقد اختلفوا في ذلك
فان كان الميراث لا يضره من وجه الحق المستحق فافهموا ان كان انفق ذلك اجمع القول لا يجوز ان ينفق ذلك لكان لا يضره ولا يجرى ولا
لا يضره ولا يجرى اذ افاق ملكه واداه افاق ملكه ولا يضره من وجه الحق ان لم يضره من وجه ما في نفسه لم يضره من وجه ما في نفسه وان كان في نفسه
ما لا يضره من وجه الحق ان لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
التي الموضع الذي يجرى من وجهه فلا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
من مفسد بغيره ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
بالخرج من هذا الوجه ان السبب نفسه قد يتبين ان ما يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
الظاهر ان كان الكفاية على وجه الحق ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
من مفسد بغيره ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
ولا يجوز القول على ان الكفاية على وجه الحق ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
في هذا القول ان كان من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
الشارح ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
وكذلك ان من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
والهذه هي الامور التي لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
الشارح ان لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه
والهذه هي الامور التي لا يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه لم يضره من وجهه ما في نفسه

والله اعلم بالصواب

کتاب الفضا

فوالله ما مضى عليها الزيادة أصلاً، فلهذا يقول الخليل الحليم على الختم فقال ما تقول فبما ادعاه فان امره وكان من قبل ان يراه العزيز والبلع وعواك الشطر
والايتام ولا تاروا من الفروج الى الخصم فانه انما امره ان يشقوا انهم صاحب الحق حسيرون انما قاتلوا ستمه وتوان لهم ان يشدوا كان علفا
بعين الفرج امره يشبهوا مثل الحنيفة العادل له عندك وان انكر ما ادعى عليه قال لا تتقي فاذكر عدوك فان قال لا ايتيتم امره باخشاها
فان ادعى اليها غايبه من قبلها اجلبا في الاحتياط وفي شديدي من خصمه لعل يطلب كعبها باحقوا وادعاه من بينة في الكهل من الشيطان اذا انشأ
الذم ولم يصبر ما كان احصاه وان كان من غيبه حكم بها والارضاء وان احضرها عند واحد او امرين قال لا تخافكم قطعه ذلك على عدوك فان
حلف الهم خصمه ما ادعاه ولان انما اعطاهما وان لم يكن لا يدينه قال لا تأمر به فان اسكت اعطاهما وان لا يدين بهما قال لا تخلف فان قال لم خوف الله
لنعم غايبه الضمير الغايب قوله لا يتأمر بالآخر وان امرهما اذ ادعاهما عليهما من امران احضر على اليه من عن عليهما العطيح فان امرهما اذ امره من ان
يؤتوسط ذلك بينهما فلم يجز ان يطلع هو ذلك بنفسه لا من متجلب لئلا يحكم بالوام والحق ويحصل الوسيط في الاصلاح ما حصل على الخاف فصدلها ان
الطمان الدخيل ان استحل ان خصه بغير طمع وعاد وبيع منوعا بينهما عليه فان قولى عن استحقاق اعطاهما وان يهوى واستطاعه من طمحي
دعواه وان نكل المذبح عليهما اليه من الزمر فخرج الى خصمه ادعاه وان قال تخلف فاحكم ما ادعاه قال لا تخافوا وان اخلف فان قال لا اعطاهما وان كان
نعم حق لا تقسم فان رجع الى اليه ان اعطاهما وان حلف فحق ما ادعاه واكثر من هذا الاخلاق بينوا فبما ادعاه فاذكر عدوك فان لا ادعاه فاعرف
فذلك فشا وادعاهم وادعاهم بنسبنا بما اشرطناه على انفسنا في صدرك الكتاب فبعض ما طعون للكلام ما في منسجنا على بعض الكلام
والاعراف العام هذا يكون تحفه لفضاء ولشكرنا وادعاه مستغفرون لانه من بعض من واجبه صيدنا وادعاهم
حق فبما سطره ما يهرون السجنا من كلامنا فاذكر عدوك فان اخلف فاحكم ما ادعاه فاذكر عدوك وانما يتبعون

السيّد باقر الوصائل الدبّير توفیر حفظاً انزل علی کل شیء فیه یرزقنا

وَتَعْمَدُ الْوَكِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

الطاهرين وسلك عليها جميعا

بِأَمْرٍ إِلَىٰ نَجْمٍ مُّزِينٍ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الغالبية

كتاب الصلاة من التلخيص

دلت على ما ذكره من ان يفسد كما بهناه وفي قبله الشبهة من غير ركعة وفي قبله اعتد عشرين بفساد اية وصلى ما ذكره وفي قبله
 اثني وعشرين بفساد ثلثين ركعة وان ركعتا بعد المغرب اثني عشر ركعة بعد الغشاء الا في ليلة ثلث وعشرين بفساد ما ذكره
 ثم صلى في ليلة ثلثين ركعة الى ان اتمها صلى من الزيادة يكون جميع شفعاً ثم عشرين ركعة في ثلثين ركعة بفساد في كل يوم جعفر من الشهر
 عشر ركعات يكونون وعشرين في ليلة جعفر من الشهر عشرين ركعة وفي آخر ليلة عشرين ركعة في ذلك الكمال بين هذه الركعات عارضة
 وقد عدنا التلخيص بان يكون كل صلاة من الصلوة الفريضة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 جعفر في كل صلاة من الصلوة الفريضة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 صلاة الاستسقاء في كل صلاة من الصلوة الفريضة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 بالجملة يخرج الامام عن الصلاة في كل صلاة من الصلوة الفريضة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 سلم في التلخيص طيف في كل صلاة من الصلوة الفريضة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 ما ذكره في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 فاستسقاء في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 ما ذكره في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 ثم يدعى ائمة الجبهة في كل صلاة من الصلوة الفريضة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 في كل صلاة من الصلوة الفريضة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 وهو صلاة جعفر في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 اكبر ثم ركع وهو في كل صلاة من الصلوة الفريضة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 فله صلاة ثم ركع وهو في كل صلاة من الصلوة الفريضة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 وانما جاء في التلخيص في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 ذكره في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 والمكسب ولا اله الا الله والله اكبر وهو في كل صلاة من الصلوة الفريضة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 من اثم ركع وهو في كل صلاة من الصلوة الفريضة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 من سنون الا خلاصة من ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 يصل عند فضا خارجة من ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 خارجة وعطاف في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 الصلوة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 والعبد في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 الفضل في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 فاجب نداء الواسع يكون في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 فاكبر من ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 اذا كان في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 جعفر في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 بفساد في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 غير ايدو بفساد في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 ويقطعون هو في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 وان لا يفسد في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 حنابلة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة
 فريضة في ركعة واحدة والصلوة الفريضة في ركعتين والصلوة الفريضة في ركعة واحدة

تكرر في كل صلاة
 من ركعة واحدة

بطل

كتاب الحج والعمرة

الحج والعمرة من شعائر الله تعالى والاعمال الصالحة التي يوجبها الله على عباده المؤمنين في كل سنة مرة واحدة والاعمال الصالحة التي يوجبها الله على عباده المؤمنين في كل سنة مرة واحدة والاعمال الصالحة التي يوجبها الله على عباده المؤمنين في كل سنة مرة واحدة

فصل في تعريف الحج والعمرة الحج هو الحضر إلى مكة المكرمة لأداء مناسكها في شهر ذي الحجة من كل سنة مرة واحدة والعمرة هي الحضر إلى مكة المكرمة لأداء مناسكها في أي شهر من أشهر السنة مرة واحدة

فصل في شروط الحج والعمرة يشترط في كل من أراد الحج أو العمرة أن يكون مسلماً عاقل بالغاً عازلاً عن عياله وقادر على تحمل المشقة والمخاطر التي قد يتعرض لها أثناء السفر والبقاء في مكة المكرمة

فصل في أنواع الحج والعمرة الحج ينقسم إلى أربعة أنواع هي: الحج المبرور وهو الحج الذي يؤديه المسلم بغير قصد أو نية في أي وقت من أوقات السنة والحج التمتع وهو الحج الذي يؤديه المسلم في شهر ذي الحجة من كل سنة مرة واحدة والحج الكافل وهو الحج الذي يؤديه المسلم بغير قصد أو نية في أي وقت من أوقات السنة والحج التمتع وهو الحج الذي يؤديه المسلم في شهر ذي الحجة من كل سنة مرة واحدة

فصل في مناسك الحج والعمرة مناسك الحج والعمرة هي الأعمال التي يوجبها الله على عباده المؤمنين في كل سنة مرة واحدة وهي: الإحرام بالنية واللباس والوقوف بعرفة والمبيت بمكة والذبح والتقصير أو الحلق

فصل في أحكام الحج والعمرة يجب على كل من أراد الحج أو العمرة أن يحرز نفسه وأمواله من كل خطر ويحفظ نفسه من كل عيب ويحفظ نفسه من كل دنس ويحفظ نفسه من كل فساد

فصل في فضائل الحج والعمرة الحج والعمرة من أعظم الأعمال الصالحة التي يوجبها الله على عباده المؤمنين في كل سنة مرة واحدة والحج والعمرة من أعظم الأعمال الصالحة التي يوجبها الله على عباده المؤمنين في كل سنة مرة واحدة

فصل في عقوبات الحج والعمرة يجب على كل من أراد الحج أو العمرة أن يحرم نفسه من كل عيب ويحرم نفسه من كل دنس ويحرم نفسه من كل فساد

فصل في أحكام العمرة يجب على كل من أراد العمرة أن يحرز نفسه وأمواله من كل خطر ويحفظ نفسه من كل عيب ويحفظ نفسه من كل دنس ويحفظ نفسه من كل فساد

فصل في فضائل العمرة العمرة من أعظم الأعمال الصالحة التي يوجبها الله على عباده المؤمنين في كل سنة مرة واحدة والعمرة من أعظم الأعمال الصالحة التي يوجبها الله على عباده المؤمنين في كل سنة مرة واحدة

فصل في عقوبات العمرة يجب على كل من أراد العمرة أن يحرم نفسه من كل عيب ويحرم نفسه من كل دنس ويحرم نفسه من كل فساد

کتابخانه

[illegible]

فون علم نظامیہ تعلیم کے لیے
مختبر نظامیہ

تَاٰلِکَاجِ مِلّٰہ

[illegible]

فِي الْوَصِيَّةِ وَالْفَتْوَى وَالْجَمْعِ

[illegible]

کتاب المواقف

[illegible]

والجہور

فہمنا ناب

[illegible]

من تكلم في الهمايز

والفصل من المثل من انفس بعد ردها اليه من قبل ظهورها للفعل وليس نقول ان الهمايز شيء سوى ما ذكرناه هذا خلا لان وجوب
 القائم مع الفعل من استماله للشيء بفعل الهمايز لان الهمايز يتفعل في مشيئة من كماله تقدم ذلك الجواب ليس هذا جملنا لا رقيب
 الفعول من ذلك في بعض مكانا ليس هو في الما ذكره الا في حق قوله ومن جملتنا نقول ان موضوعا بوجه الفعل وهو
 اشياء الجنازة والمجرى والاستحاضة والتفاسل من الامور كان ينبغي ان يقول الاستحاضة اكثر من الدائم في وسطه الجواب بل كانت الا
 على الاكثر من صفا للفظ الاكثر ابا الفاعل بل كانا العجب للفعل في هاتين كاد اكثر ما هو في الفعل ضابطا اكثر او يكون
 واللام في الاستحاضة لله كان في سبق لها ذكر كما ان تحقق ذلك في المذهب بالخطا في قوله وفي حصول الاتساع باحد هذه
 وقال في اول باب الجنازة يكون في شيئين ويكونان في هذا بل خطا في قوله ان الجنازة يكون في شيئين مانع ان يكون في شيئين الجوا
 اصل الموضوع شيان وهما الجماع والاشرا لكن لما عقدت وجوهها صار كذا في هاتين شيان وان قيل نارة بالشيئين نارة بالجمع
 كقولهم في طابقان من الشيئين اتفقوا وليس هذان بل الخطا في شيء في قوله وان رتب شيئا او رتب شيئا واحد من
 يكون ذلك في الما الجنازة في هاتين شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 ان مانع الجنازة يكون في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 استلحا في الهمايز في قوله ويكون للمصنف والمجرب في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 يقع فلما ذكر الحكم الاول من كل علم جينا كما في الجنازة في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 مطلقا كما في الفعل في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 المؤكد لان هاتين شيئين في الهمايز في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 لا بد ان هاتين شيئين في الهمايز في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 بمعنى مفعول فمستطاعا منه كقولهم في شيئين من شيئين في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 مقدما وجب عليه بتقديم المؤخر في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 مؤخرانا في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 لا بد من تقديم المؤخر في الفعل لانها في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 عسلا وانظر في هاتين شيئين في الهمايز في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 ولا من مطابق لما بهر في الجنازة في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 القضاء وقال لكان ان علمت بعد عجب الفعل في فعله في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 موافقة لغيره من هذا القول في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 قوله في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 احالها في القبول على الاول وعند وقت انشاء هذا الفعل وهذا اللفظ بل عليه طريق الالتزام في قوله فان رتب الله
 قد يشرع على الفعل وجب عليه الفعل الصلوة والعتات والوضوء لكل صلاة ما عدا هذا وهذا بل عليه ان يصح لا يصح في الوضوء وقد
 تقدم في باب غسل الجنابة وكل ما عدا غسل الجنابة من الاعمال ما يجب تقديم الهمايز في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 في القبله الا في كل صلاة ما عدا هذا الحكم كالمسح على الجاهل في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 لكل صلاة في هاتين شيئين في الهمايز في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 ان يقيم ما يشرع به من هاتين شيئين في الهمايز في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 الا في مكان اوله في هاتين شيئين في الهمايز في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 كيف كانت اما الجمع بين الامور فلا يفرق والاول لا يفرق والاشرا في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 ان يشرع في هاتين شيئين في الهمايز في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 هو في الجنازة وليس هاتين شيئين في الهمايز في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 انكوا في هاتين شيئين في الهمايز في قوله ويكون ذلك في الهمايز فانها اذا كان كذا في فعلها في شيئين لكون موضوعا ويكون ذلك في الما الجنازة في شيئين لكون موضوعا
 او غيرهما او غلبا او رب او غارة او رغبه وكان وطبا وجب غسل الموضع الذي اصابه فان هاتين شيئين في الموضع وجب غسل الشوب كله وان كان

مَنْ كُنَّا أَهْلَهُ

باطل قد مر منها الجواب الشيخ في حق قولنا وقاصح في مسائل الخلاف بأن استقبال الميت عند الاستسناد هو الذي هو
 عند الوحي هو اختيارنا لأننا نريد على ما رواه ابن عباس قال ما لنا بأبي عبد الله عن الميت قال لا استقبال يا ابن
 قدير الصلوة من صلحنا بن خالدة عن أناس من أصحابنا ما لا يحل لهم استقبال الميت ولا يصح استقبال الميت ولا يصح استقبال الميت
 الصلوة يا والاذن والامام هو الذي إذا قال قد استأذنتهم الصلوة فقد عزم الكلا على ما مضى من ذلك الجواب هذه صورة لفظ
 الرواية والرواية تقتضي الكراهية في ذلك ويقولون في ذلك فاعلموا بالحق في هذا الخبر كان حسن الجواب الجواب نعم هذا
 للاذن والامام فانه يقولون في ذلك فاعلموا بالحق في هذا الخبر كان حسن الجواب الجواب نعم هذا
 باب كبرية الصلوة في ذلك ويكون صحيح على سبعة أعظم المحرمات والتكثير والزيادة إلى ما مضى من ذلك باب استقبال الميت
 وبعد ذلك الكافر فيصير بدنه وقدره على ما مضى من ذلك كبرية من بدنه على ما مضى من ذلك كبرية من بدنه على ما مضى من ذلك
 أصابع قد مره وقد جعل في هذا الباب أصابع أقدم من المسألة في الباب المتقدم الهامى أصابع الرجلين الجواب لا كان
 لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 من هذا الوجه بين الصلوة وبين السجدة في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 مكره قبل هذا الشيخ على الكراهية في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 ولا يجوز في الزيادة عليه في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 الواجب في السجدة في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 منها في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 الواجب في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 ان أقدم من هذا الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 الاشارة فان صلواتها ناسب لغيره في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 في من على وجه السجدة وكان في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 الوقت فابن أبي عمير في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 الوقت جيب عليه في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 حكم من على ما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 وهو من المشرق والمغرب فانما الصلوة ما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 الشيطان في هذا الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 عزها على خروج الوقت جيب عليه في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 في الصلوة ما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 وان كان قبلها وجبت عليها الاشارة في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 اقدم قال ان كان في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 اولاً ان الصلوة تدخل في معنى الشهادتين ويكون قد جاز في الجملته ببعضها لانها أكثرها ما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 في الغلظة والتكثير والامام من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 من غير ما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 حين بل أبي بكر في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 عليه من سبعة نفر من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 فقد ذكر الشرايط والاولا من هذا الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 ما ذكره في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك
 من قولنا جيب عليه في ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك الجواب لا يفتان فيهما في السجدة فما مضى من ذلك

هذا الخبر صحيح

هذا الخبر صحيح

هذا الخبر صحيح

کتاب فی الصلوٰۃ

على القرائة

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

روفاں کی جیندیں مٹا کر خیر و برکت لائے

کتابخانه ملی

کتاب المکالمہ

[illegible]

البنية على قدر من التناظر اذا اشيع من البنين بطلت الحجة

فَارَاضُوا فِيمَا أُوذُوا فِي الْحَيَاتِ لِأَنَّ الْوَعْدَ بِالْآخِرَةِ أَكْبَرُ

مجلس ۱۰۰

مِنْكَ لَتَهَيَّيْهِ

[illegible]

کتابخانه

منكر الزيادة في الموقوفات لاننا نثبت من الحق كذا فان كان له ان يعقد كذا فانه من غير ان يملك ولا يجوز ان يملك منها شيئا ماعدا لا ياداة
صاحبه من ذلك علم المانر ان صاحبه مكره الاكلام يعلم ان لا يكون مع عدم الاثر في الجواب الشيخ عجز عن ان يدان ان المالك اولى
بذون بل وان كان كره بقره فقلنا ان ذلك لا يفسد في حقنا افعالنا وسائر افعالنا كذا في الاصل والى ذلك مقتضى الفصل الرابع هنا
اجازة في الفكرة وفي كماله اخبارا و اجازة في التماثل كمالها والزوج وبذلك كله علمنا ان صاحبها هو اوجه الحق صاحبها هو الحق
عبر عن بعض صاحبنا عن عبد الله قال ما لنا من الحق لربنا افعالنا وسائر افعالنا كذا في الاصل والى ذلك مقتضى الفصل الرابع هنا
او غير من ذلك قال لا ياتي الا من غيرنا في داود عن بعض اصحابنا عن محمد بن ابي قحافة قال لا يملك عبد الله افعالنا وسائر افعالنا كذا في الاصل
اجازة في الفكرة وفي كماله اخبارا و اجازة في التماثل كمالها والزوج وبذلك كله علمنا ان صاحبها هو اوجه الحق صاحبها هو الحق
عبر عن بعض صاحبنا عن عبد الله قال ما لنا من الحق لربنا افعالنا وسائر افعالنا كذا في الاصل والى ذلك مقتضى الفصل الرابع هنا
او غير من ذلك قال لا ياتي الا من غيرنا في داود عن بعض اصحابنا عن محمد بن ابي قحافة قال لا يملك عبد الله افعالنا وسائر افعالنا كذا في الاصل
اجازة في الفكرة وفي كماله اخبارا و اجازة في التماثل كمالها والزوج وبذلك كله علمنا ان صاحبها هو اوجه الحق صاحبها هو الحق
عبر عن بعض صاحبنا عن عبد الله قال ما لنا من الحق لربنا افعالنا وسائر افعالنا كذا في الاصل والى ذلك مقتضى الفصل الرابع هنا
او غير من ذلك قال لا ياتي الا من غيرنا في داود عن بعض اصحابنا عن محمد بن ابي قحافة قال لا يملك عبد الله افعالنا وسائر افعالنا كذا في الاصل

من کتاب تہذیب

[illegible]

کتاب التجار

[illegible]

کتاب کائنات

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

انقل المبتدأ

کتاب النکاح

[illegible]

کتاب النکاح

[illegible]

slightly

[illegible][illegible][illegible]

كتاب النكاح

الفرق بينهما ما هو وليس للزوج طلاق على حال فمتى شاء الولي ان يغيره يغيره ما امر باعترافها وأما ما اعترف به ويقول قد تزوجت بها
هذه هي هذا زوجها والاباحة وجوب عطاء السيد شيئا من ماله طهره الوتر أو لا وبعض المصنفين ذكر ان الفرق المذكور طلاقها أو
الشيخ ومما يذهب عنه خلافه فاعتبر به عليه ما قاله الجوهري في معجمه من وجوب الاباحة وهذا من مذهب لا يحسنه غيره وهو انهما من المصلحة عند
الله فالتزويج كمنعه عند امره قال يقول قد انكحتم خلافاً وبعيتم اناساً من قبله ومن مولا ولومر عليه لا يقال لو كان نكاحاً
سب لا فتر إلى القبول وليس في الخبر لك لا تقول قد عتبت ان الولي اجاز العبد على النكاح فلا يفتقر ذلك إلى قول العبد بكونه يقول
لا انا ابوه ولا توطئه العقد ويدل على انه ليس بالعتق رواه جاز في تفسيره عن علي بن الحسن المولى كمال بن امان ساء الامة من غير تزويجها اذا احل له
مولا قال لا يملكها الا اعطاء الامة فليس بها علة الولي بل هو مستحق الاصحاح اعطاه اذا كان العقد بين عبد المولى وامته كان الفرق
يبدل المولى ولا يفتقر لفظ الطلاق ويكتفي بقول خرفت بينكما ولا خياراً من غير ذلك وعلى العمل ولا يذهب ذلك خلافاً في رويته
اعتقها جميعاً كانت المرأة بالخيار بين الرضا بالعقد الاول وبين انما كفاها اذا كانت رافعة عنها ثبوت لها الخيار واذا كانت رافعة
لا تثبت لها الخيار **الجوهري** انما يثبت لها الخيار اذا كانت رافعة عنها لانها تملك نفسها فخيرت ان يكره لها اختيار العقد
ابقاعه وما الحق فقد رضيت به وهو عند فلا معنى لخيرها عند من غير علي ان لا تهتم انما تخر باختياره رفق العقد لا يملكها باختياره
ويؤيد ما ذكره الشيخ في رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يبيع عبداً ثم اشتريه فبطل العقد لا قال لا يفسخ
وطرأ في فضل الرضا بان من عبداً لله سلم عن ابي عبد الله **هو** في ذلك في تزويج الرضا لغيره من غير ان يشترط فيه فبطلت
حرم عليه لان بشره المفضل الا لو لم يرضه مالك فبطلت ذلك العقد يكون ذلك عقداً مستقلاً لا يربطه ما ملكه من قبله
على هو اشارة الى عدمه بعد عدم رضاهما تقدم من العقد الاول فان كان الاخر لم اقال يكون ذلك حكمه بعد سنا نعم
بعض المصنفين منع من ذلك قال لا يراجع لا يفتقر اجاز ذلك بالاباحة وذلك يقتضي ان يفتقر لان بعضه لا يفسخ
بالملكة فثبت بعض **الجوهري** لا يجوز يرد الرضا بعد النكاح ان كان قبل الابتاع والرضا بعد البيع للمفضل المذكور لان
بطل ابتاعه المصنف والابتاع المذكور لا يرد الرضا الشريك فيه بل يفتقر به على كلام الشيخ على ابتاعه لبيع على المفضل الثاني
فكانه يقول لا ان يشترط المفضل الاخر من البايع ويخفى ذلك لان المفضل بعد يكون بالاجازة لركا العقد المستأنف
يكون بالافساح من التنازع او يكون ببعضه او لا وما قول بعض المصنفين ان لا يراجع لا يفتقر في قوله نعم والذاتية لم يرد في كلامه
الا على ان لا يعلم انما لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
الفرج بها وما لا لا يجوز في المفضل المفضل المفضل المفضل المفضل المفضل المفضل المفضل المفضل المفضل المفضل المفضل
مما اجاب عنه احداهما من جهة احداهما ولا يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
الا وهو المفضل ما لا يباحه فلها ان لا يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
ويكون للرجل ان يوافق النساء في احسان بعض الاحكام المذكور لا يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
يكون ذلك مكرهاً على هذا العقد وهو ما دون من قبله لا يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
الا حاديه ما لا يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
اذ يرد لا يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
تكون في المفضل المذكور انما لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
لا يمكن ان يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
جاء في تفسيره لان من يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
فما عجز عن ان لا اراد ان يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
فان جعل عقد هذا **الجوهري** انما التخليل يفسخ لان من جعل من قبله لا يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
على انكره ولا يفسخ على قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
كان نادر او لا لا يفسخ على قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
يقول لا انا ولا زوجي ولا اولا ولا مملكتنا **الجوهري** انما يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم
والمرء لثمنان وكذا لا يفسخ على قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم والذاتية لم يرد في قوله نعم

کتاب النکاح

[illegible]

هذا الصلوة الذي أخذناه بالحوط والصلوة الذي وضع عليه العدة لم يرجع الزوجان بصفحة الصلوة

من کتب النہایند

لا ان الزواج جزاء احد من الطرفين ان يكون حجة في مالم يعضدها الكمال لولا ان ذلك على هذا لا يوجب له عقد الاصل ولا يمكن العقد
 عما فوق له حتى تمام الرضا بين الطرفين لولا وعقد عليه لعقد صحيحا واقامته على هذا الرجل البشري ان وعقد عليه فانما البنية
 بين الرجل والمرأة لا يثبت الا بالرضا لان يثبت البنية بعقد عليها قبل عقد عطاها فانما كانا لا ركن ثالث يثبتها وبطلان
 بين الرجل والمرأة ما منع فلم يثبت بين الرجل لم لا يثبت في ذلك ما يثبت في تقابل البنية **الجواب** انما يقتضي بين الرجل والمرأة
 كل واحد من الزوجين على ما يثبت له في الآخر لا يمكن القضاء عليها لغيرها في الزوجين لولا عقد وعقد مقرر لهما من الزوجين
 فيقول له يثبت لان منها تزوجا وهو ثبتا الا من يكسره فخر به من ماله او عتق كل واحد منهما امر وزوجا فانما يثبت بينه وبين
 هو واحد فان يكون الزوجين لهما بنية اخرى او لا يثبت ذلك على رواته بطلان لولا المصلحة عن عتقه بولس من الزواج
 عن الزوجه من على نفسه في حاله على امره انتم وتما بولس وشهود وان كان ذلك فاما ما عتق هذه المرأة عطاها
 الرجل البنية انتم وتما بولس وشهود واولوا قوا فان البنية بين الرجل والمرأة لا يثبت الا بالرضا ولا يمكن القضاء عليها
 رويها عنها في النكاح فلا يفسد ولا يقبل بينهما الا وقت قبل وقتها او دخولها وقتها والرواية انما هي الصغار على رجل
 عن القسمة محمد سليمان بن داود عن عبد الوهاب بن عبد الجبار بن عبد الله بن داود عن ابي عبد الله بن داود عن ابي عبد الله بن داود
 داود وهو صنف في النكاح سليمان بن داود عن القسمة محمد سليمان بن عبد الله بن عبد الجبار بن عبد الله بن داود عن ابي عبد الله بن داود
 والزوجه فانما هو القسمة محمد سليمان بن عبد الله بن عبد الجبار بن عبد الله بن داود عن ابي عبد الله بن داود عن ابي عبد الله بن داود
 داودا ومنه ما يثبت في نكاح العتق هو المقتطع ونكاح الدائم جزئيا مطلق كيف يكون قصدا كفايا او المقتطع عليها
 الانقطاع ويقع دائما **الجواب** في ذلك انما يثبت في القول في عقد النكاح سبب الاغتداء ولا يثبت في المشرط على المقتطع
 المقتطع اذا كانت فاسدة وقد اجتمعنا على انه لو تزوج بشرط مطلقا لم يفسد النكاح وبطلت المشرط وذلك على القول في العقد
 في العقد فانما يثبت في القول في الاصل انما هو المقتطع لا يثبت في العقد لان مقتضى العقد لا يثبت في العقد لان مقتضى العقد لا يثبت في العقد
 ويثبت ذلك انما يثبت في المشرط من طرق عدة عن الصادق منها رواته ان بن ثعلب قدس الله عن المقتطع قال انما يثبت في العقد
 الايام فقال ذلك لغيره عليه انك اذا لم تشرط كان تزوج مقام بطلان مقتضى الفاعل وكان ثوابا وقال بعض المشايخ لا يصح
 العقد لان مقتضى العقد بطلان في المشرط المقتطع باسما مشركا بين العقد المقتطع وعبره لان لفظ المقتطع بطلان مقتضى
 دائما لما قد انقطع في المشرط فاما ما عتق هذه من الشرطين فبطلت كره دون ان يكون ذلك من الشرطين فاما ما عتق هذه من الشرطين
 معا كره دخول الشرطين في اقسام الشرطين المقتطع من المشرطين فبطلت كره دون ان يكون ذلك من الشرطين فاما ما عتق هذه من الشرطين
الجواب مقتضى ان لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين معا يترك ان لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين
 الشرطين وذكرنا لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين معا يترك ان لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين
 اشق وعبره من غير المشرط في قوله منها ان يترك الشرطين معا يترك ان لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين
الجواب مقتضى ان لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين معا يترك ان لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين
 قول جليلك بشرط الصلح المطلق قوله في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين معا يترك ان لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين
 الى وزن وبطلانها شاهد له وان كان من هو جليلك المطلق فبطلان مقتضى الفاعل وكان ثوابا وقال بعض المشايخ لا يصح
 الزوجان في قوله ان كانت الفاعل تحت هذا المبلغ وهو مخرج من المشرطين معا يترك ان لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين
 المبلغ امانتان او مخرج من المشرطين معا يترك ان لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين
 وانما كان ابقى الذكر الاخر فاقية **الجواب** في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين معا يترك ان لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين
 المبلغ باسما مشركا بين العقد المقتطع وعبره لان لفظ المقتطع بطلان مقتضى
 المبلغ باسما مشركا بين العقد المقتطع وعبره لان لفظ المقتطع بطلان مقتضى
 ان هذه شاذة لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين معا يترك ان لا يثبت في المشرط المقتطع في قوله منها ان يترك الشرطين
 المبلغ باسما مشركا بين العقد المقتطع وعبره لان لفظ المقتطع بطلان مقتضى

كتاب النكاح

بولدكان من ارجاع الاخاذة ورواها لم يجمع العلم بالفتنة ومع الشهيرة من ارجاع الفتنة **قول** فان كان قد سلك الشهر بعينه كما
 لرثه الذي عينه في يومها ان بعد منفسه الغيرة بعد عدة وجعل في شهر بعد ما راجل وعلم ان ما والماتع من ذلك
 جان فاجره **الجواب** لا يجوز ذلك لانها مع العقد ذات حمل فالتام يكن لاحد عليها عقد جاز ان بعد عليها شهر متصلا بعقد
 ومناخر لغير العقد اذ كان معها وفي كلام الفتنة ما يدل على ان هذا المطلق الشهر لم يكن بعينه بل بعقد متصلا وهو يوم وليلة
 جوازها وفي الحق لم يبين الشهر وهو يكون متصلا بعقدك لاجابة المطلق في الشهر واستدلفه الفتنة بمرارة بكونه من ارجاع
 عند الفتنة في لرجل الحمل المرأة زوجة فيفسك شهره لا بعينه بل بعينه في بعض لهما فبعد سنين فقال الشهر ان كان سنا وان
 بكون سناه فلا يسيل عليها فقل فلا يسيل عليها لا بكونه على طلاق العقد بل على ان في الاطلاق يتناول الشهر الذي عليها العقد ويند
 انقضاء السنين يكون قد انقضت لك الشهر في علم بكونه عليها اسبيل ثم ان لم يكن هذا الشهر قبل علمها فانما يعمل فلا يبقى الشهر
 جهره **قول** وقد المتقن ان الفتنة اجلها اربعة اشهر او سنة او سنتين او نحوها كما ثبت في بعض احوال لا بعد ذلك
 باب بعد والمتنعيها اذ انقضت اجلها فاضدت ما قرنت لا يجوز ان يرد بها الجسد في الشهرين لانها في نية العقد لا في الاطلاق
الجواب الذي استقر عليه من اجلها لانها وان عدة المسقة يطلع انقضاء اجل عدة الاثر وان عدة الاثر في
 قرنت والقرنة هي الاطهار وقولها تحتها معناه ان لا يخرج من عدة حتى تدخل في الحصة وانما يكونها من عدة الاثر في
 هذا النكاح بل ان ذكره في الاستبراء فانه يترك في الاستبراء ما عدا عن عقد فخل عن لغيره الحسن في حال غلات ولا يترط ان وعدها
 حيث تنافا للزواج وان دخل في الحصة اثنان يكون قد انقضت **قول** كل شرط شرطه التعليل على الزمان يكون له اثر بعد كره العقد
 فان ذكر الشرط وذكر بعده العقد كانتا شرط واحد كشرطها العقد كانتا شرط واحد كشرطها العقد كانتا شرط واحد كشرطها
 بعد العقد ثبت على ما شرطها الزوج بين قبل العقد وبعد لان بعد العقد لكل من ان لا يتبنا ولكن لو انة العقد بعد
 وقيل القول كان حسنا **الجواب** في هذا الموضع من العلم ان جعفر في سبعة عقود في التعليل يتزوج المتعة انما هو ان كان
 بشرط وانما الشرط بعد النكاح والذي يقرب من مراده بعد النكاح اي بعد الايجاب في ذيل القول ان الشرط انما بشرطه وان كرها
 العقد فلا يلزم والمنافرة واقعة بعد الزمان فلا يلزم ويؤيد ما ذكرناه وقيل بغيره من ان يكون لها لغيره بعد ما اذا شرطت
 المرأة شرط المتعة فثبت عليها وحيث الترتيب فادعها بشرطك لا قل فانما جاز ترجها زمانا بغيره لغيره فانما كان من الشرط
 قبل النكاح فقولها فاصبحت واصبحت ما بعد عليها بشرطك **الجواب** في ذيل القول ان الشرط انما بشرطه وان كرها
قول ولا يشترط نكاح المتعة قبل شرطه في العلم ان شرطها لان شرطها في العلم ان شرطها لان شرطها في العلم ان شرطها لان شرطها
 لا يصح نكاح المتعة وانما لا يصح في العلم ان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها
 الشيخ يقول لا يشترط ان لا يصح اشتراطها وعليه لا كثر في العلم ان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها
 التورث هل يثبت ما اذا كانت امرؤا فانت علقها او بنوع علمها او بها **الجواب** ثبت في العلم ان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها
 المدة انقضت التورث وانما اذا نكحت في العقد لانها بين **قول** في عقد عليها ما شرطه وانما بشرطه لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها
 طاربا ان يثبت نكاحا بعد علمها ان يثبت عليها اسبيل وان كان قد علم الشهر بعينه كان للشهر الذي عينه فلو عقد عليها مثلا في
 رمضان عن غير منى العقد هكذا كان ذلك **الجواب** في هذا العلم في قوله في العلم ان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها
 بل في العلم ان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها
 عليها في العلم ان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها
 احسن من العلم ان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها
 بعض احكام الشرط واحكام من احكام المكاتات من ربحها والحدارات فاقول في ذكر الفقهين فتقوله في سباحت وهو الاثنا عشر اشياء
 احدها العقد عليه هذا ليس بنكاح بل هو كمال الايمان فكيف في هذا **الجواب** انما في قوله في العلم ان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها
 قوله كان لا يخلو الى ربحها وانما ربحها من ربحها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها
 بعد منها المحل او بمحض علمها ان ربحها في ربحها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها
 البت عليها السلام وذكر ذلك في علمه في جعفر في ربحها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها
 ايام في ربحها في ربحها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها لان شرطها

الشرط

قوله

کتاب کشک

[illegible]

لُزَانِ سِدِّهَامَات

كتاب الطلاق

انطلاق مدة الحمل انما هو تقاضى الثلثة بكنهان هو له واذا انفك الموكل بالمرأة لم ينعزل طلاق زوجها لما فاعته وتزوجت وقد
 اولاً وانما جاز من الاول وانكر الطلاق وعلم ان شهادته من شهادته الطلاق كانت شهادته وتزوجت بينه وبين الزوج الاخير ثم
 تقدر من غير ان يملكها بعادة واحدة لا تكون الا الزوج وهذا البسوق ثم انصوبنا الذلل على العقد لا يملك فيه هذا الجواز في
 ان العقد يملكه من اوله الى ابعده وهو جامع لا يصلح له ما دونه استكلا لا ولا يملكه بل هو يملكه من اوله الى ابعده من العقد فاعلم ان العقد
 وهو بعد ذلك وما يملكه من العقد من اوله الى ابعده من العقد فاعلم ان العقد يملكه من اوله الى ابعده من العقد فاعلم ان العقد
 لها المهر بما استعمل من زوجهما ويضربها هذا العقد بمقتضى المهر في العمل ثم تقدر جميع له زوجها الاول ولما في الطلاق في
 محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل طلق زوجته فاعتدت حتى وجبت ثم طلقها فاعلم ان العقد
 ففسخ هذا الشاهد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 واذا اشترى رجل امرأة فزوجهها فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 من هذا الشاهد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 بين كونه امرا لا يملكه والعنف والقبول فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 عليهم ان يملك من ماله الشاهد كغيره من ذلك وقوله ويعتقد بل من ماله يكون له الجواز ويملكه الا انما طلقه في المهر من اوله وفي
 المهر له وكذا سفيان بن عيينه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل طلق زوجته فاعلم ان العقد من العقد
 كان من ماله فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل طلق زوجته فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 بطلانها قال لا بأس به وبما استحق الحق قال لا بأس به فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 من جماعتهم من غير منعه فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 من غير منعه فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
٢ الطلاق قول الطلاق على غير ما استعمله وهو بطلان العقد وهو بطلان العقد وهو بطلان العقد وهو بطلان العقد وهو بطلان العقد
 المحض في منعه من جماعتهم من غير منعه فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 عند جبره وطلاقه فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 طبعها الى الطلاق الذي يقبل في طلاق الشتر وطلاق العدة وازجاء الى العقد المستحب والاول يقبلان يكون كل واحد من الاقسام
 التي ذكرها باصبع من طلاق الشتر وطلاق العدة وهو غير جائز لان الخلع لا يملكه من طلاق الشتر فاعلم ان العقد من العقد
 عليها وانما طلاقها من طلاق العدة ولا يملكه من طلاق الشتر فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 عليها بعادة ان يملك طلاقها من طلاق العدة وهو غير جائز لان الخلع لا يملكه من طلاق الشتر فاعلم ان العقد من العقد
 العدة وشرع الى الاقسام الاخرى فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 الطلاق بقية تلك التي لا يملكها من طلاق العدة فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 من غير ان يكون كل واحد من طلاق العدة فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 حيث فلا يلزم اجتماع الشتر والباقي لكل واحد من طلاق العدة فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 بقوله لا يملكها من طلاق العدة فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 ضروب من غير ان يملكها من طلاق العدة فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 الطلاق من غير ان يملكها من طلاق العدة فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 بالافعال التي للمرأة للعهد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
في لزوم طلاق ولم يثبت في شهادته بذلك بانهم كان الطلاق قد قضا من الوقت الذي شهد به وكان طلاق العدة من ذلك المهر وقت
 الاثبات ما وقع فيه الطلاق فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد فاعلم ان العقد من العقد
 الاثبات الجواز هذا الاثر يجمع لكن ما ذكره الشيخ في الصغار عن بعض من يذهب عن جرحه قال لا بأس به من الطلاق فقال على

من کتاب التَّهْذِیْبِ

[illegible]

کتاب الفوائد

[illegible]

کتاب التَّحْلِیْلِ

[illegible]

مع القديس

بَارِئُ الْخَلْعِ

وَقَدْ جَاءَتْ مِنْهُ
وَأَهْلَامَاتُ طَائِفَةٍ
رَبِّهَا الْخَمْسَةُ
مَعَهُ

منكك النهاية

الاشهر الى الجمل لم تتقدم على الامرة فلا يرد بها الا حتم الى الجمل لكن اكد الجمل عند الله عز وجل وعند بعضهم تسعة شهور فلماذا لما اكملت ربي
 الجمل في الاصل والى ظهرها حمل عندك بعد ذلك بثلاثة اشهر بعد العلم بجلوها من الجمل وكان اوانا الاول لاستبدل الرحم من الجمل
 والثلاثة بقية للاعتدال ويقوم عندك ان السنة كما في عدة ونها من ربي وهاهنا يترجمون كتاب عبد الله تعالى قال اذا طهرت
 صبرت تسعة اشهر لاحتمال ان يكون حاملا فلا يصنعنا عندك ذلك بثلاثة اشهر وروى في سلسل طريقها قول المارست تسعة اشهر
 فلا حاجة الى اثبات بعد هذا قلنا قد بينا ان التسعة ثمانية ايام والاشهر فيكون الثلثة هي العدة ويمكن ان يكون الاحتياج اليها التولد
 البينة لان الرابات ما لا على ان تضع الحمل سنه وقد اخذوا المصنف كتاب اعلام وادعى عليه لا يجمع ودواء ابن كيم يرد بغيره
 في المطلق بطريقها ان وجهها تقول لنا اعطيتك سنه فقال النجاء ثبيرة اكثر من سنه لم يتقدم ولو بضاعه واحدة وبها ربه وادعى عليه
 ابن الجراح في الحسنة ما لا لا يطلق امره باعثة على الحمل انتظما تسعة اشهر وان ولدت والا انتظما ثلثة اشهر وقد بينا تسعة اشهر
 رد عليه حكيم قول ربه كانا امرأة لما عاده بالجن في حال الاستقامة فراضط بها ثمانية اشهر كانت بعد ان كانت تحضن كل شهر
 لا يحضن في شهرين او ثلثة اياما وادعى عليه فقلت على ما جرت به عادة في حال الاستقامة وقد انشأنا ضد ذلك عادة
 لم يرجع الى العادة الاصل وهي عادة على الاعتداد بالاقراء لم لا يكون معتد بالاقراء لانها لم تزل تحضن لا ثلثة اشهر ولم قال القند
 بالاقراء وانما اعتد على العقل الاقراء في حال الاستقامة الجمل هذه رواية محمد الفصيل عن ابى الصبا عن عبد الله بن سنان
 عن ابى جعفر ثلثة اشهر كيف يتقدم قال القند ثلثة اشهر الذي كانت تحضن في رضان الاستقامة فقلت ثلثة اشهر ثم روي
 ابن سنان عن محمد الفصيل جعفر وروى هذه شاذة فليست بحجة يمكن حملها على امره كان لها عادة مستمرة ثم اختلف فيها ولم يشع
 لها عادة مستمرة ثم لا ردم شتم سنه فانها قد نبهت على ذلك لان ذلك ما ينعى عبادة ثمانية اشهر فادعها ادب الاقراء على هذا
 التقدير لا يخلو وقت الاقراء قول ربه اذا كانت المرأة لا تحضن الا في ثلث سنين او اربع سنين في عادة وكان ذلك عادة لها فلهذا
 بثلاثة اشهر قلنا بانه من ليس عليها اكثر من ذلك لا يعتد بالاقراء جهرا ومنها سنه في عادتها فانه معاوية الجمل لا يجوز ان يتقدم
 هذه بالاقراء لانها كان بلز ان يكون عدد اشهر عشرة سنه ولم يرد بها ثلثة اشهر من غير ان الاسلام على ما ذكر الشيخ في روى
 عليهم لم يتقدم على رواته قال سنانا باعده الله عن الحنة لا تحضن الا في ثلث سنين او اربع سنين قال القند بثلاثة اشهر ثم روي
 ان شاة قول ربه ان كانت حاملا لا تنفق عليها من خيل لها الذي ينفق عليها ليس لعل مال فكيف ينفق من غير ما لنا سيرة ولا
 يجب نفقة لها اولدتم قد يكون ان جميع منها يكون لانها لا يورث الجمل من الجمل من المصيب من ثلث اجزاء فاضافة الغيب
 اليها ثمانية اشهر فويلك ملكا ستره طوبى فصحا وانما اجاب لانفاق عليها فويلك اولدتم فانه روى عن علي بن محمد بن
 فضيل عن ابى الصبا الكاكي عن ابى عبد الله ما قال لي الخليفة عن ابى جعفر ثلثة اشهر من مال ولد لها الذي ينفق عليها والشيخ روى
 يدعي على ذلك الاجماع والكاكي عن ابى عبد الله انه لا نفقة لها مادام الحية عن ابى عبد الله وروى ابن ابي عمير عن ابى جعفر
 عنها زوجها اهل لا نفقة فقال لا والارباب يترجمون الى الجمل وهو عاق فالجمل بالارباب لا يسقط نفقة لسلامت طهرتها وموافقتها
 بما اختاره الشيخ روى في روى عن ابى جعفر في الجمل وهو عاق فالجمل بالارباب لا يسقط نفقة لسلامت طهرتها وموافقتها
قول ربه اذا طلق الرجل زوجته الحرة ثم مات عنها ما كان طلاقا يملكه من اربعة اشهر فقلت لها بعد الاصل من اربعة اشهر عشرة ايام وقد يكون
 عدة الطلاق اكثر من ذلك كما ذكر في المسئلة والمطلقة اذا رجع الحمل الجمل الى كان الاصل المطلقة لا عدا بالاقراء والاشهر لا
 يزيد ذلك عن ثلثة اشهر وانما مات وهي حيا فلما اخذت في عدة الوفاة وهي بعد من عدة الطلاق لا اكثر من ثمانية اشهر بعد الاصل
 بناء على الاصل فلما ذكر له سبحانه عدة بالاشهر ذكر عدة الطلاق يقول لان ربي ثم فقلت من ثلثة اشهر وعدة الوفاة يقول من
 باضن اربعة اشهر وعشر ايام لم يذكر في الكتاب المذكور في الكتاب المذكور في الكتاب المذكور **قول ربه** اذا طلق الرجل
 حرة فترجع اليه فاحرم عليها ان يزوجها الا ان يزوجها من غير ما كان طلاقا يملكه من اربعة اشهر فقلت لها بعد الاصل من اربعة اشهر عشرة ايام وقد يكون
 لم يكن لها بعد الاصل وعيها عليها العسر ليدان ان يكون له ولها ويكون حرة لا يكون في ذلك ما لا يملكه من اربعة اشهر فقلت لها بعد الاصل من اربعة اشهر عشرة ايام وقد يكون
 حرة في الاقارب وتقبل اربع سنين فان وجب له حرام لم يكن لها سبيل الى التزوج وكان على الامان بنفق عليها من بيت المال فان امره
 حرة طهرت سنين من يوم وفاتها الى الامان اعتد من اربع حدة المقي فيها زوجها ثم اخرج ان شاة فان جاء زوجها كان
 لها اربع سنين من هذا وتكون قد حلت كحلها لم تكن زوجة فان كانت زوجة بعد نفقة عنها فليس لها سبيل الى الاصل عليها وكانت حرة
 النافي اعلم عليها ما بعدة واعتد وقد حكم بوجوب زوجها فليجأ لاجاءه في عدة الا يكون له سبيل لو قبل واجاءه فليحكم له

کتاب الفلک

[illegible]

الحمد لله

كتاب الوقف والحبس

يخرج من الوقف ثم يسميهم ثم يوارثون ذلك ما بقوا وبعثوا القلة تلك المورثة من ثلثة المثلث يبيعوا الارض اذا احتاجوا ولم يبيعوها
يخرج من القلة قال في الارض وكلهم وكان البيع جزاءهم باعوا والمزج ضعيف لان جعفر لا يورث عذرا مفعولا والارثه صواب **قول**
واذا وقف سكاكنا بقدر كثير من وقفه عليه وليس له ان يبيع جزاءه من وقفه بغيره فخرج عن ملكه قبل ان يبيع الشئ من المنكر
الوقوف فخصان يكوننا الوقف من جهة الوقف فاعلم به فانه لا يبيع من وقفه من جملته وهذا لا يبيع اجماعا فان بعدد مبيع في
الوقف الاول من جملته **الاول** انما يقع على القلة امثلا او ثلثا او ثلثيها او كان من جملته المثلث او كان في الوقف لا اوصفا لان الوقف
ليس له الاصل المثلث الخاصة لا يفتحه اختصاصا بل يفتل من حصيله ذلك اوصفا لما لو وقف قط قوم من شرط ان يكون في جملته
بيع وكذا لو وقف على قوم باعهاهم **البيع** كذا ذكره الا بانهم **قول** اما الذي ليس به ربيع فهو كل مبيعها الا ان
لذي ربيع ولما كانا وعقدان كان مبيعهما جازا لا ربيع في قولنا ان كان من مبيعنا اكتب يكون الموت
ربيعا واخره لا يطل الا بالبيع **البيع** هو كل ما كان له من جملته **الجوا** المبيع من ربيع عن الربيع
لا ينقل عن ملكه الا في مبيعنا لو كان ينقل على التوارث وقولنا ان يكون مبيعنا جازا لا ربيع مبيعنا ربيع اجماعا فان ربيع
المبيع الذي من شأنه نقل الملك مفعولا لا يبيع من جملته **الجوا** المبيع من ربيع عن الربيع من جملته **الجوا** المبيع من ربيع عن الربيع
فان لم يبيع من جملته فان لم يزل **قول** انما يفتل من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
لم لا يجوز ذلك **الجوا** انما يفتل من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
فكون المبيع عن استثناءه فليبيع من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
الرجل مبدق من جملته لان جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
بالاثر ومنهم من يبيع من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
للاعتقاد وان لم يبيع من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
الايمان اسم للاعتقاد **البيع** هو كل ما كان له من جملته **الجوا** المبيع من ربيع عن الربيع من جملته
بقيته مطلقا لان ربيع ليس فاسقا وان كان الفاسق مطلقا عليه لم يورث من الفاسق مع التقييد فكان لا يبيع من جملته
اما الشئ المنفك فان لم يبيع من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
قبل هذا وقفا وقفا لا يفتل من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
ايها الوقف ربيع الوقف على ورثة الواقعة هل بين الكلا بين اختلاف **الجوا** اما الوقف على المصلحة فليقل الفاسق واصلاح
الشئ وسكان اقول وما شاكلها والوقف في الحقيقة على المسلمين المستفيدين قولنا تلك المصلحة لا يخرج من الوقف لانها
على المصلحة في ربيع الوقف **البيع** هو كل ما كان له من جملته **الجوا** المبيع من ربيع عن الربيع من جملته
يرجع جميع المورثة والوقف عند نقله من الوقف ولا يورث من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
اختاره الشافعي انه ينقل الى ورثة الوقف وهو الحق لا يورث من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
هو الحق لا يورث من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
ورثة كان لو ورثة ذلك من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
منفعة ما لم يملك بالقبول فليبيع من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
ملكها بالجارها لا يفتل من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
الا اذا جعلها له لم يبيع من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
بالرؤية بالابرة وان كان لا يورث من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
لغير مدة من زمان ثم هو مبدق من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
ثم ظهر من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
ثم هو مبدق من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
وقولنا تنقذ ذلك التبرير كذا في الوقف **الجوا** اما جعله من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته
على مذهبا اما اذا جعله من جملته الانسان به ولو جملته فليبيع من جملته وان لم يبيع من جملته فليبيع من جملته

کتاب الصید

[illegible]

کتاب المیزان

[illegible]

مجلس شورای اسلامی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی

حفظاً

سنة الثمان

انما هذا الارضا باعدا لعل لنا لان يكون لا يبرأ من بينهم لعلها في الدنيا ولو قدر مع عدم
 موت الزوج وبلوغها لعلها متى حتى ترضى هذا يكون ذلك باطلا وهذا يكون زاعما لعلها ارضا باعدا وكان ذلك لا يبرأ من
 فكيف يبطل الاول **الجواب** انه قد ثبت على ما بيننا من جهة هذا ما لا سالنا باعدا عن غدا
 وجائز وجهه وان لم يكن لها غير من ذلك فقال لا تكلم جازا في ما نادر ذلك الخبار وانما ما قبلنا من ذلك قال امرت بهنما
 ولا يبرأ لان يكونا ادركا فقلت فان ادركا هذا يجوز ذلك عليهم هو ورضي قلت ان كان الرجل الذي ادرك قبل الجاء
 فرجى بالانكاح فمات قبل ان يلد له المولود لم يبرأ من امره حتى يلد له المولود فقلت ما دعاها لعلها المبرأ فقلت ان
 ماتت الحرة ولم يكن ادركها زوجها الزوج قال لا لانها لم يلد له المولود وانما هو الذي زوجها قبل ان يلد له المولود فقلت
 تزوج بالزوج على انكاحه والامر على الابطال اذ لم يلد له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 في النكاح لم يكن اجابة للعقد ولا كذا لو كان الزوج موجودا قبل ان يلد لها المولود لان يكون رضا باعدا لا مكان ترتيب
 احكام العقد عليها والابن المولود من الاثر في ذلك فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 فانه يرضى تركه لان من الغائب فان تعلقوا بالثقة منهم بين الحاضرين وكانوا غائبين لان جاء قول الشيخ فان تعلقوا
 المدة منهم بين الحاضرين من بين من تعلقوا وللمدة ان يكون قد مات المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 اما ان قبله فلازم وجوب هذا الحكم **الجواب** انه قد ثبت على ما بيننا من جهة هذا ما لا سالنا باعدا عن غدا فقلت ان كان له المولود
 وله مبدئي هو رضى الزوجان على ما بيننا من جهة هذا ما لا سالنا باعدا عن غدا فقلت ان كان له المولود
 الرجل لاجل ما لا يقتضيه ولا جازا له وما لم يرضى طرقت هذه المحنة فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 فانه قد ثبت هذه الرواية عن صاحب جليل القدر لكن لا يبرأ من امره حتى يلد له المولود فقلت ان كان له المولود
 هذه الرواية من قبله اعطى وجهه ولعل لنا ان حكمه بغيره ولا قلنا لا يبرأ من امره حتى يلد له المولود فقلت ان كان له المولود
 موته من قبله فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 القول في ما لا سالنا باعدا عن غدا فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 على الاجتهاد لاجل ما لا يقتضيه ولا جازا له وما لم يرضى طرقت هذه المحنة فقلت ان كان له المولود
 بالسب فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 وكان لا ولا بدقون مقامه فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 الاخوات من قبله لا بدقون مقامه فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 بالسورة والاخوة والاخوات من قبله لا بدقون مقامه فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 كبريت اخوة الابن لسورة لا تافد بوجوب الابن وبما لا يبرأ من امره حتى يلد له المولود فقلت ان كان له المولود
 الابن مع من قبله لا يبرأ من امره حتى يلد له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 مثل هذا الابن من قبله لا يبرأ من امره حتى يلد له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 رضى لان كان له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 الثلثة وفي مثل هذا الاخوة والاخوات من قبله لا بدقون مقامه فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 الاخوات **الجواب** انه قد ثبت على ما بيننا من جهة هذا ما لا سالنا باعدا عن غدا فقلت ان كان له المولود
 البتة وقد علمت انما لو كانت هناك اخوة واخوات من قبله لا بدقون مقامه فقلت ان كان له المولود
 فصاعدا الثلثة والابن من قبله لا يبرأ من امره حتى يلد له المولود فقلت ان كان له المولود
 ولو في بعض الاحكام نال من قبله لا يبرأ من امره حتى يلد له المولود فقلت ان كان له المولود
 ايليت وعشورا ولعلنا لا يبرأ من امره حتى يلد له المولود فقلت ان كان له المولود
 للذكر مثل حظ الانثيين وثلاث الانثيين في الرضا لثلاثة بنات ما بالسورة والابن من قبله لا يبرأ من امره حتى يلد له المولود
 وجدة من قبله لا يبرأ من امره حتى يلد له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود
 والجدة من قبله لا يبرأ من امره حتى يلد له المولود فقلت ان كان له المولود فقلت ان كان له المولود

الارضا باعدا
 ثم بدع اليها المبرأ

في النكاح لم يكن
 اجابة للعقد ولا كذا

اخواته

والثلاث بنات من قبله
 الام واحد او اكثر
 من ذلك على ما بيننا
 من الاختصاص

لم

فَنَحْنُ ذُنُوبٌ

[illegible]

کچھ بچوں کو طمانہ لباس پہننے کا عقیدہ لاشعہ ہے۔

مَنْكَحُ النِّسَاءِ

والمنعوط والمعتوق فقال المرأة انما تزني الرجل بالاناء فاعقل كيف بان ولما قالوا لا والاربع بقا الصورة الواحدة
عندك كذا واحد على الجنون لما ذكره من الاصحاح على بعض اخذ من انما نقل على من وطأ ودم آخر وصرفه لا من نصف المحرم من النكاح
وقالوا لا يجوز من معاوية على عقده وهذه وان كانت صورة واحدة لكن انقلابها يؤذن بسقوط المحرم على أحد شترين طرفي النكاح
لا محتمل ان يكون ذلك من محرم من حق المرأة ان كانت من جنسها لا من نكاحها وبما عاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
بسقوط المحرم حسب انار هلا كان جملتها من جنسها لا من نكاحها فبما عاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
بلد من الجنين لا من جنسها بل من جنسها لا من نكاحها فبما عاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
عليه المحرم كما يجب المحرم لم يقطع عن المحرم فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
لكن انما زنا زوجته وذلك قوله في الزنا عن رجل مؤمن من عمر امرأة فبشيت رجل بها منتهى واضلعت على من شرب لبلها
فقطها بما زني وطهر من غير نكاح فزني عن غيره الذي فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
منها ما هو جليل الشهية وهو انما فبشيت الشك ان جنسها من غير نكاح فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
الاستظهار على كذا الحاشية فلا يجوز له الاقدام على الوطء الا بغيره فلا يقبل اعتداله بالاشباه لا يفتننا بالاصح من الاقدام فاعاقلنا
الزنا من النكاح فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
والرجل صدق السر كماله في النكاح بالزنا فان يجوز له ان يوصفها من بعض فبما عاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
الرجل لم يطمع عليه المستقلة لها وصاحبها فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
البينة جازان دعوى كيف يمكن ان يقول البشيت في نكاحها فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
فمنه من شبهة سقطت على المحرم فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
بمعرفة من علم زوجته على المحرم فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
بما عاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
نفسا وان كان كذا فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
على يجوز ان يجرد من الشك انما لا يورق الى مستدسين ان اراد ان لا يبلغ الى الجنين وهو جدد وقد عدى حسنه وسبب من القضاة
وقوله وان زني بها فبشيت عنده فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
اما الاثمة في المحرم فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
وان كان زوجها فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
كانت بكن ونصف المشران كان شربها ما زاد ولا ويكفي ما عصى عن اي عبد الله في جوارب من شر بكن ما عصى احد من اعدائهم
قوله لا من علمها فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
تدل على ما عصى في الكفاية عن غيرها فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
واما شرط الخطا وعندها فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
يبطل التبرر جدا كمالا وانما الخطا الاخر ثاقف من التبرر منهم فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
لكن انما زني بالزنا فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
بالا وهو مل ولا اكثر ليقول بالزنا فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
من الشك وقد اختلف الناس في الزنا فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
عكسهم وقال بعض هذا الغيب فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
في الخلاف في معنى الخطا فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
غير لازم لان الغيبه اخص على الواحد لم يعلم المدة ما زاد فاقولها فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
واما قول الشك في واحد فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
حصول زيادة على الواحد فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على
فيكون بشرا فاعاقلنا انهم عليها المذاكر او غيرها الامم على

کتاب اول

[illegible]

فبصدقت
بالتأنيث فاعلم
ذلك وان كانت
الهيئة ما لا يقع عليه
الذكاة

عالمی

فالحمد لله

[illegible]

لا للارزاقه فان وصل الى الاماكن لم يكن للمرحوم

کائنات

[illegible]

من شئونه
له عجب الدبر
بيت مال السيف
قالوا من عمن
جبهته

کتاب الدین

المقتول وقتله فلما لم ير غيره هرب إلى بني نازح من الشام لأنهم على عتبات الديار وكانوا أجمعين وأجابوه ورجعوا إلى مكان قتل
خطاء إذا مات الذي يبره حبس في الديار ولا يشي أو كان عدواً وأخاروا لأولياءه أسره فأنه من قتل الخطاء لا يكون الدين على
العاقلة ولا يستحق فيها الجوارح عند الشيعه أن الدين يكسب بطلان الأيمان يرجع جزاؤهم لله وهو لا يأثم بما قاما به فبطل بذلك
في هذا القدر ويكون للمقتول عند الله من مؤنة مولاة ثم يبره أو هي في ذم رجل صحيح يحزن عزاء عبد الله أن المدبر إذا
قتل خطاء بعد قتل أولياءه المقتول يفتنه من حبس في الديار الذي يبره من جميع حلال الأسباب وأما أخباره من ثلث الأولى فلا يبره من
خارج من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
قتل الخطاء فيقطع العهد وتكفاهم بأحقال سالنا بالحسن عن مدبر قتل خطاء قال لا شيء يبره في هذا قلت ويبره على
عبد الله أنه يبره بقتل أولياءه المقتول وإذا مات الذي يبره فعلى الجحان الله فقتل أم امرئ مسلم قلت فكنا دونها قال غلظت
على الذي قبل بقتل أولياءه المقتول وإذا مات الذي يبره فمستوفى بقتله والشيعه ذكر في القهاة وفي مذهب الأحكام أن بقتل
ذم المقتول وأسئل في القهاة ببسبب هذه الرواية فإنما يذكر جرمها وهي غير ذاتها التي في الديار والذي يقوى عندي أن ذلك
أولية قتل أولياءه المقتول وبطلان الدين بقتل أولياءه المقتول وبطلان الدين بقتل أولياءه المقتول وبطلان الدين بقتل أولياءه المقتول
مجنوناً إذا كانت له جناية على ماله المبره في قتل أولياءه المقتول وبطلان الدين بقتل أولياءه المقتول وبطلان الدين بقتل أولياءه المقتول
لأنه يبره قال الجعفر عن مدبر قتل خطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
اسم قتل أولياءه المقتول وإذا مات الذي يبره فمستوفى بقتله والشيعه ذكر في القهاة وفي مذهب الأحكام أن بقتل
كانت قتل أولياءه المقتول وبطلان الدين بقتل أولياءه المقتول وبطلان الدين بقتل أولياءه المقتول وبطلان الدين بقتل أولياءه المقتول
الحال وهو في ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
الجوارح في ذم الخطاء وبطلان الدين بقتل أولياءه المقتول وبطلان الدين بقتل أولياءه المقتول وبطلان الدين بقتل أولياءه المقتول
في انتقال أولياءه المقتول إلى ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
وما يبره من ذم الخطاء عن جعفر عن مدبر قتل خطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
وجع في آخر القهاة قال هو يبره ما دام حكم الأولى في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
أبوء الرواية في ذم الخطاء في القهاة في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
فأعقبه مولاة جازعة وقد روى في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
الدين أما قبل الإذاعة فلا الجوارح في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
قتل أعقبه مولاة جازعة وقد روى في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
أحد الجوارح في ذم الخطاء في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
أنه شيعي قال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
فقد التزم أحد الأئمة الذين هم على قولهم أن عرو بن مشر صغير جدا لا يبول عليه صوابه ويرجى جوارحه من أصحاب الحديث
بذلك أن رجلاً لم يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
من القهاة في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
فأعقبه مولاة جازعة وقد روى في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
تخلت عليها فأنس قتل في أهله يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
عليه بدمه فأنس قتل في أهله يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
كان شارق في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
دمه والشيعه في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
فلم يحضر بعض المواضع من ذلك الأسانيد وهو في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على
وأحد من السابقين وهو في ذم الخطاء فقال لا شيء يبره من ثلث أصح منها يبره عليه وما السوء في ذم الخطاء وقد ألهه فلا الاعتداء وجوباً لتسوية الدليل على

عقبي وأن عظمي
عنده الثالث

في الدنيا

[illegible]

فَاللَّهُ

[illegible]

قال في خبره عليه السلام

اضافہ

کتاب گدایان

[illegible]

اکثر من ہوتے ہیں۔

٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

بعضه به الذکر

[illegible]

کتابخانه

من التوبة

واعاد ما قبله من كل صلاة وقدمه قبل كل صلاة من غير شك ثم ذكر ان كل من عمل عتقا واحدة او الصلوة الاولى
وان قرأ في العتقين او الصلوة من على عتق من كل صلاة ثم طهره واعاد الصلوة فصل من كان فاضلا في الطهارة فافضاه اليه
اضربا حادها بنصفها وبوجه الصلوة من الطهارة وهو سترها من ليل الطهارة من الاذن وحرج شيء ملحوظ بالانوار من
والرجوع والنوم الغالب على النعيم والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
حسب ما يمكنه وانها بوجه الصلوة من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
من انما لا وقعة بنيت على رتبهم فمنهم من علم بعد البر بالثبوت وقبل ان يفسد لا ينقض الطهارة من غير ما ذكرناه فصل
من بيان الطهارة الكبرى في حق من اصابها بوجه الصلوة من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
عقل الميت من الناس الاول من اصابها بوجه الصلوة من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
والموت من خلافه من غير واحد وهو من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
وعلى من صلاوة الكسوة فان كان يتيم او قد احتج بالقرص كله وعمل من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
عشر من عمل يوم الجمعة ورواها في سنة واحدة وعمل ليلة النصف من وجب يوم التابع والعشر من قبلها النصف من شيئا واول
ليلة من شهر رمضان ليلة النصف من ليلة سبع عشرة وتسع عشرة واكثر من عشر من قبلها النصف من شيئا واول
الاخضر وعمل الاحرام وعمل الحرم وعمل مكة ودخول المسجد الحرام ودخول الكعبة ودخول المدينة ومكة وعمل ليلة النصف من
وبارته وعند بارته ليلة النصف من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
ما ما الجنة في كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
وان كان جميعا لم يكن ذلك منها اذ لم يكن معه في وجوبه في كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
حب الى الله باعد ثماره من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
شيء فيها من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
الاكل والشرب لا يفسد الصلوة ولا يستثنى من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
ابنه والارث من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
وكيف هو من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
فعل وكيفية الفعل لا يفسد من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
اصول الشرع لترتيب من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
اشياء على كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
انما اسلموا على كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
الجنة من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
للصلوة ان كان كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
الفعل من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
العلم من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
للع سنين من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
وهو ثلث ايام متوالت ورواها في سنة واحدة وعمل ليلة النصف من وجب يوم التابع والعشر من قبلها النصف من شيئا واول
للع سنين من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
فان يدب الاغصان من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
القرح وكان خارجا من الجنة لا يفسد من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
يمكن ان يكون من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
الصلوة والصلوة من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن
الدم ثم تقبل الغسل اخره اياما وثلثا من كل صلاة من الاذن والرجوع من كل صلاة من الاذن

دیا بت لفظ

[illegible]

مقامہ

کتاب طہارۃ

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

كتاب الصلاة

ولصاحب الصلاة ان يتقوا طلوع الشمس قبل ما يصل فيه ركعتان وروى ان وقت الحجاز وصاحب الصلوة واصلت في وقتها
 وقت نوافل الظهر من بعد ما يصل في ركعتين والشمس ان يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 ان يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 لم يرد ان يصل بعد ما صلوة فادان يصل بعد ما صلوة لزم ما الى ان يفرغ منها فتمت الصلاة ووقت نوافل المغرب
 انصرفت الليل لطلوع الفجر وكذا قارب الفجر كان ضلوك وقت ركعتي الفجر بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 وترتفع في ظل الظهر في العصر يوم الجمعة بخلاف وقتها في سائر الايام يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 ارتفاعها واستأجرها من الزوال ودعوى الزوال ان يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 قضا الصلاة في غير وقتها لا عند تصديق وقت الصلاة في غير وقتها وهو ضابطان ما فاته وقتها ان او تركها قصد لها وانما
 فاته وقتها ان او تركها ما فاته وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 لم يتحقق وقت الحاضر وان قد تم قصد الحاضر الى الحاضر وقت الحاضر وان قد تم قصد الحاضر الى الحاضر وقت الحاضر وان قد تم قصد الحاضر الى الحاضر
 لم يشغلها في وقتها وان لا يخلو وقتها كان مضطرا وانما في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 دخول وقتها بعد ما صلوة في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 حاضرة ولم يتحقق وقتها وانما في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 في غير وقتها وانما في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 الزوال ان يتحقق في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 عن قضاء الوقت في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 فيها احتيج بعد من وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 وعند زوالها فصل في بيان القبلة في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 حكم المشايخ ان لا يلتزم بغيرها وان كان خارجا من المسجد لم يلزم من قبلها الحرم ومشاها وان كان في الحرم المشايخ لم يلزم من قبلها الحرم
 الحرم والناس في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 الطريق خاصة انما في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 بان يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 والشفق والجمعة في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 الا بغيره في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 نفسا ان يجزئها في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 على الجملة لا بغيره في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 على حاله والحكم على صاحبها في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 بين غيره سهل بين غيره في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 ولم يمكنه ان يتوجه في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 اربع جهات مع الاحتياج الى جهة غلبت في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 الاحرام وصل الى الصلاة في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 استقبل بغيره في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 وصلى الى جهة توجهت في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 الى سائر ارضه ما يتوجه في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 حلوه ما يتوجه في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 غلوه ما من ذلك في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها
 احد عشر شهرا الى ان يتوجه في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها من بعد ما يصل في وقتها

کتاب التکوین

[illegible]

مِنْ أَوْسَطِهِ

[illegible]

کتاب المصنوع

[illegible]

کتاب المصوب

[illegible]

کتاب الحج

[illegible]

کتاب الحج

کتابخانه

[illegible]

كتاب الحج

هو ان الشان منقذ لوان لم يجرى الهدى بحث فجمع صاحبنا وعاينهم في حل بعد ذلك الصدا بالعد ولم يزل يفتي بالعد
 او غير ذلك الاول فلهذا لم يكن في شك كون سواه وقد شرع على من يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 وفي سواها لاداء شئ قولان وانما ان كان ذلك في بعض ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 الوصية من ذلك وانما في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 فانما في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 بان من سواها لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 من جهة الاسلام وانما في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 احرم لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 الاحتجاب عندهم بالمرقعة انما في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 ان بلغ مستطاعا او وجد الاستطاعة بعد ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 بقية الناس في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 هي العرة في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 افا نوى ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 الحرم فانما في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 وهي من الاستطاعة والمروة وقصص حلق والحلق فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 صريحا واجوبا لنداء من ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 افضل او فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 واذا اتموا ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 المعسر فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 للمدينة ومما مثل ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 المدينة ودخلوا المسجد فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 هي من ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 صلى عليه وسلم فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 عليه السلام ودعى له فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 واذا ارادوا الصلاة في المسجد فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 يومها وصلى عليه وسلم فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 انما في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 ولا ينام فيه ثم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 ويتبع مع الاستطاعة من الاستطاعة فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 انما في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 ليحج انما في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 امام عدل ومن فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 والعقود والاثان فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 انما في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 الا انما في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك
 شرع فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك فلهذا لم يجرى في ذلك

کتاب الخدی

[illegible]

كتاب القضاء

على من حضر من طلبة به فتعاهدوا القس صاحب الحق بحسب ما حكم حق الله من حقه واذا اقر القس عليه بالمال كان له ان يقر بافادته من امره
بحسب عليه لو لم يحكم اقراره وان كان من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
سببه فان كان يبيع الفضا لا يثبت بكون سببه من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
في اقراره وتقر ان لم يكن له ان يقر به وان لم يكن له ان يقر به وان لم يكن له ان يقر به وان لم يكن له ان يقر به وان لم يكن له ان يقر به وان لم يكن له ان يقر به
او بما اقره بما هو عليه فضا او بما يكون محمولا عليه وبما لا يكون محمولا عليه فلا بد من اقراره وان كان اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره
ثبت الحق ما اقره من غير اقراره وبذلك لا بد من اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره
ان لم يقره فوقف عند الاثر ان لا يثبت عار لانه ان القس يصدق في حال محض ولا يكون مع المدعي كما يفكر وان ثبت ما عليه بالدين علم وان كان النسخ
وكتب تحت كل شهادة شهد عندك في مجلس كونه قضاه او كتبه محض وهو يكون له حق وان ثبت الحق بالدين من شهادة رجل واحد
ولم يقر ان وشاهد من بين كونه لا يثبت المحضر وان القس انما ما يثبت محكم به وهو محمول على اقراره وان لم يقر به محكم بالدين بالدين
ان شهد في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
في الاول قد ذكرنا حكمه وان كان محكم بالدين من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
باخذ ما الحكم ولو لم يقر في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
القس صاحب الاثر ان يكون له حق في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
في الدين بالان ان يثبت الفضا لا يثبت بكون سببه من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
الى حكمه ولو لم يحكم به بالدين من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
ستة اوجها ما اقره وان كان له حق في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
منه بالحق عليه وان كان لا يثبت بكون سببه من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
لم يحكم ما لم يقره وان كان لا يثبت بكون سببه من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
بما الحكم من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
لذا لا يثبت بكونه من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
عليه ان ما كان له من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
له ان يقر في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
فمن حق من له ان يقر في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
ما يكون ان سلب ان كان له ان يقر في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
ولا يجوز له ان يقر في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
او اقره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
لا لا يقره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
الدين من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
اشبه بالحق عليه من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
للمعونة من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
كل واحد واحد ولا يجوز له ان يقر في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
ان لا يقر في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
ولو يثبت ذلك ما كان له ان يقر في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
منها ما كان له ان يقر في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
فلا يقر في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
حرة لا يجوز له ان يقر في اقراره من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك
عليه من غير طلبة ولا بالعلم بجمع اقراره وان كان عبدا وصده سببه وكان يجوز في النسخ اقراره من اقراره فتشكك

کتاب القضاء

[illegible]

کتاب بیع

[illegible]

کتاب الیوم

[illegible]

کتاب المبیع

[illegible]

کتاب النجاة

[illegible]

کتابِ حجّتنا

[illegible]

موسىٰ بن

[illegible]

کتاب النکاح

[illegible]

کتاب النکاح

[illegible]

کتابت کا

[illegible]

کتابت کتب

[illegible]

مِنْ أَوْسَاطِهِ

[illegible]

کتاب الطلاق

[illegible]

من الأصول

الحال إلى الحاكم حتى ينفق عليها من بيت المال وعلى كل مع سنين في الأفاق فأن وجد جازاً لم يزل منها الصبران وبعد الجزع من اعتق ومكثت
 وإن لم يجد لجزأ بموت ولا جرة أم الحاكم بعد نفقته أربع سنين إلى الغائب تطبقها فإن لم يكن له ولي أطلقها الحاكم وإن أطلقها اعتدت
 عنه مدة الفاقة فإن رجع قبل نفقته السنة كان ملك بها وإن رجع بعد نفقته لم يكن عليها سبيل لا يصح إطلاق قبل العقد
 وإذا خلقت الميراث وجرت ما بين أودجتها وأماناً معها وهي في العدة ثوارثان من ميراث من لغيرها الميراث ولو شغل في حق سنة
 كاملة ما لم يزوج وقبل نفقته **فصل** في بيان العدة وحكامها العدة ثوارثان هذه علة طلاق وما هو في حكمه عدة وفاة عدة الطلاق
 تلزم المدخول بها ولا عدة على من لم يدخل وهي بغير عدة الحرة وهذه الامة في حرة ثمانية أشهر وعاشراً ما لم يزوج قبل نفقته
 المحض مثلها محض الايسة من المحض مثلها محض المستلزمة ولو تزوجها في عدة طلاق دخل بها ووفى بدينها أو مضطربة لم يحض
 ومستحاضتها محال عدتها أقرب من أجل ذلك أن الرجل إذا طلق امرأته حالاً وضمت حملها عقب الطلاق بلحقها بما نذر من نفقته
 الاقل ولا تجزأ لها إن تزوجها لا بعد من جميع ما في طهرها والنفقة وعبر السقط وان كان علق في ذلك سواء وان مضت على ذلك نكح
 أشهر لم تنقض حملها وإن منعه من الحمل لا بعد من الحمل والحامل المستقيمة المحض نكاحاً لم يحض في كل ذلك سنة من رجع اعتد بها ثم يزوج
 حاضناً لا من ذلك اعتد بها الا في ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور وما لم يحض في ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور اعتد بها في الاقرار ما قلنا
 المحض في كل ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 وإن من الامة أول قطرة ما نكح حلت لا ولو لم تنقض عاده فإن تعدت ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 بعدة الحامل ما دعيون هو لا في هذه الامة قبل نفقته علقه ولو لم تنقض المحض في الأشهر الايسة من المحض مثلها لا تحض في الأشهر
 عليها وإن لم تنقض عليها العدة مثل عدتها من نفقته المحض مثلها محض الايسة من المحض مثلها محض الايسة من المحض مثلها محض الايسة من المحض
 عدتها ثمانية أشهر المستلزمة عدتها ثمانية أشهر ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 وهي إذا مرت بها ثمانية أشهر سبق ذلك قبل نفقته ثمانية أشهر لو يزوج ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 صبرها في تمام نفقته شهر من حال الطلاق من ذلك ولو قبل ثلث سنوات تمام السنة واعتد بعد ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 قبل نفقته الامة ثوارثان منها أشهر من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 بعد ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 تمام نفقته شهر من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 المحض ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 ولو لم يزل ثمانية أشهر في العدة ومحوها أو ولد والمارح عليه شيئاً المحض لا تنقض سنة نفقته الامة ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 سقطت العام ولو لم يزل ثمانية أشهر في العدة ومحوها أو ولد والمارح عليه شيئاً المحض لا تنقض سنة نفقته الامة ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 لم يبق من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 للثاني وإذا المضطربة لم يزوجها قبل نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 بالاقراء ولم تنقض نفقته الامة وتكفل ولم يبق نفقته الامة ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 من أهلها إن كان فذلك اعتد بها شهرين ولما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 عتقت الامة فمعهما العدة المحض ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 الشهرين فمعهما العدة المحض ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور ما قلنا من نفقته سنة وستة شهور
 مشادة الامة وما هو في حكمه الطلاق ثمانية أشهر في حرة ثمانية أشهر وعاشراً ما لم يزوج قبل نفقته السنة كان ملك بها وإن رجع بعد نفقته لم يكن عليها سبيل لا يصح إطلاق قبل العقد
 وإذا خلقت الميراث وجرت ما بين أودجتها وأماناً معها وهي في العدة ثوارثان من ميراث من لغيرها الميراث ولو شغل في حق سنة كاملة ما لم يزوج وقبل نفقته السنة كان ملك بها وإن رجع بعد نفقته لم يكن عليها سبيل لا يصح إطلاق قبل العقد
 وإذا خلقت الميراث وجرت ما بين أودجتها وأماناً معها وهي في العدة ثوارثان من ميراث من لغيرها الميراث ولو شغل في حق سنة كاملة ما لم يزوج وقبل نفقته السنة كان ملك بها وإن رجع بعد نفقته لم يكن عليها سبيل لا يصح إطلاق قبل العقد
 وإذا خلقت الميراث وجرت ما بين أودجتها وأماناً معها وهي في العدة ثوارثان من ميراث من لغيرها الميراث ولو شغل في حق سنة كاملة ما لم يزوج وقبل نفقته السنة كان ملك بها وإن رجع بعد نفقته لم يكن عليها سبيل لا يصح إطلاق قبل العقد

كتاب النكاح

مبينه وان قاما ان تؤدى صل واجل ملبسا كان للرجل ان يجاهلها ولو تزوج بغيره بدت عليها الاحا وما زوها الا لنقل عنها دعواها وان كانت في بيت من غير بل بالانفكاك عن دون وجب عليها المحرمات خارجة وودك لهر واماعة الوفاة فبذلك المدخول بها ومن المدخول بها والحرة والامعة والمقتنع بها والكتاب بترام اولد الاقر عقد عليها عقدنا سدا او انقضت نكاحها او فسخ ضده عزله عن النكاح من الحرام او بعد شهر عشر عده المدخول بها كذا فان كانت حامل او يلزم العقد من يوم الوفاة اذا مات حاضرا ومن يوم وصول الخبر ان مات غائبا ولا اعتد بها الشهر في الحلائية وان كانت حامل فقد هذا البعد الجليل من وضع الحمل وانقضت اربعة اشهر عشر الا ان عده تعاضل النصف من عده الحرة وان كانت حامل ضدها ابدا البعد الجليل من ان مات تزوج وقد خلقتها وهي في عده له عليها ان يهاجر من مائة عده الوفاة وكل حكم الا ان اذا كانت عند سيدها او مات عنها او زوجها من غير ومات عنها وهي في عده له عليها ان يرجع فان عده باعدها الحرة والحرة اذا مات عنها سيدها او قد عليها حملك لصين وانقضت ما قبل فانه عده له عليها ان يرجع وان كانت حامل ضدها ابدا الجليل ان لم يهاجر فانه عده عليها وان لم يديرها فانه عدها عده الا ما عدها فانه عدها ما عدها في عده الوفاة ويلزم الحد وكل وجب من غير وقت عده الوفاة وعدها من غير ما توفى له لنفسه من المطلق والمحبوس في المشهور والمضغ يد الكحل وما يصغر المكون ويجوز موضع العقد لا فلا وان يكون الموضع الذي كانت عده فيه وجب في النكاح في غيره ولا يلزم لها النفقة الا اذا كانت حامل منفق عليها من ضمت لها **فصل** في نكاح العتق وانقضت نكاحها لم يرجع على امرته لغيره ان كان المطلق قد دخل بها او لئلا يكون المطلق بائنا ولا يهاجر بسبب ضرب مطلق من لم يدخل بها ولا على من لم يتلفح ولا عليها ولا من لم ينجس من شملها وطلاقا فخلعت وطلاقا بعد لبارك وطلاقا ثلث الحرة وثلث المارة المحترقة كل طلاق لا يكون للزوج الرجعة من لا يقيد بعد بدنه مستأنف وبعدها تنكح ويحللها به من وكل طلاق يكون للرجعة بغير قيد بعد عقد حتى فاطم الحرة رجعة باشارة واحدة او اثنين لم يخرج من العدة كان للزوج بها من غير قيد بعد عقد محرم ان خرجت من العدة كان بائنا ولم يكمل الرجوع في الا يقيد بعد عقد وان طلقها ثلثا لم يكن لها الرجوع فيها الا بعد ان تنكح ويحللها به على الشرع المعتبر بحكم القليلين من الا حرم المثلث مع الحرة والحامل كان للرجعة عليها ما ترضع ما في بطنها ولم يطلعه ثلثا وانقضت العدة لئن واث الاقره بثلث حتى لئن واث لهن ثلثا شهر الحرة وبانقضاء العدة الا لاول المارة فكانت من ذوات الاقره وبجنت وقت يومه لئن واث لهن ثلثا في عدهم المطلق وتاخر من غير قيد كان لقول قول من ادعى الماخذ الا في النفقة للزوجية ويلزمها الاعتد ومن اوقت الذي قد عده الرجعة ضرر ان قول وفعل في القول حدثت في الاخر رجعتا وانقضت وودت واسكت في نكاحه ولا يفعل اذ لم يوطى القبل والرجعة وطلاقا الماخذ في ذوات الاخر من احد هو كونه لغتة من راسها ولا لاشها وبها **فصل** في نكاح الحمل للزوج الا قول لا تزوج الحرة المطلقه ثلثا طلاقا ثلثه ولم يشر خلاها ولا ارتفاع بطنها ولا فساد العقد اذا باحها المارة ودخل بها وكان النكاح راقا حيا حمل المارة لم ينجس لم يهاجرها ان تزوج بها نكاحا شرعا حيا بائنا بعد ما خرجت من العدة وثانها ان تزوج بها بعد ما اعتد عده طلاقا ثلثا ان تكون ممن يقع منه المدخول ومن وكل واحد منهما بعد الاخر وابعها ان تبين منه بنية شرعية وغاصها ان عقدت منه عده واحدة في اخلت من ذلك في المارة وان جاسها في غير الموضع المجهول لم يجل **فصل** في نكاح الحمل للمارة حاله زوجها فانه يرضعها بالكرامة ولا يجوز ذلك الا مع اضطرار الحال بينهما او الفصل في نكاح الحمل على بئنا سنة شأنا وبئنا ما عهدت له وقد ذكرنا وبئنا ما يوجب الحمل وكيفية تدارك العقد وبعثها وشرطه ان يوافق محتاج في محله لها وما يوجب الحمل بعد شأنا قول من المارة او حكمه ان يقول ان تقول ان لا الطبع للمارة ولا يقلل عدلها وانقضت للمرجعة ولا يفسخ نكاح من نكحها او كونه الحكم ان يبرئ ذلك من جهاها وكيفية يحصل الاجتماع ثلثا شرطا ان يبتلا احداهما بلفظ الحمل وبقية يرضعها بعدة ويجوز الاخر ليدان بقوله التحمل على الصلح على ما شرعنا وبقوله المارة اخلت مني منك على ما ذكرنا جازبا لغيره لا يفتد بالعد بغير قولك لهما قدام كثر من زاد على المارة ما عهدتها اجرت يكون ما يقع منك ما شرعنا بشره محتاج في حقها لبعثها بئنا شأن الحمل باللفظ اعتبر به واث لكاهه وباعى شرط حصة المطلق فيكون تكون المارة غامرا لغيره المارة في رجوع اذا كانت المارة لطلها سنة وبعدها من عدلها لعوض حبسه بقدره وعمر من بشره واول وصف بطلها واحدة على العتق من القول في نكاح شام من ذلك لطل الحمل ولم يجل ما اطلقا او بئنا المارة بالرجوع بها العقد والرجوع في بعضها وكلاهما جائزه ان اطلقا لم يكن لاحدهما الرجوع محال الا في بعضا الاخر وان قد لم يجل ما ازمتها العدة او لم تلمن ان نكاحها ارجوع **فصل** ما لم يخرج من العدة ان خرجت منها او لم تلمن العدة لم يكن للرجوع محال الا بعد جدها ممر مستأنف يجوز شره بطل العدة

کتابخانه

[illegible]

الرجوع إلى مصنع الكواخ وإستحقاق ولدو المبلزرة المجلدات من مان

کتاب الکفایہ

[illegible]

کتاب الموائید

[illegible]

اوانتستانعضاوانتستانبالاخر

کتاب الموعظہ

[illegible]

من الوپیلند

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

كتاب الحنفى

او كسبا وان كان ضوا لم يخلو من ضياء معصو ياحلده بعد قضيته ما شئنا من مرة واحدة او جفت فيه ما شئنا من الخشب والبنان
وان كان شبل لم يزل يثقل وان كان نصف لم يزل يثقل بشره والحامل اذا وضعت حملها وكان حدها الرحم تركت حتى تضع ولدها لم يزل
كاملين وان كان حدها الجبل كانت نصفه بخر حتى يوقى ان كانت فوق جبلت منقوسه وان كانت مستحا خلت الجبل في قطع
وعزل المستاحضة لا توفروا لعقب ببلان يكونا شدا لعقب بالمعوى بفرق على حج جسد دون وشتر وجهه وفريته مما للزبل و
جالت للزهره وعلما عليها شياها الا فقل في قديمها ان كانت محدده واذا وجب الجبل واقيم بدى بالجبل وان وجب القطع مهابا
بالجبل ثم القطع ثم اقيم ولا يولى بين الحد اذا اجتمعت فذا اقيم واحد ترك حتى يبرأ ثم اقيم الاخر ولا يقطع على الحد باخلافا العقل بعد الوجوه
وبلزم الشاوب يستقبل لا يجنب لا يضر الجبل وان ملك الجبل والابا التفرقة وحدا لم يملك بغيره على التخصف من حد لم يضره
فصل في بيان احكام القوله القوله العجز بالذكر ان لم يزل ما تلوط بغيره على الذكر او ان لا يزل من قبله فيلوعبونه وان لا يزل
لم يزل ما تلوط بغيره ولم يوقى فان وقع كان عاقلا لم يزل حد كما ملأ سوا تلوط به قتل ويجوز وصبي او مملوك لم يضره
ان تلوط بجنون مكنت وان تلوط صوابا لم يضره هذا بغيره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره هذا بغيره لان اذا كان
مجنونا ولا صبيته ان لا يعقب المجنون بوقه بان اذا كان مفعولا بها او مجنونا وبوقه لم يضره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره
دفعه عن الحد ولم يوقى لم يضره لان اذا كان مفعولا بها او مجنونا وبوقه لم يضره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره
رجا ولم يضره لان اذا كان مفعولا بها او مجنونا وبوقه لم يضره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره
ببلى اقيم عليها ان لا يضره لان اذا كان مفعولا بها او مجنونا وبوقه لم يضره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره
وان شاء ورفضه على من يملكه فمجرم وان نام وجلس او سجد وغلاما ومها مجنون في زنا واحد من غير رضه عزرا لغيره ولا يضره
فان عاد فلما وعزرا بعد كل مرة قتل في الزنا بغيره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره
الحد والقوله ببيت بمنى ما يثبت به الزنا في بئنه والاشارة على الوجه المذكورة على سواه وحدا لم يضره لان اذا كان غلاما لم يضره
الفاعل ومن قبله ما عزرا وان كان غلاما لم يضره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره
حد يثبت في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها

حد يثبت في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها
من لعقد العتق والبلوغ والظن والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها
العتادة العتادة الجمع بين الفاجر بين المجنون والحد منها كذا باع حد وان كان النكاح بينهما وجلس بينهما فاحلقوا وان اشهدوا بالحد
فان عادوا بغير حد لم يضره لان اذا كان مفعولا بها او مجنونا وبوقه لم يضره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره
التعزير بما دون الحد في التعزير **فصل** في بيان احكام الحد في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها
من لعقد العتق والبلوغ والظن والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها
العتادة العتادة الجمع بين الفاجر بين المجنون والحد منها كذا باع حد وان كان النكاح بينهما وجلس بينهما فاحلقوا وان اشهدوا بالحد
فان عادوا بغير حد لم يضره لان اذا كان مفعولا بها او مجنونا وبوقه لم يضره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره
التعزير بما دون الحد في التعزير **فصل** في بيان احكام الحد في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها

من لعقد العتق والبلوغ والظن والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها
العتادة العتادة الجمع بين الفاجر بين المجنون والحد منها كذا باع حد وان كان النكاح بينهما وجلس بينهما فاحلقوا وان اشهدوا بالحد
فان عادوا بغير حد لم يضره لان اذا كان مفعولا بها او مجنونا وبوقه لم يضره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره
التعزير بما دون الحد في التعزير **فصل** في بيان احكام الحد في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها
من لعقد العتق والبلوغ والظن والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها
العتادة العتادة الجمع بين الفاجر بين المجنون والحد منها كذا باع حد وان كان النكاح بينهما وجلس بينهما فاحلقوا وان اشهدوا بالحد
فان عادوا بغير حد لم يضره لان اذا كان مفعولا بها او مجنونا وبوقه لم يضره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره
التعزير بما دون الحد في التعزير **فصل** في بيان احكام الحد في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها

من لعقد العتق والبلوغ والظن والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها
العتادة العتادة الجمع بين الفاجر بين المجنون والحد منها كذا باع حد وان كان النكاح بينهما وجلس بينهما فاحلقوا وان اشهدوا بالحد
فان عادوا بغير حد لم يضره لان اذا كان مفعولا بها او مجنونا وبوقه لم يضره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره
التعزير بما دون الحد في التعزير **فصل** في بيان احكام الحد في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها
من لعقد العتق والبلوغ والظن والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها
العتادة العتادة الجمع بين الفاجر بين المجنون والحد منها كذا باع حد وان كان النكاح بينهما وجلس بينهما فاحلقوا وان اشهدوا بالحد
فان عادوا بغير حد لم يضره لان اذا كان مفعولا بها او مجنونا وبوقه لم يضره هذا بغيره لان اذا كان غلاما لم يضره
التعزير بما دون الحد في التعزير **فصل** في بيان احكام الحد في الزنا والوطا بها والحد من قبله في الزنا والوطا بها

کتاب الخوارزمی

[illegible]

کتاب الملک

[illegible]

كتاب النكاح

انما امره او عياده من غير ان كان حافلا بالغ او طفلا او مجنوناً فانما هو حلال ومقتل من القود المبشرين في حكم القاتل اذ لم
صبي او مجنوناً ولم يكن حاضراً في القبر عاتقته وان كان صبياً فله ان يزوج على ما قلنا لقائل فانما هو حلال لم يشرع
او كبر اعظم من ان يزوج الا ان القود وكان بمنزلة القاص على الباشرة اذ اورد القود المبشرين في حكم القاتل اذ لم يشرع
المجس لان يكون صبياً او مجنوناً وبغير النكاح بمجال الجنابة والارض بمجال الاستقرار اذ اورد القود وقد عد على الاستبقاء
استوى بنفسه ليعتد صدمه وليس المثل بالمتفق منه ولا يفتن فيه لاضرر من الموت وان ضل وهو يصلي ذلك في غير موضع
غير المقتل وقيل في الحال عزة وان تركه حتى يزوج ثم اورد ان يفتن منه بكونه في ذلك بعد ان يفتن منه في الحج ان كان بما عدله القصاص
او بدفع اليد لارث ان لم يدخله القصاص وان عجزه وسعى على نفسه فدا سون وان عجزه بدفعه على غير المقتل فدا في الحال لم يزوج
المرأة اذا اتفق منها ما يملكه حكم التبريل كان ملكاً حلالاً ترك حتى يفتن حملها ولو ضمنها الله اذ اوردت في ذلك من يقوم
بامر الولد حاداً لا في النكاح منها وان لم يكن له ميراث في النكاح فيقتل الولد من وكل غيره في الاستبقاء مع القعدة على حاد وان لم
يقدر على الاستبقاء بنفسه عليه لتوكل ولو لم يكن من سبب ميراث ما كان حافلاً بالغاً او شديداً وعجزاً شديداً وغلباً او غلباً او غلباً
جاءه حضور البعض من ربه في بعض من شديداً وعجزاً وكان بعض من حاضر البعض من غلباً لا في ذلك قد ذكرنا حكمه وانما كان
بغير الرشد ولم يكن له الاستبقاء فان عجز على اوصافه اذ اورد في ذلك في بعض من غلباً لا في ذلك قد ذكرنا حكمه وانما كان
اذا اوردت وكان له في ذلك ما عجزه وان لم يعطى ولو لم يكن له في النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح
واحد حبلى لقائل حتى يفتن وان كان لا يملكه اجماعه حضوراً وشديداً وعجزاً وشديداً وكان بعض من حاضر البعض من غلباً لا في ذلك قد ذكرنا حكمه وانما كان
الحاضر لا في النكاح حضوراً من غير ربه في بعض من شديداً وعجزاً وكان بعض من حاضر البعض من غلباً لا في ذلك قد ذكرنا حكمه وانما كان
وقع من قود عجزه ودفعه على ربه في بعض من شديداً وعجزاً وكان بعض من حاضر البعض من غلباً لا في ذلك قد ذكرنا حكمه وانما كان
ابون ولها ولدان فقتل احدهما او اباه او اباهم كان لا في النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح
ميراثه **فصل** في نكاح القبل اذا لم يمتنع فله ان يزوجها ولو لم يكن له في النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح
او قبله او بين قريش او قبيلتين على المساواة لم يكونوا متهمين بذلك واوجبوا الى النكاح ولم يمتنع من ذلك في طاعة
بدن كان من يدينه في بعض المال وانما هو متهمين بقتله ولم يجزوا الى النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح
شعاً او بعد متهمين بقتله او اودعهم متهمين بقتله او لم يكونوا متهمين بقتله او لم يكونوا متهمين بقتله او لم يكونوا متهمين بقتله
وبعد عنه صده اذ لم يكن من متهمين **فصل** في نكاح القبل اذا لم يمتنع فله ان يزوجها ولو لم يكن له في النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح
احدهما فجب غسل القبل الاخرى بدله القود فاجب غسل القبل من احداهما فجب غسل القبل من احداهما فجب غسل القبل من احداهما
ما قبلت من غير صالحة ولا عتيبة على القائل هو بدله الخطأ وبه الخطأ الخطأ اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح
وما يجزى الى القود وهو بدله الخطأ على القائل اذا اورد في النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح
فصبر احداهما بدله القتل في الحرم او في الاشهر الحرم والاخرى بشرط غير هذه المواضع والوقت فالاول وبه بدركا ما قبلت من غير
وقلت به لانها كذا في الحرم ولا شهر الحرم واصولاً لثبات ستر بل في حكمه ودمه وبه بدركا ما قبلت من غير
الذي يزوجها ما دل عليه من الاول وان عجزت على ما قلنا فلا اعتبار لرجالها وان كان من فعل لغيره فاشان منها كان من فعل
القديم فاعت منها وان كان من فعل الذي يزوجها فاعت منها وان كان من فعل الذي يزوجها فاعت منها وان كان من فعل الذي يزوجها فاعت منها
بشأنه اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح
بلون لثباته والاستبقاء بلون سحر الدار والمغتسل على بعض الوجوه هو ما ذكرناه من لزوم بدركا ما قبلت من غير
الخطأ مخففة من كل وجه اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح اذ اورد في النكاح
من الجمع والحقاق في بناء البون وبنات مخاض تحفظها بالصفحة لا يطلب منها شيء من الجواهر تحفظها بالاستبقاء
وحدث في ثلث سنين من لما قلناه وبه الخطأ مخففة من وجه ومغلطة من غير النكاح كونه اثنان ثلاثون وثلاثون منها
ليون ومثلها حقراً لثبات كل ما خلفه في غير النكاح فتدادي سنة اذا كان القائل في نكاحه ستم اذ لم يكن وما البقر
الوالتم ينجب يكون من الشاف وبه قتال العدم باعاً وبه قتال الخطأ او ثلاثاً وبه عدل الخطأ ولا يدخل المتلفه والخطأ
في التمتع بالفتنة والحالة **فصل** في نكاح الحرام والنجس والنجس ما لا يزوج وبه كبره في النكاح اذ اورد في النكاح

الذي يزوجها

کتاب التلوی

[illegible]

کتاب اللہ

[illegible]

